منتهى المدارك

في

شرح

تائية ابن الفارض

تأليف

العارف بالله تعالى

الشيخ سعد الدين محمد بن أحمد الفرغاني

المتوفى ٧٠٠ هـ

ضبطه وصححه وعلق عليه

الشيخ الدكتور عاصم إبراهيم الكيالي

الحسيني الشاذلي الدرقاوي

الجزء الأول

دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

الأصل الأول

في ذكر رتب الذات وتعيّن الأسماء منها والصفات وذكر كيفية انتشاء الفروع من تلك الأسماء والصفات من أصولها مع تعرّض لشرح الأسماء التسعة والتسعين، وذكر انتشاء باقي الأسماء منها دقيقها وجليلها

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

نقل عن رسول الله ﷺ أنه قال: **«قال الله عزّ وجلّ: كنت كنزًا مخفيًا فأحببت أن أُعرف، فخلقت الخَلْق لأعرف»**[1].

اعلم أيّدك الله بالفهم الصحيح أنه قد كنى في هذا الحديث الإلٰهي عن كنه الغيب وإطلاق الذات الأقدس وباطن الهوية الأزلية بالكنز المخفي، وذلك لملابسة أن الكنز عبارة عن عين مغيب مكنون وسرّ مخزون مشتمل على جواهر عظيمة الجدوى مرغوب فيها ما بين أنفس تصان ويضنّ ويستأثر بها وبين نفيس، ربما يقع فيه التسامح والتبذّل خصوصًا أو عمومًا، ومهما أريد إظهاره يعرض أولاً عرضًا مجملاً بحيث يبين الكنز ويظهر لواجده في محله، ثم يعرض ثانيًا عرضًا يميّز فيه بين الأنفس والنفيس، وينقل منه عن محله لحكمة يراها الواجد من إظهار كماله الذي يتضمّن غناءه وإظهار التجمّل والجود ونحو ذلك، وكذلك كُنْه الجناب الأقدس تعالى وتقدّس وله المثل الأعلى في السمٰوات والأرض وهو العزيز الحكيم، بلا نسبة تشبيه وتشكيل وتمثيل إليه تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا، فإنه الغيب المكنون والسرّ المصون الذي هو أبطن كل باطن، وبطون المشتمل على جواهر أسماء الذات التي هي أنفس نفائس الأسماء التي منها ما يستأثر في مكنون الغيب عنده، فلا يعلمها إلّا هو ومن ارتفعت بينونته ورفعت كينونته ممن هو أكمل جميع

---

(1) هذا الحديث سبقت الإشارة إليه.

الكمّل في عرض التعيّن والتجلّي الأول، لتحقيق الكمال الذاتي الأشرف المعني بقوله: «**فأحببت أن أعرف**»[1]، وهو المتضمّن أيضًا نفائس درر أسماء الصفات التي يسمح بتعريفها لكل من يصلح لتشريفها من كل فرد متخلّق، أو كامل متحقّق، والمحتوي أيضًا على لآلىء أسماء الأفعال العامّ نفعها وأثرها، والمستفيض حكمها وخبرها في جميع المراتب الكونيّة التي هي محال تمام الكمال الأسمائي والمطلب الغائبّ المعني بقوله: «**فخلقت الخلق لأُعرف**»[1].

فقوله: «**كنت**» يخبر عن تعيّن مسبوق بالإطلاق، فإن مفهوم تاء المتكلّم عن نفسه يؤذن بتعيّنه في نفسه وظهوره حالة تكلّمه تعيّنًا وظهورًا. أما قوله: «كنزًا مخفيًّا» ينبىء عن غيبه وإطلاقه بحيث لا يدخل تحت حكم معيّن يحكم عليه من حيث هذا الغيب والإطلاق، ولا تحت إحاطة به علمًا من حيث تعيّناته أصلاً، فإنّ مطلق الخفاء يحكم بذلك كلّه، وحيث كان الخفاء وقع خبرًا «لكنت» عرف سبق الإطلاق والغيب على ذلك التعيّن، ولكن سبقًا رتبيًّا لا زمانيًّا، فإنه صحّ أنه ليس عند الله صباح ولا مساء.

وقوله: «**فأحببت**» يخبر عن مَيْل أصلي هو وصلة بين الخفاء والظهور المذكور، وما ثمّ إلّا التعيّن الذي هو عين الوحدة، فكان عينه.

وقوله: «**أن أعرف**» يشير إلى ظهور ذلك الخافي، وقوله: «**فخلقت الخَلق لأُعرف**» يعرف أن تقدير المقدّرات علمًا ووجودًا يعقب ذلك المَيْل ويترتّب على متعلّقه الذي هو الظهور الحاصل بذلك التعيّن ليتحقّق كمال ذلك الظهور مفصّلاً متميّزًا ويشمل حكمه وأثره المقدّر والمقدّر تعقّبًا ذاتيًّا لا زمانيًّا، بل عمليًّا ووجوديًّا أيضًا بالنسبة إلى المقدّر العالم الأزلي وعلمه الذاتي والصفاتي الأبدي، فإن علمه عين وجوده، فافهم تقرّ بالكبريت الأحمر والكنز الأكبر إن شاء الله تعالى.

ثم اعلم أن كنه الذات الأقدس وغيب الهوية والإطلاق والأزلية المندرج فيه حكم الأبدية لا يُشهد ولا يُفهم ولا يُعلم ولا يُدرك من حيث التعيّن أصلاً، ولا يدخل تحت حكم متعيّن البتّة. نعم اللّهمّ إلا حكمًا سلبيًّا بأنها لا تعلم، وإنما توجه وتأتى هذا الحكم السلبي أيضًا بأحد وجهين؛ **أحدهما**: إخبار إلهي عن ذلك

(1) انظر الهامش السابق.

بقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: الآية 110]، وبقوله: «**كنت كنزًا مخفيًا**» ونحو ذلك. **والوجه الثاني**: انقطاع أكمل الإدراكات والعلوم وأوسع الشهودات والفهوم إليه واعترافه بالعجز والقصور والحيرة فيه، وبأن ما وراء غاية مدركه ونهاية مشهده بحار يحار في تيّارها فهم كل غائص واقف، ويتيه في تيه كنهها وغور أسرارها علم كل خائض عارف، هي المقصد الأعلى والمطلب الأولى؛ كما نصّ صلّى الله تعالى عليه وسلم بقوله في مناجاته: «**لا أحصى ثناءً عليك**»[1]، لا أبلغ كل ما فيك، وبقوله أيضًا في أثناء دعائه: «**أو استأثرت به في مكنون الغيب عندك**»[2]، وبقوله: «**ربّ زدني فيك تحيرًا**»[3]، وأمثال ذلك.

ومهما علم أو شوهد أو أدرك شيء منها عند تجلّيها الظاهري أو الباطني أو الجمعي في السير الحبي وقرب النوافل، وتقدم السلوك على الجذبة وسبق الفناء[4] على البقاء[5] حيث يكون ويظهر لدى الفتح أن الحقّ المتجلّي آلة لإدراك العبد

---

(1) رواه مسلم في صحيحه، باب ما يقال في الركوع والسجود، حديث رقم (486) [1/ 352] ونصه كاملاً: «عن عائشة قالت فقدت رسول الله ﷺ ليلة من الفراش فالتمسته فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد وهما منصوبتان وهو يقول: اللّهمّ أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أُحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك». وروى الحديث غير مسلم.

(2) رواه الحاكم في المستدرك، كتاب الدعاء...، حديث رقم (1877) [1/ 690] وفيه: «أسألك بكل اسم هو لك سمّيت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علّمته أحدًا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك أن تجعل القرآن ربيع قلبي وجلاء حزني وذَهاب همّي». وروى الحديث غير الحاكم.

(3) هذا الأثر لم أجده فيما لديّ من مصادر ومراجع.

(4) الفناء: هو اضمحلال ما دون الحق علمًا ثم جحدًا ثم حقًّا وورقته الأولى: فناء المعرفة، والثانية فناء شهود الطلب لإسقاطه، وفناء شهود المعرفة لإسقاطها، وفناء شهود العيان لإسقاطه، الثالثة: الفناء عن شهود الفناء. والفناء: أن يفنى عن كل ما سوى الله بالله ولا بدّ وأن تفنى في هذا الفناء عن رؤيتك فلا تعلم أنك في حال شهود حقٍ، إذ لا عين لك مشهودة في هذا الحال.

(5) البقاء: يطلق ويراد به رؤية العبد قيام الله في كل شيء. فالبقاء أحد المقامات العشرة التي يشتمل عليها قسم النهايات لأهل السلوك في منازل السير إلى الحق تعالى، وهو مقام أرباب التمكين في التلوين الذي ستعرفه في باب التاء. وعند حصول هذا التمكين لم يبقَ عليه الاسم ولا العبارة ولا الإشارة ليؤذن ذلك بتميّز وإضافة فيبقى مَن لم يزل ويفنى مَن لم يكن، ولهذا كان مقام البقاء بعد الحالة المُسَمّاة بالفناء كما ستعرف ذلك في باب الفاء. والبقاء مَرتبة مَن يسمع بالحق، ويبصر به، المشار إلى هذه المرتبة بقوله: «بي يسمع وبي يبصر».

المتجلّي له من باب «**كنت سمعه وبصره، فبي يسمع وبي يبصر**»[1]، وفي السير المحبوبي وقرب الفرائض وتأخّر السلوك عن الجذبة وتقدم البقاء الأصلي على الفناء حيث يتبيّن أن العبد المتجلّى له آلة لإدراك الحق المتجلّي من باب «**فإن الله تعالى قال على لسان عبده: سمع الله تعالى لمن حمده**»[2]، وعند انتهاء السيرين والجمع بين الحكمين ابتداءً وانتهاءً حيث يصح أن كل واحد منهما مدركًا وآلة على التعاقب أو معًا في حالة واحدة من باب ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: الآية 17]، فعلى كل حال يكون ذلك العلم والشهود والتجلّي والإدراك من حيث تعينه ومشيئته وعلمه المقدّس بذاته الأقدس تعالى وتقدّس من حيث واحديتها، لا من حيث إطلاقها وأحديتها، فإن إدراكه وشهوده من حيث تعيّنه وعلمه غير ممنوع، بل موكول إلى مشيئته تعالى وتقدّس كما قال عزّ من قائل: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البَقَرَة: الآية 255]، ثم إن وحدته التي انتشئت منها الأحديّة[3] والواحدية هي عين ذاته لا صفة زائدة ولا نعت زائد عليها، لكن للوحدة اعتباران أصليّان أوليّان، **أحدهما**: سقوط الاعتبارات عنها بالكلية، وسمّي الذات أحدًا بهذا الاعتبار ومتعلقة بطون الذات وإطلاقها وأزليّتها، وعلى هذا يكون نسبة الاسم الأحد إلى السلب أحقّ من نسبته إلى الثبوت والإيجاب.

والاعتبار الثاني: ثبوت الاعتبارات الغير المتناهية لها مع اندراجها فيها في أول رتبة الذات، وتحقّق أكثر تفصيل تعيّناتها في ثاني الرتبة الآتي بيان كليهما عن قريب إن شاء الله تعالى؛ كالنصفية والثلثية والربعية الثابتة والمندرجة في هذا الواحد المشهود هٰهنا، التي ينتشىء منها الأعداد في المراتب الوجودية، وينتشىء من تلك الاعتبارات أعيان الاثنين والثلاثة والأربعة فيها، كما يقال: الواحد نصف الاثنين، وثلث الثلاثة، وربع الأربعة وهلمّ جرًّا.

والذات بهذا الاعتبار يسمّى واحدًا اسمًا ثبوتيًّا لا سلبيًّا، ولم تصح إضافة هذه الاعتبارات المذكورة إلى الاسم الأحد لا حقيقةً ولا وضعًا لغويًّا، فحقائق هذه

---

(1) أورده الحكيم الترمذي في نوادر الأصول، في بيان عدد الأبدال وصفاتهم [1/ 265].

(2) لم أجده بلفظه فيما لديَّ من مصادر ومراجع.

(3) الأحدية: عبارة عن مجلى الذات ليس للأسماء ولا للصفات ولا لشيء من مؤثراتها فيه ظهور، فهي اسم لصرامة الذات المجرّدة عن الاعتبارات الحقّيّة والحلقية.

الاعتبارات في أول رتبة الذات ثابتة للاسم الواحد الحقيقي، ومندرجة فيه ثبوتًا حقيقيًّا واندراجًا أصليًّا؛ كما أن أمثلتها وصورها ثابتة لهذا الواحد المشهود أثره لنا هٰهنا، ومندرجة فيه غير قادحة في الرتبتين في صرافة هذا الواحد، ولا منافية لها، ومتعلق هذا الاعتبار الواحدي ظهور الذات ووجودها وأبديّتها؛ كما أن متعلق الاعتبار الأحدي بطونها وأزليّتها، ولا مغايرة ولا غيرية بين هذين الاعتبارين، ولا بين كل اعتبار واعتبار من اعتبارات الواحدية في أول رتبة الذات الآتي بيانه؛ لأن المغايرة والغيرية من أحكام الكثرة والمنافاة الثابتة بينها وبين الوحدة، ولا كثرة ثمة تنافي الوحدة، بل تلك الوحدة هي المنشئة لكل وحدة وكثرة مفهومة هٰهنا متغايرة عندنا، ولا مغايرة ولا غيرية ولا امتياز كما قلنا آنفًا في أول رتبة الذات الأقدس، ولا يفهم ارتفاع هذه المغايرة في تلك الحضرة إلّا من ارتفع حالاً ومقامًا عن التقيّد بالمراتب المقيّدة بأحكام الكثرة والمقيّدة لأربابها بها، ولارتفاع حكم هذه المغايرة في الرتبة الأولى حكم بها بعض أكابر المحقّقين من أهل الله بأن الواحد الأحد اسم واحد مركّب؛ كبعلبك ومعد يكرب.

ثم اعلم أن هذه الاعتبارات الثابتة للواحد ثمة، والمندرجة فيه في أول رتبة الذات المحكوم عليها فيها بأنها عين الذات، بحيث إن كل ما يضاف إلى الذات يضاف إلى كلّ واحد منها من الجمعية والاشتمال على الكلّ في هذه الرتبة الأُولى بحسبها نظرنا من حيث مظاهرها وصورها وآثارها إليها ألفينا بعضها كلّيات وأصولاً أول بمثابة أجناس عالية هي مسمّى ألفاظ دالّة على حقائق أسماء الذات ومفهوماتها التي منها مفاتح الغيب، والواحد الأحد وباطن اسم الله، وباطن اسم الرحمٰن الرحيم، ومفهوم جمع أسماء الضمائر، ووجدنا بعض تلك الاعتبارات المندرجة في الواحدية من حيث النظر في مظاهرها وآثارها بمثابة أجناس تالية وأنواع مندرجة فيها وهلمّ جرًّا إلى أشخاص هاوية إلى الدّركات الجزئية جدًّا التي بها يحكم على الحضرة الأبدية بعدم التناهي كثرةً وتعيّنات وتقيّدات، والكلّ ثابتة بصورها المعنوية في الرتبة الثانية بعضها بطريق التشخّص، وبعضها بطريق الاندراج في الأصناف والأنواع. نعم، وقد تعيّنت وانضبطت جملة منها في اللّوح المحفوظ، وتصوّرت صورًا وجودية روحانية فيه منتهيًا ظهورها بانتهاء يوم القيامة مجملاً ومفصّلاً، ويتفصّل منه في المراتب الوجودية مجملاً في العرش ومفصّلاً في الكرسي دفعة واحدة، ثم يتفصّل منهما في الأركان والسمٰوات على التعاقب إلى أنهى مراتب

الكون مثالاً وحسًّا، وفي المواطن دنيا وبرزخًا وآخرة، وينتهي إلى هٰهنا جميع الشهودات والإدراكات والمكاشفات الحاصلة للكمّل والأولياء فالأدنى منهم وما فيهم أدنى، والأعلى في حكم هذا الانتهاء سواء، إلّا أنه ربما يكون في الحضرة الغيبية الأزليّة نحو هذه الكلّيات والجزئيّات أُمور باطنة وأحوال مستورة لم تتعيّن بعد لا في الرتبة الثانية ولا في اللّوح المحفوظ، فلم تعلم ولم يحكم بشيء منها إلّا بعد تعيّنها ووقوعها في المراتب الوجودية بالتدريج مع الآنات، وهي أبطن بطون أحكام الغيب الذاتي المغلوب والمسبوق بالرحمة الذاتية، فلهذا أوجبت الرهبة والخشية المشار إليها في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ﴾ [الأحقاف: الآية 9]، ومن وجه أيضًا يشير إليها قوله ﷺ شفقًا منها: «**ليت ربّ محمد لم يخلق محمدًا**»[1]، مع أنه كان من حيث ما تعيّن من حاله ﷺ في الحضرة العلمية واللّوح المحفوظ على بصيرة من ربّه حتى أنه كان يقول اعتمادًا عليها ونظرًا إليها: «**آدم ومن دونه تحت لوائي يوم القيامة ولا فخر**»[2]، «**ولو كان موسى حيًا لما وسعه إلّا اتّباعي**»[3]، وقوله: «**أنا أوّل من يقرع باب الجنّة وأول من يفتح باب الشفاعة**»[4] ونحو ذلك من الإشارات في أحاديث صحاح، وعلى الحقيقة كثيرًا ما يجرّه الدعاء والسؤال من الأُمور والأحكام الغيبية إنما يكون من تلك الأُمور والأحوال، فإن ما عداها لا يتحصّل إلّا المكتوب الثابت المقسوم في الحضرة العلمية لا يزيد ولا ينقص، ثم إنه قد عبّر بعض العلماء بالله الواقفين على حضراته الكلية عن بعض اعتبارات الواحدية المندرجة فيها في الرتبة الأولى بالشؤون الذاتية، وهي التي تظهر في الرتبة الثانية وما تحتها من المراتب بصور الحقائق المتبوعة وبعض صفاتها التابعة التي لها الثبات، نحو الحياة والعلم وبصور أمور كائنة ثابتة نحو الذوات والجواهر، وصفة بقائها وثباتها اعتبارًا لبعض

---

(1) هذا الأثر لم أجده فيما لديّ من مصادر ومراجع.

(2) روى نحوه الترمذي في سننه، باب في فضل النبي ﷺ، حديث رقم (3615) [5/ 587]؛ وأحمد في المسند عن عبد الله بن مسعود، حديث رقم (2546) [1/ 281] وروى نحوه غيرهما.

(3) رواه البيهقي في شعب الإيمان، حديث رقم (176) [1/ 199] وأورده ابن حجر العسقلاني في الزهر النضر في أخبار الخضر، حديث رقم (52) [1/ 87] وأورده غيرهما.

(4) رواه مسلم في صحيحه، باب في قول النبي ﷺ: «أنا أول الناس يشفع» حديث رقم (196) [1/ 188].

معاني الشأن وهو الأمر، وعبّر بعضهم عن بعضها بالأحوال الذاتية، وهي التي تظهر حين تبدو متحوّلة من صورة إلى صورة معنوية أو حسّية؛ كالقبض والبسط، والرضا والغضب، وجميع الأعراض التي لا تدوم، وكالخواطر والصور والهيئات المثالية والحسّية دنيا وبرزخًا وآخرة تذكر تحوّل الحق تعالى وتقدّس من صورة لم يعرفها قوم في الآخرة إلى صورة يعرفونه بها، كما ورد في الخبر الصحيح[1]، والله المرشد.

فصل

اعلم أن أوّل اعتبار وتعيُّن تعيّن من الغيب هذه الوحدة التي انتشأت منها الأحدية والواحدية، فظلّت برزخًا جامعًا بينهما؛ كحقيقة المحبة المنتشئة منها المحبّية والمحبوبية وكونها جامعة بينهما ورافعة بينهما موحّدة إياهما، أو قل هي بحكم اقتضاء الباطن الحقيقي المكنى «**بكنت كنزًا مخفيًا**»[2]، الظهور المعبّر عنه بأن أعرف وهذا الاعتبار والتعيّن الأول الذي هو عين الذات بحكم البرزخية والجمعية المذكورة هو عين قابلية الذات لبطونها وغيبها وانتفاء الاعتبارات عنها وحكم أزليّتها، ولظهورها أيضًا وظهور ما تضمّنت من الاعتبارت المثبتة حكم أبديتها لنفسها إجمالاً، ثم تفصيلاً، فكانت هذه القابلية أصل كل قابلية وفاعلية أيضًا، فهي مع أنها عين الذات كانت كالمتحدثة مع نفسها في نفسها، والمخبرة لها بما هي عليه من اقتضاء ظهورها وظِهور اعتبارات واحديتها والكمال الذاتي

---

(1) رواه البخاري في صحيحه، باب قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢﴾ [القيامة: الآية 22]. . . ، حديث رقم (7000) [6/ 2704]؛ ومسلم في صحيحه، باب طريق الرؤية، حديث رقم (182) [1/ 163] وموضع الاستشهاد حسب رواية مسلم عن عطاء بن يزيد الليثي أن أبا هريرة أخبره أن ناسًا قالوا للرسول: هل نرى ربّنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله ﷺ: «هل تضارّون في رؤية القمر ليلة البدر»؟ قالوا: لا يا رسول الله، قال: «هل تضارّون في الشمس ليس دونها سحاب»؟ قالوا: لا يا رسول الله، قال: «فإنكم ترونه كذلك يجمع الله الناس يوم القيامة فيقول: مَن كان يعبد شيئًا فليتبعه فيتبع مَن كان يعبد الشمس الشمسَ، ويتبع مَن كان يعبد القمر القمرَ، ويتبع مَن كان يعبد الطواغيت وتبقى هذه الأمة فيها مُنافِقوها فيأتيهم الله تبارك وتعالى في صورة غير صورته التي يعرفون فيقول: أنا ربكم، فيقولون: نعوذ بالله منك هذا مكاننا حتى يأتينا ربّنا فإذا جاء ربّنا عرفناه فيأتيهم الله تعالى في صورته التي يعرفون فيقول: أنا ربّكم، فيقولون: أنت ربّنا فيتبعونه ويضرب الصّراط بين ظهري جهنم فأكون أنا وأُمتي أول مَن يُجيز ولا يتكلم».

(2) هذا الحديث سبقت الإشارة إليه.

والأسمائي المتعلّق بذلك الظهور حديثًا وإخبارًا نزيهًا بحرف نزيه وحداني هو عين الذات متضمّن جميع المعاني كلّياتها وجزئياتها، والألفاظ والكلم القولي والفعلي الدالّة عليها في سابع رتب أبطن. الكلام المشار إليه في قوله ﷺ: **«إن للقرآن ظهرًا وبطنًا، وفي بطنه بطن إلى سبعة أبطن»**[1]، كما يتحدّث أحدنا في نفسه بلا واسطة حرف وصوت ظاهر، وكان في تلك القابلية أيضًا قابلية ميل الذات بالسماع والإصغاء إلى ذلك الحديث هي أثر تلك المحبّة في الحقيقة، فمالت بالسماع في سابع أبطن الميل بالسماع والإصغاء، وفي تلك القابلية أيضًا قابلية ملاحظة الذات نور جمالها الذي هو عين واحديتها وظهورها وظهور اعتباراتها وملاحظة الكمال المتعلق بذلك بحسب ذلك الميل والسماع والإصغاء، فلاحظ في سابع رتب أبطن الملاحظة، وفيها أيضًا قابلية التأثر بذلك الحديث ليميط خمار غلبة حكم جلال الغيب والبطون عن الجمال والظهور المكني عن تلك الإماطة بتغليب الرحمة وسبقها على أنها غايات حكم الغضب عارجًا لا نازلاً وأبطنها الذي هو اللاظهور المتضمّن معنى الردى والعدم، فإن الظهور واللاظهور كان في حكم اقتضاء هذه القابلية الأولية على السواء، فغلب أثر هذا الحديث والمحبّة والميل الذاتي حكم الظهور على اللاظهور وحكم بسبقه عليه، فتجلّى الذات الأقدس على نفسها بحكم ذلك الأثر والتغليب والسبق وظهر لنفسها في نفسها، أعني في عين ذلك التعيّن والقابلية الأولية، فوجدت الذات نفسها بهذا التجلّي الذي هو عين العلم والشهود بحكم مرآته المذكورة التي هي عينه الحاملة له المتضمّنة ذلك الحديث والميل والملاحظة، والتأثير بذلك الحديث في نفسه التي هي عين التجلّي والقابلية الأولية منصبغ بحكم اعتبار معنى هو باطن صفة القول وصفة السمع وصفة البصر وصفة القدرة في سابع رتب أبطن كل واحد منها، وهي رتبة هذا التعيُّن الأول المذكور، فإن القول عبارة عن نفس منبعث من باطن المتنفّس متضمّن معنى يطلب المتنفّس ظهوره، فيتعيّن ذلك النفس في مراتب المخارج، وكذلك المحبة الأصلية التي هي عين التعين الأول والقابلية متضمّنة معنى الكمال المتعلق بالظهور مقتضٍ للتجلي

(1) هذا الأثر لم أجده بلفظه فيما لديَّ من مصادر ومراجع. والذي ورد قوله ﷺ: «أُنزل القرآن على سبعة أحرف لكل آية منها ظهر وبطن» رواه ابن حبان في صحيحه، ذكر العلة التي من أجلها قال النبي ﷺ... حديث رقم (75) [1/ 276]؛ ورواه الطبراني في المعجم الكبير، حديث رقم (10107) [10/ 105] ورواه غيرها.

الأول الذي هو مثل النفس المتعين في التعين الأول المنبعث من باطن الغيب المطلق، والسمع هو قبول ذلك المعنى ظاهرًا أو باطنًا، والبصر هو قبول ظهوره بما هو ظاهر من القابل منه والقوة تمكن مما يطلب ظهوره، وهذا المعنى هو الذي أراد به الشيخ ابن الفارض رحمة الله عليه في قصيدته بقوله:

فلفظٌ وكلي بي لسان مُحدثٌ ولحظٌ وكلي فيّ عينٌ لعبرة
وسمعٌ وكلي بالنّدا أسمع النداء وكلّي فيّ ردّ الرّدى يدُ قوة

معاني صفات ما ورى اللّبس أُثبِتَت وأسماءُ ذاتٍ ما رَوَى الحسُّ بَثَّت

يعني: أثبتت تلك المعاني في الرتبة الأُولى التي هي وراء رتبة لبسها من كونها شؤونًا ذاتية بأحكام الكثرة والتميّز حتى صارت عين تلك المعاني بحكم أحكام اللّبْس بأحكام الكثرة والتميّز صفات متغايرة في الرتبة الثانية بحسبها وحكمها؛ كصفة السمع والبصر والقدرة وصفة الكلام ونحو ذلك، بعد أن لم تكن في تلك الرتبة الأُولى صفات، بل اعتبارات غير متميّزة ولا متغايرة فيها بحسبها وحكمها، وهذا اللفظ الذي كل الذات لسان محدث نفسه به، واللحظ الذي كلّه عين لاحظة به، ليعبر من الباطن إلى الظاهر، والسمع الذي كل الذات سامع به حديثه ذلك، واليد التي كل الذات فاعل بها في ردّها اللاظهور المكنى عنه بالردى بملابسة الخفاء والبطون إلى الظهور والوجود، كل ذلك معاني صفة السمع والبصر والقدرة والكلام الثابتة متميّزة في الرتبة الثانية الأُلوهية متغايرة، وهذه المعاني التي هي باطن هذه الصفات كانت غير متغايرة في الرتبة الأُولى التي هي سابع أبطنها بالنسبة إلى غاية ظهورها، فإن غاية ظهورها أن تظهر بصورة اللفظ الجاري على لسان الإنسان ونظره بعينه، وسماعه بأذنه وعمله بيده المضافة كلّها إلى صورة بدنه.

وباطنها الأول: أن تكون هذه الصفات مضافة إلى نفسه، لكن من حيث لم تتميّز عن نفوس سائر الحيوانات إلا بظاهر العقل المعيشي المقيّد بأُمور دنيوية، بحيث يكون نطقه وسماعه ونظره وفعله مقصودة على ما يتعلق بأمر الدنيا غير متعدٍّ إلى أمر أُخروي هو المقصد منه؛ كما أخبر الله تعالى عن هذا الوصف في قوله عزّ وجلّ: ﴿يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْءَاخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ ﴿٧﴾﴾ [الرُّوم: الآية 7].

وباطنها الثاني: ما يضاف إلى نفسه من حيث عقله المنوّر بنور الشرع والإيمان بالله وكتبه ورسله وبالأُمور الأُخروية، فيعبر مما يتعلق بالدنيا إلى ما يتعلق بالآخرة في نطقه وسماعه ونظره وفعله بفهم وعقل صحيح وإيمان قوي.

وباطنها الثالث: ما يضاف منها إلى روحه الروحانية المجرّدة الثابت تعيّنها وتميّزها في عالم الأرواح واللّوح المحفوظ.

وباطنها الرابع: ما يضاف منها إلى الوجود العيني المضاف إلى حقيقة الإنسانية المقيّد بها والمظهر لأحكامها في مراتب الكون روحًا ومثالاً وحسًّا المعنى عن هذا الباطن بقوله: «**كنت سمعه وبصره ولسانه ويده**»[1].

وباطنها الخامس: ما يضاف منها إلى قلبه القابل التجلّي الوجود الباطني فيه، المعني بقوله: «**وسعني قلب عبدي**»[2].

وباطنها السادس: ما يضاف منها إلى الوجود المطلق الرحمٰني الجمعي الظاهر في مرتبة البرزخية الثانية بحكم فياضيته التي عمّ كل شيء.

وسابع أبطنها: هي هذه المعاني الكائنة في الرتبة الأولى متوحّدة العين متميّزة الحكم بالنسبة، وكل واحد من هذه المعاني قولاً وسماعًا وسمعًا وبصرًا وقوّة له في كل رتبة من الرتب أثر وحكم بانتفائه عن شخص إنساني في رتبة منها يوجب بكم ذلك الشخص وصممه وعمائه وضعفه في تلك الرتبة، ومن هٰهنا يفهم معنى قوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿١٨﴾﴾ [البَقَرَة: الآية 18]، أي من الدنيا إلى الآخرة، ومن بطن أول إلى بطن ثان، فإنهم كانوا سميعين بصيرين متكلّمين في البطن الأول والناس في فتح باب هذه الأبطن على درجات:

منهم: من لم ينفتح له باب أصلاً، وهم المجانين والأطفال.

ومنهم: من انفتح له باب أول لا غير وهو الذي أوتي في الدنيا حسنة، وما له في الآخرة خلاق.

ومنهم: من انفتح له باب ثان وهو من عوام أهل الإسلام والإيمان.

---

(1) هذا الحديث سبق تخريجه.

(2) ونصّه كاملاً: «ما وسعني سمائي ولا أرضي ولكن وسعني قلب عبدي المؤمن» أورد العجلوني في كشف الخفاء، حديث رقم (2256) [2/ 255]؛ والهروي في المصنوع [1/ 291].

ومنهم: من انفتح له باب ثالث وهو من خواصّهم.

ومنهم: من انفتح له باب رابع، وهو من أهل بداية مقام الولاية والإحسان.

ومنهم: من انفتح له باب خامس، وهو من المتوسّطين.

ومنهم: من انفتح له باب سادس، وهو من أهل النهايات، وهم الكمّل والأفراد، ولا تنفتح خوخة من الباب السابع لأحد إلّا لصاحب الإرث المحمدي، فإن البطن السابع مختصّ به ﷺ، ثم إن هذا التجلّي الأول من حيث هذا الحديث والإخبار المذكور متضمّن كمالاً مضافًا إليه وإلى اعتباراته وإحساسًا كلّيًا جمليًّا بذلك الكمال، وذلك أصل الحياة والحيّ وباطنه، ومن حيث الملاحظة متضمّن إحساسًا بسريان ذلك الكمال في تفاصيل اعتبارات الواحدية، وذلك أصل العلم والعالم وباطنه، ومن حيث ذلك الميل بالسماع والإصغاء تقتضي اعتبارًا هو أصل الإرادة، ومن حيث ذلك الأثر الحاصل من ذلك الحديث الوحداني في نفسه حتى ترتّب عليه هذا التجلّي، والوجدان يتضمّن توجّهًا خاصًّا بصورة التأثير إلى تحقيق الكمال الأسمائي وإزالة موانعه وتحصيل شرائطه بلا مغايرة، فالحكم التأثيري في ذلك التوجه الخاص هو باطن القدرة وحكم تحقيق تفصيل الكمال، وتحصيل شرائطه متضمّن حقيقة الجود بإفاضة الوجود على حقيقة كل موجود، فهي من شرائط تحقيق تفصيل الكمال.

وأمّا حكم برزخية التعيّن الأول المعين لهذه الاعتبارات المذكورة وحكم قابليّته للتجلّي الأول، فمقتضٍ ومعيّن حقيقة العدل والإقساط المضاف إليه تعيين جميع المراتب ورعاية العدالة في القوابل بين الوجوب والاستحالة، فكان سابع أبطن القول والسمع والبصر والقوة التي كل واحد منها من حيث ذلك البطن عين الذات وعين الآخر أصلاً منشئًا للحياة والحي منها، والعلم والعالم منه، والإقساط والمقسط منه لكن من حيث تحقّقها في حاق البرزخية الثانية وجهة إجمالها التي من حكمها اشتمال كل واحد منها على الباقي مع أثر خفي من حكم تميّزها، والكل عين واحد في هذا التعين الأول الذي هو أول مرتبة الذات الأقدس وأول مراتب العلم من حيث إنه عين الذات لا صفة ولا نعت زائد عليها، وعبّر عنه بعض الأكابر من حيث البرزخية المذكورة بحقيقة الحقائق لكليّته وكونه أصلاً لكل اعتبار

وتعيّن وباطن كل حقيقة إلـهية وكونيّة، وأصله الذي انتشىء منه وهو سارٍ بكليته فيه بحيث يكون في الإلـهيّة إلـهيًّا، وفي الكونية كونيًّا، والكل مظاهره وصور تفصيله وسمّاه بعضهم البرزخ الأكبر الجامع لجميع البرازخ وأصلها الساري فيها، وكنى عنه الشرع بمقام أو أدنى، فإنه باطن مقام قاب قوسين، أي قرب قوسي الوحدة والكثرة، أو قل القابلية والفاعلية، أو قل قوسي الوجوب والإمكان، وجمعهما وجعلهما دائرة واحدة متّصلة لكن مع أثرٍ ما خفي من التميّز والتكثر بينهما، وباطن هذا المقام هو مقام أو أدنى من قرب القوسين المذكورين لم يدع أثر التميّز والتكثّر في دائرة الجمعية بين حكم الأحدية والواحدية أصلاً، وكنى عنه بعضهم بالحقيقة الأحمدية الثابتة في حاق الوسطية والبرزخية والعدالة بحيث لم يغلب عليه حكم اسم أو صفة أصلاً، وهذا التجلّي الأول المتعين بهذا التعين الأول وفيه هو نوره المظهر لرتبته والمقدّر ظهوره في هذه الحقيقة البرزخية، والتعيّن الأول المذكورة وقلبه المطهّر التقي النقي صورة هذا التعين والبرزخية، ولكن صورة جمعية معنوية ومزاجه الأشرف العنصري الحاصل في أعلى درجات الاعتدال صورته ومظهره الجسمانية، فكان ذلك التجلّي الأول النوري ـ كما قلنا ـ هو نوره أولاً ﷺ، حتى أشار إليه بقوله: **«أوّل ما خلق الله تعالى نوري، والله يقول الحقّ وهو يهدي السبيل»**[1].

فصل

ثم إن هذا التجلّي الأول المذكور كما قلنا يتضمّن الكمال الذي حقيقته حصول ما ينبغي على نحو ما ينبغي، وذلك قسمان: ذاتي مجمل وحداني تحقّقه يكون في هذه المرتبة الأولى، وفي مبدأ المرتبة الثانية تتعيّن الحياة واسم الحيّ على ما سنذكره إن قدّر الله وشاءه، ويلازمه الغنى الذاتي الذي معناه شهود الذات وإدراكه نفسه من حيث واحديته بجميع اعتباراتها وشؤونها وأحوالها وبجميع صورها ومظاهرها المعنوية والروحانية والمثالية والحسّية متبوعاتها وتوابعها المندرجة بعضها في البعض والمتعيّنة والمتفرّعة بعضها من بعض أصلاً وفرعًا، جنسًا ونوعًا وشخصًا وبدءًا وعودًا، نزولاً وعروجًا، دنيا وبرزخًا وآخرة، كما تثبت وتشاهد وتدرك في مراتب الكون لأربابها دفعة، أو متعاقبًا من كونها أغيارًا بالنسبة

(1) أورد العجلوني بلفظ: «أول ما خلق الله نور نبيّك يا جابر» حديث رقم (827) [1/ 311].

إلى شهود الأغيار في مراتبهم وتقيّدهم بها، ومن كون الكلّ عينًا واحدًا بالنسبة إلى شهود الحقّ الواحد الأحد فيما ينسب إليه من المراتب شهود مفصّل في مجمل دفعة واحدة مثل ما يشاهد المكاشف في النواة الواحدة نخيلاً وثمارًا لا تُعدّ ولا تُحصى.

وأمّا **القسم الثاني من الكمال**، فهو الكمال الأسمائي المفصّل الساري في تفاصيل الأسماء والحقائق، وهو ما يظهر للذات من حيث تفصيل اعتباراتها وحقائق تميّزاتها مضافة إلى المراتب، وذلك يكون بشرط شيء، بل أشياء، من تعيّن وغير وغيرية بالنسبة، ومظهرًا واجتماع وتركيب معنوي أو صوري إلى غير ذلك؛ كما أن تحقّق الكمال الذاتي يكون بلا شرط شيء أصلاً، فحقيقة الكمال الأسمائي ظهور الذات لنفسها من حيث كلّيتها وجمعيتها شؤونها واعتباراتها ومظاهرها مفصّلاً أو مجملاً بعد التفصيل من كونها أغيارًا، لكن بشرط أن يكون ذلك الشهود من حيث مظهر شأن كلّي جامع جميع أفرادها بالفعل وهو الإنسان الكامل الحقيقي ووجدانها نفسها من حيث ذلك المظهر الكامل، وظهورها أيضًا لنفسها من حيث كل فرد متميّز من أفراد مظاهر تلك الشؤون وظهور كل فرد ووجدانه أيضًا لنفسه ولمثله من كونهما مسمّى بالأغيار مقيّدًا بالمراتب، واعتبار العلم الذي حقيقته ظهور عين العين بحيث يكون أثر الظاهر حاصلاً فيمن ظهر له من حيث الظهور فقط، واعتبار الوجود الذي حقيقته ما به وجدان العين نفسه في نفسه أو في غيره، أو غيره في غيره من محل ومرتبة ونحوهما، واعتبار النور الذي هو الكاشف للمستور واعتبار الشهود الذي هو الحضور مع المشهود كان من حكم ذلك التجلّي الأول وما يتضمّنه من الاعتبارات من كونه واحدًا بلا مغايرة بينه وبينها وبين كل منها من حيث الكمال الذاتي ولا تميّز حقيقي إلّا تميّزًا خفيًّا نسبيًّا عند ظهور هذا الكمال باسم الحيّ لا غير.

وأمّا من حيث الكمال الأسمائي المتعلق بسائر الأسماء الكلّي الأصلي والفرعي الجزئي، فمن شرطه التميّز والمظهر والمرتبة والغيرية بالنسبة أو بالحقيقة، فالمغايرة بين جميع ما ذكرنا ثابتة لازمة، وذلك بحكم المحل وحسب اقتضائه لا بحسب أعيان هذه الاعتبارات، فافهم ذلك فإن المحل له أثر لازم وحكم جازم فيما قام به وثبت فيه سواء كان المحل صوريًّا كالظروف، أو معنويًّا كالمراتب، فإن الظرف يحكم في المظروف بأن يتبعه في اللّون أو الهيئة مدوّرًا أو مربّعًا أو غير

ذلك تذكر قولهم لون الماءلون إنائه، وكذا المراتب لها الحكم في أهلها بالاستتباع، فإن مرتبة الحسّ تحكم بأنه لا يظهر فيها شيء إلّا محسوسًا، ومرتبة الروح والمثال كذلك، ومراتب الكون لا يظهر فيها إلّا الخلق، ومراتب الحق لا يظهر فيها إلّا الحق، تدبّر تعرف سرًّا لا يعرف ولا يشهد ولا يرى الحقّ إلا هو أو به، فاستحضر تفز بأسرار جمّة.

منها: أن العلم بحسب المرتبة الأولى والتعيّن الأول هو ظهور عين الذات لنفسه باندراج اعتبارات الواحدية فيها مع تحقّقها، فكان متعلّقًا بمعلوم واحد، فكان لفظه حينئذ متعدّيًا بحسب هذه المرتبة الأولى، بمفعول واحد فإنه علم فيها ذاته فقط. وأما بحسب المرتبة الثانية، فهو ظهور الذات لنفسها بشؤونها من حيث مظاهر تلك الشؤون المسمّاة صفات وحقائق فيها، فكان لفظ العلم بهذا الحكم متعدّيًا بالمفعولين، فإنه يظهر لنفسه ذا حياة، وذا علم، وذا إرادة، وذا قدرة، وذا كلام، وذا جود، وذا عدل؛ فكان للعلم بحسب انتهاء المرتبة الثانية وحكم معلوماته فيها كثرة حقيقية ووحدة نسبية مجموعية.

ومنها: أن الوجود من حيث المرتبة الأولى ما به وجدان الذات نفسها في نفسها باندراج اعتبارات الواحدية فيها وجدان مجمل مندرج فيه تفصيله محكوم عليه بنفي الكثرة والمغايرة والغيرية والتميّز.

وأما من حيث المرتبة الثانية، فهو على نوعين، **أحدهما**: من حيث ما هو منها مجلى الظهور للحق، وهو ـ أعني الوجود ـ من هذه الحيثيّة ما به وجدان الذات عينها من حيث ظهوره وظهور صورته التي هي مسمّاه بظاهر اسم الرحمٰن، وظهور صور تعيّناته المسمّاة أسماء إلٰهيّة مع وحدة عينه وصحة إضافة الكثرة النسبية إليه، فله حينئذ وحدة حقيقية وكثرة نسبيّة، فإن كل اسم إلٰهيّ إنما هو ظاهر الوجود الذي هو عين الذات، لكن من تعيّنه وتقيّده لمعنى أو قل بصفة كالحيّ مثلاً، فإنه اسم للوجود الظاهر المتعيّن لكن تعيّنه وتقيّده بمعنى هو الحياة، فبالنظر إلى عين الوجود ونفس التعيّن هو عين الذات، فتكون وحدته حقيقية، وبالنظر إلى التقيّد بذلك المعنى وتميّزه عن غيره من المعاني وتعيّنه ذلك بحسب ذلك المعنى تكون غير المسمّى، فتكون له كثرة تعيّنات نسبيّة.

وأمّا النوع الثاني من الوجود الظاهر من حيث ما هو منها مجلى الظهور للكون من المراتب الكونية التابعة للمرتبة الثانية والمنتشئة منها؛ كمرتبة الأرواح والمثال والحسّ المسمّى كل ما يتعين فيها من الوجود خلقًا وغيرًا لا محالة، فالوجود حينئذ معناه وحقيقته ما به وجدان صورة كل تعين منه نفسها ومثلها موجودًا روحانيًا أو مثاليًا أو جسمانيًا ظاهرًا في كل مرتبة بحسبه وحكمه، فإن الموجود في مرتبة الأرواح لا يجد نفسه ومثله إلّا روحانيًا، وفي المثال مثل كذلك لا يجد نفسه إلا صورة مثالية، وفي مرتبة الأجسام كذلك لا يجد نفسه ومثله إلّا جسمانيًا محسوسًا، فالإيجاد والخلق على هذا ما هو إلّا إعطاء الموجد الخالق تعالى وتقدّس للحقائق الكونيّة ما به وجدانها بإضافة تعيّن منه إليها وإظهار أحكامها بذلك القدر المضاف إليها منه في كل مرتبة بحسبها وحكمها، فكان التأثير في تنوّعات صور التعيّنات الوجودية وكيفية إظهارها أحكام الحقائق، وفي تسميتها عينًا أو غيرًا للمراتب التي هي المحال المعنوية كما قلنا، وهي أمور ونسب عدمية لا وجود لها في الخارج ولا نفسها، فانظر أثرًا لمعدوم وإن كان عدميّته بنسبة ووجه ما في عين الوجود وفيما هو موجود من جميع الوجوه ترى العجب العجاب، ومحالاً للعقول السليمة والألباب.

فصل

ثم اعلم أنه لما كانت الوحدة التي انتشئت منها الأحدية والواحدية المذكورة أول تعيّن واعتبار من الذات الأقدس بلا شرط شيء وأول مرتبتها، وهي كما علمت نفس القابلية التي نسبة الظهور والبطون إليها على السواء ظلّ حكم صرافة نسبة الأحدية مركوزًا فيها ولازمًا ذاتيًا لها ولحكم قابليتها للظهور ولكونها مرتبة للذات؛ فلا جرم لم تقبل إلا التجلّي الأول وإجمال الكمال الذاتي ووحدته ونفي الكثرة والتميّز والغيرية باندراج نسب الواحدية واعتباراتها فيه، ولم تكن قابلة لتجلّي قابل للكثرة، وإن كانت نسبية ولا لكمال أسمائي لازم لذلك التجلّي الذي هو نهاية المطلب فيه لما قلنا من لزوم حكم صرافة الأحدية لهذا التعيّن والقابل الأول، ولتوقّف تحقّق الكمال الأسمائي على حكم التكثّر والتميّز وأثر المغايرة والغيرية.

ولما كانت المحبة الأصلية المعبّر عنها «بأحببت» حاملة لهذا التجلّي الأول وباعثة له على التوجه لتحقيق هذا الكمال الأسمائي التفصيلي، ولم يصادف توجّهه

ذلك محلًّا قابلاً لما توجه له رجع بقوّة ذلك التوجّه الشوقي والميل العشقي إلى أصله، وعاد كما كان حكم الظهور والبطون بالنسبة إليه على السواء، إلّا أنه غلب وسبق بتلك القوّة العشقية حكم الظهور المعبّر عنه بالرحمة الذاتية التي هي عين باطن الوجود المطلق المشار إليه بقوله: «أن أُعرف» على حكم اللاظهور والمكنى عنه بملابسة حقيقة البطون والخفاء الحقيقي بأنه باطن الغضب المسبوق والمغلوب بباطن الرحمة المذكورة، فعاد ذلك التجلّي ظاهرًا معيّنًا في عون هذا بقوة المحبة الأصلية اللازمة له والباطنة فيه والحاملة من غير نسبة الواحدية تعيّنًا قابلاً لتحقيق مطلبه الغائي الذي هو عين الكمال الأسمائي، وذلك التعيّن هو القابل الثاني الجامع بين طرفي حكم الإجمال والوحدة، ومقابلهما الذي هو التفصيل والكثرة لانتسابه إلى الواحدية ووقوعه في ثاني رتب تعيّناتها، فظهر وتجلّى في هذا التعين.

والقابل الثاني الذي هو صورة التعين وظلّ القابل الأول صورة ذلك التجلّى الأول وظلّه بما اشتمل على صور تعيّنات الواحدية قابلها وفاعلها؛ كتعيّن نفس منبث وظهوره من باطن المتنفّس على نحو ما تعيّن التعيّن والتجلّي الأول من كنه الغيب والإطلاق حاملاً ومستصحبًا معه من تلك الحضرة الخفائية الإطلاقية أثرًا من ظلمة غيبه وإطلاق أزليّته، ولا تناهي تعيّنات أبديته، فتفصل وتميّز عن إجمال وجمع بحكم هذا الانبثاث النفسي حقائق الكون المنسوبة إليها القابلية مضافة إلى نسبة التعين الثاني وقابليته وجميع الأسماء الإلٰهيّة المنتمي إليها التأثير والفعل، مضافة إلى عين التجلّي الثاني.

وجميع هذه الحقائق الكونية والأسماء الإلٰهيّة صارت صورًا وظلالاً للشؤون والاعتبارات المندرجة في الواحدية مجملة وحدانية فيها في المرتبة الأولى، مفصّلة متيّزة في هذا التعين الثاني الذي هو المرتبة الثانية متعيّنة ثابتة فيها بعضها بصورة أصل وجنس، وبعضها بهيئة فرع ونوع أو شخص متفرّع من ذلك الأصل والجنس أو الفرع والنوع متغايرًا بعضها لبعض من وجه دون وجه بحسب هذه المرتبة الثانية وحكمها، وتعلق ظاهر العلم الأزلي بجميعها تعلّقًا إحاطيًّا بحسب ما هو كل واحد عليه من هذه المعلومات، لا بحسب العلم، فكان كليات ما اشتمل هذا التعيّن والقابل الثاني عليه وانتشىء منه مسمّاة بالمراتب الكلّية، ولكن من جهة محلّيتها لثبوت باقي الحقائق ولظهور ما يقبل الظهور بالوجود العياني فيها، ومن جهة

مؤثرية الذات بها وفيها، وذلك مثل مرتبة المعاني، ومرتبة الأرواح، ومرتبة المثال، ومرتبة الحسّ، ومراتب الاعتدالات الموجودة فيها المركّبات المسماة بالمولدات التي جامعها وميّزاتها المرتبة الإنسانية؛ كما أن كلّيات تعيّنات هذا التجلّي المتعيّن في هذا التعين والقابل الثاني من الأسماء الإلٰهية هي الأسماء السبعة الآتي بيانها.

فصل

ثم إن هذا **التعيّن الثاني النفسي** المذكور سمي بأسماء كثيرة بحسب اعتبارات ثابتة فيه مع توحد عينه، فباعتبار أنّه أصل ظهور التعيّنات ومنشأها ومنشأ جميع الكمالات المضافة إلى كل واحد منها وقبلة توجّهاتها ومرجعها بسبب ذلك، وأن التجلّي الثاني الظاهر به وفيه أيضًا أصل جميع الأسماء الإلٰهيّة وكلها ومرجعها لذلك سمّي **بمرتبة الألُوهية**، وسمّي التجلّي باسم الله والإلٰه لوجهة جميع العابدين إلى هذه المرتبة والتجلّي فيها، وكونها مقصدهم الذي تسكن قلوبهم بها، وهي تسترهم بسعة رحمتها وتستر عقولهم عن الخوض والكلام فيها، وباعتبار تحقق جميع المعاني الكلّية والجزئية في مبدئه ووسطه ومنتهاه وتميّزها فيه سمّي بعالم المعاني، وباعتبار ارتسام الكثرة النسبية المنسوبة إلى الأسماء الإلٰهية والكثرة الحقيقية المضافة إلى الكون وحقائقه فيه سمّي بحضرة الارتسام، وباعتبار تعلق العلم الأزلي الذي هو ثاني تعيّناته الكلّية التي أوّلها الحياة بباقيها على كثرتها وإحاطته بجميعها وحدة وكثرة، حقيقية ونسبيّة، سمّي بحضرة العلم الأزلي، وباعتبار البرزخية الحاصلة بين الوحدة والكثرة المشتملة هذه البرزخية على هذه الحقائق الكلّية الأصلية المذكورة من حيث صلاحية إضافتها إلى الحقّ بالأصالة وإلى الكون بالتبعية، متميّزة بحكم الكلّية الأصلية والجنسية وانتشاء فروعها وأنواعها وجزئياتها منها في عين هذه البرزخية، مفصّلة متميّزة سمّي بالحضرة العملية، وباعتبار اندراج تلك الحقائق الكلّية الأصلية في عين تلك البرزخية مع تحقق أثر خفي منها فيها سمّي بالحقيقة الإنسانية الكمالية، وباعتبار كون المعلومات التي تعلق العلم الأزلي بها ما بين واجب ظهوره وتحقّقه بنفسه، وبين ممتنع ظهوره في نفسه في شيء من المراتب الكلّية والجزئية، وبين متوسّط بينهما نسبته إليهما على السواء سمي المتوسّط مرتبة الإمكان، وباعتبار أنه صورة التعيّن الأول الذي هو أول مرتبة الذات الأقدس يسمّى بالمرتبة الثانية، فسمي جميع هذه الأسماء هذا

التعين الثاني النفسي المذكور، ولهذا التعيّن وما تعيّن به وفيه من التجلّي الثاني الذي هو ظاهر الوجود المسمّى بظاهر عين اسم الله والرحمٰن وجميع هذه الأصول المذكورة آنفًا وحدة وكثرة وبرزخ فاصل وجامع بينهما.

أما وحدته، فمضافة إلى التجلّي الثاني المذكور الذي نسبته إلى الأحدية الذاتية أقوى ومظهريتها به أحقّ وأولى، ولكن سراية أثر الواحدية فيه إما بسراية حكم الواحدية فيه، فانتشاء الكثرة النسبية الأسمائية السلبية والثبوتية منه، وإمّا أثر أولوية انتسابه إلى الأحدية الذاتية ومظهريته لها، فنفي الأحكام والنسب والاعتبارات وإسقاطها عن أسمائه السلبية نحو: (الأزلي) المنفي عنه الأولية، و(الغني) المنفي عنه الاحتياج مطلقًا في قيام الكمال به وظهوره عنه، و(الفرد) المنفي عنه ما يزدوج به ذاته من عديل وشبيه وندّ ونظير ومثل، كوجود آخر في مقابلة وجوده مثلاً، و(الوتر) المنفي عنه ما يشفعه من صنف الصفات، ذلك بأن تكون صفة مشابهة لصفاته مثل أن تكون ثمة حياة كاملة شاملة بجميع الكمالات لا يقابل نقصًا ولا موتًا ولا فناءً، مضافة تلك الحياة إلى غيره، فتشفع حياته الكاملة الشاملة بها، و(القدّوس) المنفي عنه مذامّ الصفات، كالظلم والكذب والعبث والكدر واللهو والعجز ونحو ذلك، و(السلام) المنفي عنه تنازع ظهور الصفات بحيث لم ينازع الغضب عند الرضى، ولا الاستعجال إذا حلم، ولا إرادة الانتقام حين عفا، وعلى عكس ذلك. و(السبّوح) المنفي عنه ما ينتفي في الفرد والقدّوس والسلام وكذلك المتعالي، قال الله تعالى: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الطور: الآية 43]، و﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنعام: الآية 100] وأمثال هذه من الأسماء السلبية.

وأما طرف كثرة هذا التعين الثاني، فظهر للواحدية الذاتية لكن بسراية أثر الأحدية فيه.

أما حكم كونه مظهرًا للواحدية، فلانتشاء كثرة التعيّنات الإلٰهيّة والكونية متبوعها وتابعها عنه، وثبوتها وتميّزها فيه بعضها حقيقة وبعضها نسبيّة.

وأما حكم سراية الأحدية فيه، فإنه كان لكل جملة من أعيان تلك الكثرة وحدة جمعية هي أصلها ومنشأها، أو قل كلّها ومرجعها، أو قل جنسها أو نوعها المندرجة فيها كثرة تلك الأعيان أولاً، والمنتشئة منها ثانيًا، والراجعة إليها ثالثًا؛ فإن رتبة تلك الوحدة متقدّمة على رتبة ما انتشأ منها من تلك الأعيان، فمثال تلك

الوحدة كالتجلّي أولاً، ثم كاسم الله والرحمٰن، ثم كاسم الحيّ، ثم كباقي الأصول الآتي ذكرها إن شاء الله تعالى.

ومن الأعيان الكونية، كحقيقة القلم الأعلى ووجوده، ثم كحقيقة الروح الأعظم ووجوده، ثم كحقيقة الطبيعة، ثم كحقيقة الجسم ووجوده، إلى أن ينتهي إلى آدم عليه السلام حقيقةً ووجودًا، فكل واحد مما ذكرنا مشتمل على أشخاصه وأنواعه المتفرّعة والمنتشئة منه والمضافة إليه متميّزة مترتّبة بعضها على بعض في العلم الأزلي والوجود العيني، والحكم الثاني لسراية حكم الأحدية في مظهر الواحدية هذا أن الكل واحد من هذه الأجناس والأنواع والأشخاص أحدية محضة باطنة فيه لا يشابهه ولا يشاركه فيها غيره البتّة.

وأمّا البرزخ الذي هو على الحقيقة منشىء هذين الطرفين المذكورين ومثبتهما ومعينهما أولاً، والجامع بينهما ثانيًا، فإنما هي الحقيقة الإنسانية، وله اعتباران، **أحدهما**: اعتبار غلبة حكم الوحدة والإجمال عليه، **والثاني**: غلبة حكم الكثرة والتفصيل، إمّا باعتباره التفصيلي فمسمى بالحضرة العمائية، وهو مشتمل على الحقائق السبعة الكلّية الأصلية المذكورة مندرج بعضها في بعض، ومتعيّن متفرّع بعضها من بعض، مفصّلة متميّزة فأسبقها تعيّنًا وأشملها حكمًا حقيقة الحياة التي معناها قبول الكمال المستوعب لكل كمال لائق به، والإحساس به من جهة جمليّته وكلّيته.

(**واسم الحيّ**) هو عين منبع الكمال الذي يستوعب كل كمال يليق به بحسب ما اقتضته ذاته ومرتبته، وله الشعور بذلك جملة وكليّة يندرج فيها تفصيلها، ولما لم تخل حقيقة كلية أو جزئية أصلية أو فرعية من كمال يناسبها، كان اسم الحيّ شاملاً جميع الأسماء من حيث ما يتضمّن من الكمالات والحيوٰة مستوعبة جملة الحقائق.

لمّا كان العلم داخلاً في الحيوٰة ومنبعثًا منها، وأن العلم في هذه المرتبة الثانية متعلق بمعلومات مفصّلة متميّزة ظهرت لعالمها والحيوة لها الإحساس بها جملة، والتفصيل داخل في الجملة ومندرج فيها كان العلم من هذا الوجه أيضًا داخلاً فيها والإرادة لما كان معناها طلب المراد والميل إليه تخصيصًا أو ترتيبًا أو إظهارًا أو إخفاءً.

(واسم المريد) المتعين بها هو الطالب المائل إلى تخصيص كل شيء بحكم وأثر ووصف، والمراتب لأحكام ذلك الشيء وغيره وغاية طلبه إنما هو ظهور الكمال الأسمائي ومراده بذلك الترتيب والتخصيص والوصف والحكم ذلك الظهور الذي هو من خصائص العلم، فكان المريد والإرادة داخلاً في العلم ومنتشئًا منه، ولما كان القول حقيقته نَفَس منبعث من باطن المتنفِّس متضمّن معنى يطلب ظهوره متعيّن ذلك النفس في مرتبة أو مراتب يسمى في الخارج مخارج، فكان من حيث ذلك الطلب والميل داخلاً في الإرادة، ولما كانت القدرة تمكنًا من التأثير في إظهار ما يطلب ظهوره كان لذلك داخلاً في القول ومنبعثًا ومتفرّعًا منه، ولما كان الجود هو اقتضاء الإيثار ذاتًا أو صفة بما فيه كمال ما نفسًا أو مالاً أو جاهًا أو كل ما ينتفع ويتكامل به لكل ما يستحقه حالاً أو سؤالاً.

(والجواد) هو المتمكّن من نفسه بقبول ذلك الاقتضاء والعمل بذلك، فكان من جهة التمكّن داخلاً في القدرة ومتفرّعًا منه.

(والمقسط) بإيثار قسط كل ماله قسط استعدادي به يقبل من الجواد ما يؤثره به داخل في الجواد ومنتشء منه، فبهذا البيان يعلم ويتبيّن كيفية ترتّب هذه الأسماء الأئمّة السبعة بعضها على بعض، وانبعاث بعضها من بعض نزولاً، واندراج بعضها في بعض عودًا ورجوعًا، ومجمع جمعيها ظاهر كلمة اسم الله من جهتين:

جهة الوجود وجهة حقيقتها المعينة لأسمائها، فإن حقيقة الأُلوهية التي هي عين التعين الثاني والمعينة لظاهر كلمة اسم الله هي مجمع جميع الحقائق الأصلية والفرعية والإلٰهيّة والكونية ومنشؤها ومعادها ومرجعها، فكان ظاهر (اسم الله) جامع الأسماء من هاتين الجهتين.

وأما ظاهر (اسم الرحمٰن) فمجمعها ومرجعها من جهة واحدة وهو الوجود، فإن الرحمٰن اسم من حيث الرحمة الشاملة، وذلك عين الوجود.

(وأما اسم الحيّ)، فجامعها ومرجعها من حيث الكمال المستوعب لجميع الكمالات.

(والعليم) جامعها لعموم التعلّق.

(والمريد) يجمعها طلبًا وميلاً إلى الكمال.

(والقابل) يجمعها من أن كل واحد منها من تعيّنات النفس الرحمٰني.

(والقادر) يشملها لصحة إضافة التمكّن من التأثير إلى كل واحد منها بأثر مختصّ به ومناسب لحقيقته.

(واسم الجواد) يجمعها من حيث صحة إضافة إفاضة الوجود إلى كل واحد منها، لكونه منشأً لوجود ما هوتحت حيطته من جهة الحقائق الكونية والتعيّنات الوجودية.

(واسم المقسط) يشملها من جهة رعاية كل واحد منها حكم التوسّط بين قيام الوحدة الحقيقية والكثرة النسبية، فإن هذه الأسماء الكلّية الأصلية المذكورة لها جهتان:

أحدهما: اشتمال كل واحد منها على الباقي، ولكن مع تحقق أثر خفي من تميّز كل واحد منها بوصف فيما هو مظهر لها من حيث اشتمالها المذكور.

أما اشتمالها، فهو من أثر وحدة الجمعية البرزخية الإنسانية بحكم إجمالها وحاق وسطيتها وجمعيتها الحقيقية بين حكم التجلّي ووحدته الحقيقية وكثرته النسبية، وبين حكم التعين وكثرته الحقيقة ووحدته النسبية وتوحيدها أحكام الطرفين المذكورين.

وأما ظهور ذلك الأثر الخفي من التميّز، فهو من أثر كون هذه البرزخية الثانية المذكورة واقعة في التعيّن الثاني وقوة نسبته إلى الأبدية التي من أخصّ أحكامها التمييز إلى ما لا يتناهى.

وأمّا الجهة الثانية التي لهذه الأسماء الكلية الأصلية المذكورة، فهو تحقّق تميّزها وظهور أثر تختصّ بكل واحد منها، ولكن مع ظهور أثر خفي من حكم الاشتمال المذكور على عكس الجهة الأولى.

أما تحقق تميّزها، فبحكم تفصيل هذه البرزخية الثانية التي هي عين الحضرة العمائية.

وأما ظهور أثر خفي من حكم الاشتمال، فهو من أثر جمعية هذه البرزخية وحكم وحدتها وإجمالها وحاق اعتدالها الآتي بيانها عن قريب إن شاء الله تعالى.

وحقائق الكمل الذين هم أولو العزم من الرُّسل ثابتة ومندرجة فيها وظاهرة على سبيل البدل بحكم إحدى هذه الحقائق السبعة الأصلية من حيث الاشتمال المذكور والأثر الخفي من حكم تميّزها وميلها إلى النزول.

وأمّا حقائق أرباب الكمال من المحمّديين ثابتة أيضًا ومندرجة في هذه البرزخية الإجمالية الوحدانية وظاهرة بصورة القطبية من مقام البدلية بحكم إحدى هذه الحقائق السبعة الإلٰهيّة الأصلية من حيث الاشتمال وأخفى أثر من تميّزها، لكن من حيث ميلها إلى العود والرجوع إلى أصلها الذي هو عين المفاتيح والتجلّي الأول، وحقائق البقية السبعة من الأبدال مندرجة في حقيقة القطب ومنتشئة منها ومتعيّنة في الحضرة العمائية من حيث غلبة حكم تميّزها، وخفاء حكم الاشتمال فيها، وانتشأت من هذه الحقائق السبعة الأصلية الإلٰهية اثنان وتسعون حقيقة إلٰهيّة تمّت بها تسع وتسعون حقيقة تعيّنت بها الأسماء التسعة والتسعون، ومنها ثلاثمائة حقيقة إلٰهيّة يلازم كل حقيقة خلق إلٰهي؛ كما ورد في الخبر: **«إن لله ثلاثمائة خُلُق مَن تخلّق بواحدٍ منها دخل الجنّة»**[1]، فقال أبو بكر رضي الله عنه: هل فِيَّ منها شيء يا رسول الله؟ فقال ﷺ: **«كلّها فيك»**[1]. وتعيّن من كل حقيقة اسم إلٰهي وانتشاء وتعيّن في هذه الحضرة العمائية من هذه الحقائق الإلٰهيّة حقائق الرسل صلوات الله عليهم، وتفرّعت من هذه الحقائق الإلٰهيّة ألف حقيقة، وحقيقة واحدة تعيّنت الأسماء منها بهذا العدد وانتشاء من كل حقيقة إلٰهيّة منها حقيقة إنسان نبيّ في هذه الحضرة العمائية وتفرّعت من هذه الحقائق الإلٰهيّة تمام عدد مائة ألف وعشرين ألفًا وأربعة آلاف حقيقة إلٰهيّة، عين كل واحد منها اسمًا إلٰهيًّا، وانتشاء من هذه الحقائق الإلٰهيّة تمام عدد مائة ألف وعشرين ألفًا وأربعة آلاف حقيقة إنسانية نبوية، وانتشاء من حقائق المحمديّين أضعاف هذا العدد من هذه الحقائق الإلٰهيّة أصولها وفروعها في هذه الحضرة العمائية، وهذه كلها تفصيل الحقيقة الكلّية المحمديّة الشاملة كلها المسمّاة بحقيقة الحقائق السارية في الكلّ سريان الكلّي في جزئياته التي هي عين البرزخ الأول الأكبر الأقدم الأصل، ثم تفرّعت من

---

(1) رواه محمد بن يحيى من حديث خيثمة بلفظ: «خصال الخير ثلاثمائة وستون، قال: فقال أبو بكر: يا رسول الله لي منها شيء؟ قال: كلها فيك، وهنيئًا لك يا أبا بكر» [1/ 141]؛ ورواه علي بن هبة الله في تاريخ مدينة دمشق، حرف العين [30/ 104].

هذه الحقائق الإلـٰهيّة المتفصّلة المنتشئة منها، والمنتسبة إليها حقائق جميع الأنبياء عليهم السلام كلّيات وأصول وأجناس من كلّيات وأصول وأجناس وفروع من فروع بعدد ذلك حقائق إلـٰهيّة جزئية فرعية لا تكاد تحصى كثرةً، ومنها انتشأت في هذه الحضرة العمائية وفي طرفها المسمّى بحضرة الوجوب وفي طرفها الآخر المسمّى بحضرة الإمكان حقائق كونية لا تحصى كثرة، فكل ما تنسب إليه الجمعية بينهما والمضاهاة لبرزخيّتهما، ولو بنسبة ما كانت حقيقة إنسانية، وكل ما كانت نسبته إلى الوجوب أقوى كانت حقيقة علوية ملكية بسيطة، وكل ما كانت نسبته إلى الإمكان أشدّ كانت حقيقة سفليّة من المولدات.

وأمّا الحقائق الإنسانية، فما بين مائل إلى طرف الإمكان، فكانت حقائق الكفار الداخلة في حيطة الضلال، وما بين مائل إلى التوسّط والجمعية أو الوجوب، فكانت حقائق المؤمنين والأولياء الداخلة في دائرة حقيقة الهداية وبحسب قبول ذلك الميل حكم الشدّة والضعف بان تفاوت استعداداتهم ودرجاتهم في حقيقة قبول نور الإيمان وأثر الهداية، وجميع هذه الحقائق الإلـٰهيّة والكونية كانت شؤونًا وأحوالاً ذاتيّة من اعتبارات الواحدية مندرجة في بعض ومنتشئة بعضها من بعض بصور هذه الحقائق الكلّية والجزئية والأصلية والفرعيّة والجنسية والنوعيّة، وكل ما نسب انتشاء حقيقته وتعيّنها من حقيقة إلـٰهيّة أصولها وفروعها، أو فروع فروعها وهلمّ جرًّا، كان ما كان انتشاء وتعيّن وجوده العيني الذي به ظهر في المراتب روحًا ومثالاً وحسًّا من اسم إلـٰهي متعيّن بتلك الحقيقة الإلـٰهيّة بحسب تميّزها ووصفها، فكان ذلك الاسم ربّه، فلا يأخذ إلّا منه، ولا يعطي إلّا به، ولا يرجع إلّا إليه في توجهاته ودعواته بالحال أو القال في جميع المواطن، ولا يرى إلّا إياه؛ كما سنزيد هذا المعنى إيضاحًا عن قريب إن شاء الله تعالى.

وسمّيت تلك الشؤون الذاتية هٰهنا حقائق، لأن أحكام هذه المرتبة الثانية الغالب عليها حكم تميّزات الأبدية مع آثار ظلمة غيب الإطلاق والأزلية السارية في هذه المرتبة الثانية أيضًا كلّها حفت بكل شأن منها، فكانت كحقة لذلك الشأن، فصار بها ذا حقّة، وسمّيت أعيانًا ثابتة لثبوتها في المرتبة الثانية لم تبرح منها ولم يظهر بالوجود العينيّ إلا لوازمها وأحكامها وعوارضها المتعلّقة بمراتب الكون، وسمّيت ماهية لما يُساءل عن أنائية وهوية يضاف إليها كل شيء، فيقال: نفسي وروحي وقلبي وبدني وكلّي وجزئي، فيقال: ماهي؟ زيد فيها هاء السكت وشدّدت

ياؤها لتصير علمًا لتلك الهوية والأنائية، والكل أُمور نسبية معدومة لأنفسها لا وجود لها إلّا في علم العالم بها.

وهذه الحضرة العمائية هي التي يظهر فيها الحق بصفات الخلق متنزّلاً من رتبته المختصّة به، وهي حضرة الوجوب، فيضاف إليه تعالى وتقدّس كل ما يضاف إلى الخلق من تعجّب وتردّد وضحك وتبشبش وأمثال ذلك، ويظهر الخلق فيها بصفات ربّه عند تخلّصه من قيود الكثرة وارتقائه من حضيض المراتب الكونية؛ كإحياء الميت وإبراء الأكمه والأبرص والاتّصاف بصفة الحقية والسبحانية وأمثال ذلك. وعن هذه الحضرة العمائية عنى ﷺ حين سُئِل: أين كان ربنا قبل أن يخلق الخلق؟ فقال: «**كان في عماء ما فوقه هواء، وما تحته هواء**»[1]، والعماء في لغة العرب غمام رقيق يحول قليلاً بين الناظر وبين النور الشمسي، وهذا البرزخ بلطفه ورقّته حائل بين عين النور الوجودي الظاهري، وبين النظر المضاف إلى العين الثابتة، الذي هو من عين النور الوجودي الباطني، الذي هو باطن كل حقيقة ممكنة، وهذا التجلّي الثاني الوجودي الظاهري العيني سارٍ في هذه الحضرة العمائية ظاهر بصورة التربية والإصلاح للحقائق الأسمائية بإظهار آثارها في الحقائق الكونية ومقتضياتها، وللحقائق الكونية بإظهار أحكامها بإضافة الوجود العيني إليها.

وأما هذا البرزخ باعتباره الإجمالي، فهو عين الحقيقة الإنسانية والرتبة الكمالية التي هي ميزان حقيقة الكمال وحاق الاعتدال المندرجة فيه من حيث هذا الاعتبار الإجمالي.

هذه الحقائق السبعة التي هي الأصول المعينة لأئمّة الأسماء السبعة، وحقائق الكمّل من الأنبياء والأولياء غير نبيّنا ﷺ مندرجة فيه، وتظهر في المراتب على البدل بغلبة أثر خفي، من إحدى هذه الحقائق السبعة على كل واحد مع اشتماله على حكم الباقي. وأمّا باقي الأناسي، فحقائقهم منتشئة من هذه الأصول وفروعها وفروع فروعها وهلمّ جرًّا، متميّزة في الحضرة العمائية ومفصّلة فيها بحسبها ما بين قريب من أصلها وميزانها، وأقرب وبعيد وأبعد من الكمال أولاً، ومن الأكملية المختصّة بالحقيقة المحمّدية ثانيًا، فإن أثر هذا البرزخ الأكملي والكاملي سارٍ في

---

(1) رواه ابن حبان في صحيحه، ذكر الأخبار عمّا كان الله فيه قبل خلقه...، حديث رقم (6141) [14/ 8]؛ وأحمد في المسند، حديث رقم (16245) [4/ 12] ورواه غيرهما.

كل حقيقة قابلة به يكون قيام قابليّته وتوسّطه بين الوجوب والامتناع الحقيقي فيه ومنتشئة منه أجناسًا، ثم أنواعًا، ثم أشخاصًا ثابتة بتميّزاتها كلّها أقربها وقريبها في الحضرة العمائية، وبعيدها وأبعدها في الحضرة الإمكانية، فتدبّر هذا الفصل تفز بالكنز الأكبر والكبريت الأحمر إن شاء الله تعالى.

فصل

ثم اعلم أن المراتب الكلّية الآتي بيان حصرها المسمّاة عوالم وحضرات، التي هي كالمحال والمجالي والمظاهر لسائر الحقائق المنسوبة إلى الحقّ أو إلى الكون المحيطة بها والمحتوية عليها، إنما هي حقائق معنوية، كالمحاط أيضًا بها مرتسمة جميعها أجناسًا وأصولاً وأنواعًا وفروعًا وأشخاصًا في هذه المرتبة الثانية، وفيها تعيّنت من حيث المراتب التي سترى إحصاء أسمائها وحصرها عن قريب إن شاء الله تعالى.

وهذه الحقائق المحتوية عليها منحصرة في ثلاثة أقسام: قسم منسوب إلى الحق مختصّ به، وذلك كالأُلوهية والرحمة الذاتية الشاملة كل شيء، وهي الوجود باعتبار الفياضية، وكالوجوب الذاتي والقيوميّة التي هي القيام بنفسه والإقامة لغيره والغنى الذاتي وغير ذلك.

القسم الثاني: منسوب إلى الكون؛ كالفقر والعدمية الذاتية والذلّة والإمكان والكثرة التابعة جميعها لحقائق متبوعة؛ كحقيقة الروح والملك والفلك والأركان والسماء والأرض والمولدات.

والقسم الثالث: ما ينسب إلى الحقّ بالأصالة، وإلى الكون بتبعية إضافة الوجود إليه، وذلك مثل العلم والإرادة ونحوهما القابلة للإضافة إلى الحقّ فتكون قديمة، وإلى الكون فتكون حادثة، ثم إن هذه الحقائق منها ما هي كلية كالحقيقة الإنسانية والعلم مثلاً، ومنها ما هي جزئية كحقيقة زيد وعلمه من الجزئيات متبوعة كحقيقة زيد مثلاً، ومنها ما هي لوازم وصفات وخواص وأعراض تابعة لهذه الحقيقة المتبوعة كحياتها ونطقها وقابليتها وإمكانها وعلمها وجهلها وهيئتها المعنوية أو الروحانية أو المثالية أو الحسّية وظهورها وبطونها، وإضافة الوجود إليها ونحو ذلك.

فأمّا الكلّيات والمتبوعات، فما برحت محصورة في مبدأ الحضرة العلمية والمرتبة الثانية، وأمّا لوازمها وصفاتها وخواصّها وأعراضها، فهي ثابتة في وسطها ومنتهاها، فمنها ما يلازمها في تلك الحضرة العلمية أيضًا، كقابليتها الأصلية الغير المجعولة وهيئتها المعنوية، ومنها ما هو تحت حيطة عالم الأرواح كحياتها وعلمها وهيئتها الروحانية، وكظهورها بالنسبة إلى عالم الأرواح مندرجًا في جنسها ونوعها أو متميّزة بشخصيّتها فيه، وكبطونها بالنسبة إلى عالم المثال والحس؛ كإضافة الوجود إليها في عالم الأرواح. ومنها ما هي تحت حيطة عالم المثال، كهيئتها المثالية وظهورها فيه وعلمها المضاف إلى تلك الهيئة وأشباه ذلك. ومنها ما هي تحت عالم الحسّ كهيئتها الحسّية وظهورها وإضافة الوجود إليها فيه، وكقابليتها الوجودية للعلوم والأعمال، وكإضافة المقولات العشر إليها نحو الكيف والكمّ ونحو ذلك.

وهذه المراتب الكلّية منحصرة في خمس مراتب: اثنتان منها منسوبتان إلى الحق، وثلاث منسوبة إلى الكون، وسادسها جامع بينها؛ وذلك لأن هذه المراتب لما كانت مظاهر ومجالي فلا تخلو إمّا أن يكون مجلى ومظهرًا يظهر فيه ما يظهر للحق تعالى وحده لا للأشياء الكونية، أو يكون مظهرًا يظهر فيه ما يظهر للحق وللأشياء الكونية أيضًا، فالأول سمّي مرتبة الغيب لغيبة كل شيء كوني فيها عن نفسه وعن مثله، فلا ظهور لشيء فيها إلّا للحق تعالى، وانتفاء الظهور للأشياء يكون بأحد وجهين:

أحدهما: بانتفاء أعيانها بالكلية حيث كان الله ولا شيء معه، فينتفي منه الظهور لها علمًا ووجدانًا بانتفاء أعيانها بالكلية، وذلك المجلى هو التعين الأول والمرتبة الأولى من الغيب.

والوجه الثاني: بانتفاء صفة الظهور للأشياء عن أعيان الأشياء مع تحقّقها وتميّزها وثبوتها في العلم الأزلي وظهورها للعالم بها، لا لأنفسها وأمثالها؛ كما هو الأمر في الصور الثابتة في أذهاننا سواء، وهذا المجلى والمظهر هو التعيّن الثاني وعالم المعاني والمرتبة الثانية ويعمّها اسم الغيب لما ذكرنا.

وأمّا ما يكون مجلًى يظهر فيه ما يظهر للأشياء الكونية أيضًا علمًا ووجدانًا، فهو ثلاثة أقسام، فإنه إما أن يكون مظهرًا أو مجلًى يظهر فيه ما يظهر للأشياء

الكونية الموجودة البسيطة في ذاتها، فذلك يسمى مرتبة الأرواح، أو مظهرًا ومجلى يظهر فيه ما يظهر للأشياء الموجودة المركّبة، فتلك الأشياء الموجودة المركبة إما أن تكون لطيفة بحيث لا يقبل التجزئة والتبعيض والخرق والالتئام، فمجلاها ومحل ظهورها ومحل الظهور لها يسمّى مرتبة المثال.

وإمّا أن تكون الموجودات المركّبة كثيفة بالنسبة إلى تلك اللطائف أو على الحقيقة بحيث يقبل التجزئة والتبعيض والخرق والالتئام، فمجلاها ومحل صفة ظهورها وظهور ما يظهر لها فيه يسمّى مرتبة الحسّ، وعالم الشهادة، وعالم الأجسام والإنسان الحقيقي الكامل والأكمل بحكم المظهرية للبرزخية الثانية والأولى جامع للجميع، وقد انحصرت أقسام المراتب الكلية بعون الله تعالى.

فصل

ثم اعلم أن حقائق الأسماء الإلٰهيّة القائمة بالذات المقدّسة المتعالية عن التغيّر والتبدّل ليست أعيان هذه الألفاظ المركّبة من الحروف المفردة المتغيّرة والمتبدّلة والمختلفة باختلاف اللغات وبتبدّل تراكيبها وتغيّرها، وإنما هذه الألفاظ هي أسماء تلك الأسماء والدلالات عليها ومعانيها، وتلك الحقائق القائمة بالذات مدلولاتها ومعانيها، فإن حقيقة اسم الله إنما هو تجلّي الذات وتعيّنها من حيث إنه واحد جامع لجميع التجلّيات والتعيّنات قائم بالذات، ولفظه كلمة عربية معناها عين معنى كلمة «خداي» بالفارسية، وكلمة «تنكري» بالتركية متغيّرة متبدّلة ومختلفة ومتحوّلة وحقيقتها تجلّ عن التغيّر والتبدّل، فتكون هي أسماء الأسماء، لا حقائقها.

وإذا عرفت هذا، فنقول: أسماء الله تعالى حقيقةً نوعان: سلبيّة وثبوتية، وجميعها منحصرة في ثلاث درجات كلية، أولها: أسماء الذات، وثانيها: أسماء الصفات، وثالثها: أسماء الأفعال. ووجه الحصر أن الاسم حقيقة إنما هو الذات، أو قل إنما هو الوجود، ولكن لا من حيث إطلاقه، بل من حيث اعتبار وتعيّن ما، فإن كان ذلك الاعتبار والتعيّن عين الذات كالتعين الأول والوحدة الحقيقية والغنى المطلق والرحمة الذاتية السابقة والغالبة ونحو ذلك؛ فالذات من حيث ذلك التعيّن والاعتبار اسم من أسماء الذات؛ كحقيقة اسم الله والرحمٰن والرحيم والغني عن العالمين ومفاتح الغيب والواحد والأحد الذاتيين، وإن لم يكن التعيّن والاعتبار

عينًا، فإن لم يتعدّ من ذلك التعيّن والاعتبار أثر إلى الغير في مرتبة من المراتب الكونية، فذلك المتعيّن هو من أسماء الصفات؛ كالعالم والمريد وإن تعدّى أثر منه في مرتبة من مراتب الكون كمرتبة الأرواح والمثال والحسّ، فالمتعين هو من أسماء الأفعال؛ كالخالق والبارىء والمصوّر.

ثم إن كان ذلك التعيّن والاعتبار مما يفيد نفي اعتبار عن الذات، كمفهوم الأحدية والأبدية والأزلية ونحوه، فالمتعيّن من تلك الحيثية هو الأسماء السلبية كالأحد والفرد وأمثالهما، وإن كان التعيّن والاعتبار مما يفيد ثبوت اعتبار لا نفيه؛ كمفهوم الواحدية والرحمة الأزليّة ونحوهما، فالمتعيّن من هذه الحيثيّة هو من الأسماء الثبوتية، كالواحد واسم الله والرحمٰن والرحيم الذاتية المذكورة في «بسم الله الرحمٰن الرحيم»، والصفاتية المذكورة في ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾ [الفَاتِحَة: الآيتان 2، 3]، فإذن مجلى حقائق أسماء الذات إنما هو المرتبة الأولى وحاق وسط المرتبة الثانية، وهو البرزخ الإنساني المشتمل على أصول الحقائق والأسماء السبعة التي هي الأئمة بحكم اشتمال كل واحد منها على الكل، ولكن مع ظهور أثر خفي من كل واحد فيه ومجلى أسماء الصفات إنما هو الحضرة العمائية التي هي جهة تفصيل هذا البرزخ الإنساني، ومحل ظهور تميّزات هذه الأُصول وأثر اختصاصاتها ومجلى أسماء الأفعال جميع المراتب الكونية من كونها مرتسمة في عين هذه المرتبة الثانية لتوقف ظهور تمام آثار الأفعال عليها، فلا جرم تجلّي الحق لعباده من جهة الأفعال لم يبد إلّا في مظاهر كونية روحانية أو مثالية أو حسّية، وتجلّيه الصفاتي لم يحصل إلّا بالتجرّد عن جميع أحكام المراتب الكونية ومظاهرها وبارقة من بوارق تجلّيه الذاتي لم يلتمع إلّا بالانفراد عن جميع أحكام التكثّرات وحقائق التميّزات الأسمائية والصفاتية. نعم اللّهم إلا عن أثر خفي يظهر في حاق البرزخية الثانية الإنسانية مع غلبة حكم التوحّد وهو الاشتمال فيها، وذلك الانفراد يحصل بالفناء الحقيقي بعد الفناء.

ثم إن الحقائق الصفاتية المعيّنة لأسمائها منقسمة بالقسمة الأولى على قسمين: **إضافية** كالظهور والبطون والأوّلية والآخرية، **وغير إضافية** كالعلم والإرادة ونحوهما من الأصول والفروع، وغير الإضافية نوعان: نوع لا مقابل له يخالفه في **الأثر** والخاصية من ذلك النوع كالإرادة والقدرة، ونوع آخر له ما يقابله ويخالفه كالهداية والإضلال ولازميهما، وكالرضى والغضب، فالمتقابلة كلاهما من فروع

الغير المتقابلة، ومن المتقابلة ما يفهم منه التحوّل كالقبض والبسط والأسماء المتعيّنة منها تسمّى أسماء الأحوال. وأمّا أسماء الأفعال فنوعان: **نوع** ورد في الشرع ذكر فعله دون اسمه نحو: سخّر الله وغضب الله ولعنه الله ويضلّ الله ونحو ذلك، **ونوع** ورد ذكرهما جميعًا نحو: يخلق الله ما يشاء، والله خالق كل شيء ومثل ذلك، فانحصرت أقسام الأسماء كلّها في ثمانية أبواب هي أصول أبواب الجنان، فافهم.

ثم إن هذه الحقائق الأسمائية على نوعين: **نوع** ليس له صورة ظاهرة لفظيّة تدلّنا عليه هي اسمه في جميع اللغات أو بعضها، وهو المراد بقوله: «**اللّهمّ إني أسألك بكل اسم هو لك سمّيت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علّمته أحدًا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك**»[1]، ومن وجه مفاتيح الغيب منها. **والنوع الثاني**: ما له صورة ظاهرة لفظية أو رقمية عندنا هي اسمه الذي يدلّنا عليه وذلك قسمان، **أحدهما**: مضمرات كلفظ هو وأنا ونحن وكاف المخاطب وتائه وضمير الغائب والجمع. **والقسم الثاني**: مظهرات كلفظة الله والعليم والخالق وأمثالها.

أما مدلول جميع المضمرات إنما هو حقائق أسماء الذات، ولكن بحسب الاعتبارات، فإن ضمير الغيبة إنما يدلّ على الذات باعتبار غلبة حكم الغيب على حكم الشهادة، وضمير الخطاب على عكس ذلك، وضمير الجمع باعتبار لزوم اسم أو أسماء للتجلّي، وضمير الواحد باعتبار التجلّي وحده أو اسم وحده.

وأمّا مفهوم المظهرات، فشامل جميع الأسماء الذاتية منها والصفاتية والفعلية، وجميع ما ذكرنا من الأسماء كلّها توقيفية على المذهب الصحيح لا يعلم إلّا بالشرع أو بكشف صحيح أو إخبار إلٰهيّ صريح.

ثم إن أصول الأسماء الإلٰهيّة بعد أسماء الذات الثابتة في المرتبة الأولى كباطن اسم الله، وباطن اسم الرحمٰن الرحيم الذاتيين، والواحد الأحد الذاتية، هذه الأئمّة السبعة التي مبدؤها وأجمعها وأكملها اسم الحيّ باعتبار أنّه عين

---

(1) رواه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، كتاب الدعاء والتكبير...، حديث رقم (1877) [1/ 690]؛ وابن حبان في صحيحه، ذكر الأمر لمَن أصابه حزن...، حديث رقم (972) [3/ 253]؛ ورواه غيرهما.

الكمال ومنبعه والشاعر بكلّيته وجملته والمتفرّع من هذه الأُصول الأئمّة أو لإتمام عدد الأسماء التسعة والتسعين التي من أحصاها تعلّقًا أو تخلّقًا أو تحقّقًا دخل الجنّة.

أمّا إحصاؤها تعلّقًا، فبأن يتطلّب آثار كل واحد منها في نفسه وبدنه وجميع قواه وأعضائه وأجزائه في مجامع حالاته وهيئاته النفسانية والجسمانية، وفي جملة تطوّراته وتنوّعات ظهوراته نومًا ويقظة، وقيامًا وقعودًا، وطاعة ومعصية، وقبضًا وبسطًا، وصحة وسقمًا، ورضًا وغضبًا، ولذّة وألمًا، وراحة وشدّة، وسعة وضيقًا، وغنًى وفقرًا ونحو ذلك، فيرى جميع ذلك من أحكام هذه الأسماء ويضيف كل ما يظهر فيه إليها وإلى آثارها، فيقابل كل واحد بما يليق من شكر أو صبر أو ملق أو عذر أو استكانة أو خضوع أو استحياء أو تذلّل أو التجاء أو استعاذة أو انكسار أو ندامة أو استغفار أو استعانة أو استهداء ونحو ذلك من أوصاف العبودية وأداء واجب حقوق الربوبية.

فبمثل هذا الإحصاء والعد وأداء الحقّ الواجب بقدر الوسع والجهد يدخل جنّة الأعمال التي هي محل ستر الأعراض الزائلة الفانية قولاً وفعلاً ونيّة واعتقادًا بصور الأعيان الثابتة الباقية حورًا وقصورًا وغلمانًا وجنانًا.

وأمّا إحصاؤها تخلّقًا، فبتطلّع الروح الروحانية إلى حقائق هذه الأسماء ومعانيها وصفاتها والتخلّق والاتّصاف بحقيقة كل واحد منها على وفق ما أمر به في قوله: «**تخلّقوا بأخلاق الله**»[1]، فيدخل بهذا العدّ والإحصاء المترتّب عليه هذا التخلّق، والاتّصاف جنة الميراث التي هي أعلى من الجنّة الأولى، بل هي باطنها المائل إلى طرف الملكوت المستور بملكوت كل شيء في تنزّله بصورة الطبيعة فيها، ولكن من حيث وجهها الذي يلي عالم الأرواح لا الذي يلي عالم الحسّ الذي فيه جنّة الأعمال المذكورة عن قريب شأنها، وهي المشار إليها بقوله ﷺ: «**ما منكم من أحد إلّا وله منزل في الجنّة ومنزل في النار، فإذا مات كافر ودخل النار ورث منزله أهل الجنّة، وإن شئتم فاقرؤوا:** ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ ۝١٠ الَّذِينَ

(1) أورده المناوي في التعاريف، فصل اللام، [1/ 564]؛ والجرجاني في التعريفات، باب الفاء، مصطلح رقم (1099) [1/ 216].

﴿يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿١١﴾﴾ [المؤمنون: الآيتان 10، 11]»[1] الآية، وانتشاء تلك المنازل في توجه الملكوت إلى التنزّل لإظهار عالم الطبيعة والحسّ.

وأمّا إحصاؤها تحقّقًا، فإنما يكون بالتقوى والانخلاع عن كل ما قام به وظهر فيه من الصور والمعاني والآثار المتّسمة بسمة الحدوث، وبالاستتار بسبحات أعيانها وأسرارها وأنوارها، فيدخل عند ذلك جنّة الامتنان التي هي مقام ستر غيب الغيب المشار إليها في قوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى مَقَامٍ أَمِينٍ ﴿٥١﴾ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿٥٢﴾﴾ [الدّخان: الآيتان 51، 52]، المعدّ فيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر.

ثم نرجع الآن إلى بيان ما نحن بصدده من تعيين انتساب كل طائفة من تمام هذه الفروع المتمّمة عدد التسعة والتسعين إلى أصولها المذكورة الداخلة في هذا العدد المذكور، فنقول: إن اسم الحيّ الذي هو عين الكمال ومنبعه والمحس بكليّته وجملته يتضمن ويحتوي على كل ما يتعلق به كمال ما من الأسماء، كما أشرنا إليه قبل هذا، والكمال منه ما يتعلّق بالباطن، ومنه ما يتعلق بالظاهر، فالمتعلق بالباطن مثل اسم العظيم الذي ملأ أمره الكون ويخفى كنهه عن الخلق فستر عقولهم وأوهامهم وأفهامهم القاصرة الحقيرة عن منال كمال أمره وجلالة قدره، واسم الكبير الذي لكمال بعد مناله يبدو للخلق صغرهم، فيشهدون بفطرهم أنه أكبر من كل ما يتبدّى بالكبر.

(**واسم العليّ**) الذي بكمال علوّه يفوت جميع المدارك.

(**واسم الجليل**) الذي يجلّ بجلال أحديّته عن أن ينسب إليه شيء.

(**واسم الغنيّ**) عن العالمين بكمال استقلاله في غيب غيبه بشهود جمال جلاله وملاحظة اعتباراته في أول تعيّن من ذاته تعالى وتقدّس.

(**واسم القدّوس**) بكمال نزاهته عن مذامّ الصفات وإضافة نقائص الأفعال والآثار إليه ونحو ذلك.

وأمّا ما يتعلق بالظاهر، فجميع الأسماء الثبوتية من فروعه من حيث ما يتضمّن كمالاً ما، فباعتبار ما يبدو من أمره ويظهر من خلقه في الكون حتى يجد الخلق بذلك صغر أقدارهم عند ذلك، وكبر قدره عليهم ولاستوائهم في حكم الخلقية وحصر القدر المعيّن من إضافة الوجود والحكم والأثر إليهم بحيث لم يقدر أحد منهم المجاوزة عن ذلك القدر لذلك شملهم حكم الصغر، فليس لأحد أن يكبر أو يتكبّر، فلذلك انتشاء حكم **(اسم المتكبّر)**، واختصّ به دون غيره،

وباعتبار اشتماله على جميع ما يتعلق به كمال ما من الأسماء والحقائق ظاهرًا وباطنًا تفرع منه **(اسم الجامع)**.

وباعتبار ما بطن واندرج فيه من الكمالات السارية منه والباطنة في جميع الأسماء والحقائق الخافية عن الكون انتشأ منه **(اسم الباطن)**.

وباعتبار مبدئية لتفاصيل الأسماء وتميّزاتها انتشأ منه **(اسم الأول)**.

وباعتبار انتهاء جميع المحامد والإثنية المتعلقة بالكمال والسؤدد والمجد إليه انتشأ منه **(اسم الحميد، واسم المجيد)**.

وباعتبار انتشاء الأسماء السلبية كلّها انتشأ منه صورة **(اسمي الواحد والأحد)** لا حقيقتهما، فإن حقيقتهما من الأسماء الذاتية في الرتبة الأُولى، فكان اسم الحيّ أصلاً لجميع الأُصول، كما ذكرنا؛ حتى إن ظاهر اسم الرحمٰن من كونه مفاضًا منه على عموم الكائنات، واسم الرحيم من كونه مخصوصًا فيضه بأهل الهداية أيضًا داخلان في حيطته جملة.

وأمّا من حيث إطلاق رحمة الوجود وفياضية اسم الرحمٰن، فإن اسم الحيّ مع ما تضمّن من الأسماء كلّها من فروعه، ثم إن من الأسماء ما هو أخصّ لزومًا وأشدّ تبعية لاسم الحي، وذلك اسمان، أحدهما: من حيث كونه عين الكمال ومنبعه، والآخر من حيث إحساسه بكلية الكمال وجملته.

أمّا الأول، فهو **(اسم القيّوم)** الذي معناه: القائم بنفسه ويقوم به كل شيء حتى أنّ من شدة لزوم اسم القيّوم للحي وقوّة اختصاصه به لم يرد ذكره إلّا معه وفي ضمنه ومن لحظ هذا المعنى. قال بعض المحقّقين: إنهما اسم واحد مركّب، كبعلبك نحو ما قالوا في الواحد الأحد.

وأمّا الاسم الآخر (**فاسم المدبّر**) الذي يشهد كلية كل أمر وجملته التي تبتني عليها جزئياته وتفاصيله وتفرّع من اسم القيّوم (**اسم الباقي**) الذي له الثبات والبقاء عند ورود الهلك والفناء على ما التحق بعين وجوده من الأوصاف والأعراض والتعيّنات والإضافات، فتفنى وتهلك هذه كلّها وتبقى عين وجوده الذي كان مواجهًا لحقائق الممكنات، فتلحقه بتلك المواجهة تلك الأعراض وتلك الإضافات، فيفنى من لم يكن ويبقى من لم يزل وهو وجهه المواجه للمكوّنات كما قدّمنا، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ لَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٨٨﴾﴾ [القصص: الآية 88]، ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرّحمٰن: الآيتان 26، 27]، فانتشأ من الباقي حينئذ (**اسم الآخر**).

وتفرّع من اسم الباقي أيضًا (**اسم الحقّ**) الذي هو الثابت من الأمرين، وبالحقيقة هو اسم للوجود الذي واجهه وقابله بقابليته واستعداده العدم الذي هو الحقيقة الممكنة، فيضمحلّ العدم ويبقى ما يواجهه وهو الوجود الدائم الباقي، ولهذا يقال لعين الوجود من حيث فيضه المنبسط العام إنه الحقّ المخلوق به كل شيء؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الحِجر: الآية 85].

وتفرّع أيضًا من اسمه الباقي (**اسمه الوارث**) الذي تنتهي إليه جميع الأملاك والتصرّفات على سبيل الاستقلال عند فناء كل من ينسب إليه ذلك بحكم ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القَصص: الآية 88].

وكذلك تفرّع (**اسم المحيي والمبقي**) من اسمي القيوم والباقي، ومن توابع اسم الحيّ (**اسم الصمد**) الذي يصمد، أي يلجأ إليه الحاجات وينتهي إليه السؤدد ويتوجّه إليه بقضاء الحوائج؛ لأنه المليء بقضائها ولا يحتاج إلى سواه أصلاً، وباعتبار قيام اسم القيّوم بنفسه وقيام غيره به، يكون مستقلًّا بالقيام بجميع الأمور، فإذا وكل العبد أموره إليه يقوم بجميع أموره بحكم الوكالة تنزّلاً وتلطّفًا، كما كان يقوم بها على سبيل الاستقلال، وحينئذ يتسمّى (**باسم الوكيل**) المنتشىء من اسم القيوم.

ثم اعلم أن حقيقة الحياة إنما هي صورة القابلية الأولى، التي هي عين العلم بالذات الأقدس وعين التعيّن الأول، وعين المحبة الأصلية، فمظهر تلك المحبة

الأصلية في التعيّن الثاني حقيقة المشيئة المعطية لجميع الحقائق اسم الشيء وحقيقة الشيئية؛ كما إن التعين الثاني مظهر للتعين الأول والحياة مظهر للقابلية الأولى، فكانت المشيئة من أخص لوازم الحياة التي هي قبول كل كمال، وحيث كان اسم الحيّ مشتملاً على جميع الأسماء اشتمالاً كليًّا جمليًّا، فالمشيئة مخصّصة كل واحد منها بحكم وكمال مخصوص مناسب له ومرتبة جميعها تقدّمًا وتأخّرًا بالشرف والرتبة والكلّية والجزئية والأصلية والفرعية، كما أن العلم يشتمل على المعلومات كلّها والإرادة ترتّبها وتقدّم بعضها رتبة ووجودًا.

ولمّا كانت المشيئة من أخصّ لوازم الحياة التي هي ـ كما قلنا ـ قبول كل كمال لائق به كان التجلّي الوجودي الظاهري الرحمٰني من حيث إنه منشأ الكمالات أجمعها ومظهرها في القوابل بحسبها لا يظهر إلا في المشيئة، فكانت المشيئة عرشه، وإن الشيخ أبا طالب لما شاهد عموم لزوم المشيئة لمظهرية التجلّي حيث يتجلّى لمن شاء حيث شاء، وفي أي مظهر شاء، ومجرّدًا عنه إذا شاء، فقال عرشه مشيئته، وحيث كان قيام المشيئة بالعلم المقدّس المتعلّق بالذات الأقدس، فإنها صورة من صور اعتبارات الواحدية التي هي عين العلم هنالك، والعلم من جهة عموم نفعه وشمول سرايته يتمثّل غالبًا في صورة الماء لشدّة المناسبة بينهما. ألا ترى أن ابن عباس رضي الله عنهما فسّر قوله تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا﴾ [الرّعد: الآية 17]، فقال: الماء العلم والأودية القلوب، فلا جرم لهذا المعنى قال تعالى: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هُود: الآية 7] فعرشه مشيئته التي قيامها وتحقّقها بالعلم الذاتي الذي هو عين الذات، فإنها نسبة لا تحقّق ولا ثبوت لها إلّا به ومنه وفيه، فاعلم والله المرشد.

ثم إن الذي يلي اسم الحيّ من هذه الأُصول السبعة (**اسم العليم**) الظاهر له مفصّلاً متميّزًا كل ما أحسّ بكليته وجملته اسم الحيّ ودبره اسم المدبر وشيأته المشيئة من نسب الواحدية المندرجة فيها وخصّصته بحكم ومعنى، فإن كان ما يظهر للعلم ذاته بصور اعتبارات واحديته من غير اعتبار تسمية تلك الصور أغيارًا يسمّى العليم حينئذ (**بالاسم الظاهر**)، وإن لم يتقيّد الظاهر من تلك الصور بالعينية ولا بالغيرية، وكان أمرًا نسبته إلى البطون أقوى، ويظهر بلا واسطة شيء ينتشيء من العليم حينئذ (**اسم الخبير**)، وإن كان نسبة ما يظهر للعليم إلى الظهور أشد وله هيئة ما معنوية أو صورية تظهر للعليم بواسطة نور منه متّصل بها انتشاءً منه (**اسم**

البصير)، وإن كان ما يظهر للعليم له نسبة إلى الظهور وهو النفس، وله نسبة إلى البطون، وهو ما يتضمّنه النفس من المعنى الباطن فيه، وله نسبة إقبال على قبول ذلك المعنى بواسطة ما يجمعهما المسمّى بالقول انتشاء حينئذ **(اسم السميع)** وهما ـ أعني السميع والبصير ـ إن اعتبرا منتشئين من العلم من كونه عينًا في الرتبة الأُولى هما من أسماء الذات ومفاتح الغيب، وإن اعتبرا انتشاءهما العليم في الرتبة الثانية هما من أسماء الصفات، وكذلك الواحد الأحد إن اعتبر تحقّقهما في المرتبة الأُولى هما من أسماء الذات، وإلّا فمن أسماء الصفات من فروع اسم الحيّ ـ كما بينّا من قبل ـ وكذا القائل والقوي فتحفظ ينفعك جدًّا.

ثم باعتبار كون العليم محيطًا بجميع ما يظهر له بحيث يسعها كلّها ولا يضيق بعضها على بعض ينتشىء منه **(اسم المحيط والواسع)**، وحين اعتبر حضور العليم مع ما يظهر له مع عدم احتمال غيبة عنه أصلاً وإعلام آخر يتحقّق ما هو ظاهر له يتعيّن منه حينئذ **(اسم الشهيد)** من وجه، وباعتبار إحاطته بظاهر ما ظهر له وبما بطن منه وبما له بحيث لا يتصوّر فقدانه ذلك انتشاءً منه **(اسم الواجد)**، وعند اعتبار ما ظهر له باطن كل شيء بحكم سريانه تعيّن منه **(اسم اللطيف)**، واعتبار كشف العليم مما ظهر لنفسه ما حقّه أن يكون مستورًا من أحكام الباطن على السوى لذاته انتشأ منه **(اسم النور)**، وباعتبار تمام ظهور كل شيء له وظهور ما فيه خلله مع رعاية حمايته عن خلله انتشأ **(اسم الرقيب)** من العليم، وباعتبار أحكام مبني ظهور ما ظهر له بما تشتدّ قوة ظهوره تفرّع **(سم الحكيم)** منه، وباعتبار ظهور الشيء وما يباينه له مع دفع آثار المباين وغلبته ظهر منه **(اسم الحفيظ)**، وباعتبار ظهور ما يظهر للعليم بظاهره وباطنه بحيث لا تخفى عليه خافية هويّة ولا بادية شيء من الظاهر، فيكون شهوده له وشهادته عن تمام خبره تعيّن **(اسم المهيمن)** منه، وباعتبار أن ظهور ما ظهر للعليم يؤمنه من أن يعتريه خفاء أو جهل به، ومن عوائل ذلك الجهل والخفاء انتشأ منه **(اسم المؤمن)**، فهذه أربعة عشر اسمًا يختصّ انتسابها وانتشاؤها بالاسم العليم مع صحة المشاركة له مع باقي الأصول في انتشاء الباقي من كل واحد منها.

وأما **(اسم المريد)** الذي هو الطالب المائل إلى تخصيص الشيء بوجود أو عدم أو تقدم أو تأخر في ذلك أو أي معنى وحكم، كان مع ظهور ذلك له بجميع مقتضيات ذاته من قبول واستعداد وغير ذلك ابتداءً وانتهاءً.

ثم إنه باعتبار ميله إلى إبانة علم في ظلمة غيب أو أحكام إمكانية أو كثرة طبيعية، وذلك العلم إما فطرة فطر الناس عليها من القبول، وإمّا عقل مميّز بين خير العاقبة وشرّها وتمامها بعلم شرع مبيّن غايات الأُمور نفعها وضرّها ينتهي ذلك العلم بسالكي سبيل الفوز والنجاة إلى أصل النور والوحدة انتشأ منه **(اسم الهادي)**.

وباعتبار ميله إلى إخفاء تلك الأعلام لغلبة الأحكام الإمكانية والكثرة الطبيعية أو الظلم الغيبية على بعض الأعيان، ولضعف قابلية قبوله الذاتي حكم ظهور العلم له، فيلتبس عليه طريق الرجوع إلى أصل النور على الطريق القويم انتشأ منه **(اسم المضلّ)**.

وباعتبار ميله إلى تقريب طرق القاصدين السائرين إليه على حكم ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾ [هُود: الآية 123] انتشأ منه **(اسم الرشيد)**.

وباعتبار ميله إلى إثارة ساكن في حالة ووصف وحكم، كنوم أو موت أو أي حالة ووصف كان، وتحريكه نحو حالة ووصف آخر كاليقظة والحياة ونحوهما انتشأ منه **(اسم الباعث)**.

وباعتبار ميله إلى تكميل شيء بإزالة الموانع والمكروهات عنه ميلاً راسخًا لا يتغيّر بما يبدو منه من صفة أو حكم يخالف حكم تكميله انتشأ منه **(الاسم الودود)**.

وباعتبار ميله إلى رفع الوسائط بين حضرة من حضرات جمعه وبين شيء ليقرب ذلك الشيء منه بحيث يليه بلا واسطة وانتهاء ذلك بأن يشهده ذلك القرب ورفع الواسطة انتشأ منه **(اسم الولي)** للحق تعالى، ولذلك الشيء الذي قبل ذلك الإشهاد منه أيضًا.

وباعتبار ميله إلى إجراء الأُمور على غير مقتضى ما رتّبه ظاهر الحكمة المتعلق بالأسباب من تقديم وتأخير في غير أوانهما من حيث النظر إلى الأسباب الظاهرة انتشأ منه الاسمان **(المقدّم والمؤخّر)** اللّذان من جملة أحكامهما: ﴿وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ﴾ [الأحقاف: الآية 9].

وباعتبار ميله إلى تعيين القدر المعلوم في كل شيء ترتيبًا وهيئة ووقتًا وكيفًا وكمًّا، بحيث لا يتعلق به العلم إلّا على ذلك التقدير انتشأ منه **(اسم المقدّر)**،

وعلى الحقيقة اسم المقدّر منتشىء من المشيئة التي انتشأت منها الإرادة، فكان من توابع اسم الحيّ.

وباعتبار ميله إلى دفع ما يخالف تحقّق الشيء من ضدّ وندّ، ذاتًا كان أو صفة أو حالاً أو غير ذلك، ومنع ظهور أثر المضادّة بينها انتشأ منه **(اسم المانع)**.

وباعتبار ميله إلى إظهار أثر تلك المضادّة وتغليب أثر أحدهما على الآخر انتشأ منه **(اسم الضارّ)**، وأشد ما يظهر هذا الحكم من بين حكم اسم الهادي واسم المضلّ.

وباعتبار ميله إلى تخصيص بعض الأشياء بالانخفاض شرفًا أو رتبة أو مالاً أو سؤددًا أو خشونة حالاً ومعيشة أو نحو ذلك في نشأتي الدنيا والآخرة أو في أحدهما وتخصيص بعضها بالارتفاع في جميع ما ذكرنا انتشأ منه **(الاسمان الخافض والرافع)**، وربما يشاركه في إنشاء هذين الاسمين الاسم المقدّر.

وباعتبار ميله إلى أخذ ما به كلية قوام الأمر وإمساكه ومنعه من الاسترسال والانبساط، كأخذ كلية الماء والهواء القائمين بالشجر وإمساكهما ومنعهما عن الانبساط في أجزائه ومثل أخذ النفس وإمساكها عن الانبثاث، وكأخذ النفس وإمساكها عن الانبساط بقواها الظاهرة، وعن الاسترسال في شهواتها، وكأخذ كلية المال وإمساكه من قضاء الحوائج بخلاً به ونحو ذلك انتشأ منه **(اسم القابض)**.

وباعتبار ميله إلى إفادة ما به قوام الأمر وإلى إرساله وبسطه في مثل جميع ما ذكرنا من الأمثلة انتشأ منه **(اسم الباسط)**.

وباعتبار ميله إلى تخصيص شيء بحكم بناء على ظهور نوع خيرية من جهة معيّنة في ذلك لا مطلقًا، وتلك الخيرية تكون كمالاً ما متعلقًا بذلك الشيء من تلك الجهة المعيّنة انتشأ منه الاختيار، **(واسم المختار)** وإن لم يرد في الشرع لكن فعله وأثره ورد.

وباعتبار ميله إلى شيء بحكم مطابقه ذلك الميل الأمر أو حكم واقع أو في حكم الواقع ملائم له شرعًا أو طبعًا انتشأ منه الرضا، وهو تابع لاسم الهادي في حقّ الحقّ،

وباعتبار ميله إلى انتقام حكم شيء من حكم شيء آخر ظاهر في شيء انتشأت حقيقة الغضب، وإن لم يرد في الشرع منه اسم فاصله من نتائج أحكام

(**اسم المضلّ**)، وظهوره لمراعاة (**اسم الهادي**) لمحاذاة بينهما، فانتشأ من المريد ميل إلى الانتقام لأجل (**اسم الهادي**) مما ظهر من أحكام المضل في من قامت به، وذلك لا يكون إلّا بعد الأعذار وإقامة الحجّة.

وباعتبار ميله إلى المؤاخذة بعد الأعذار بأشد سطوة يتخيّله العبد من العقوبات أخذ الثأر بعض أحكام الأسماء من بعض انتشأ من المريد (**اسم المنتقم**)، فهذه الأسماء من توابع اسم المريد.

وأما القائل، فباعتبار كونه ذاكرًا نفسه بما له من الكمالات الظاهرة والباطنة التي لا يتطرّق إليها نقص ولا ذمّ أصلاً انتشأ منه (**اسم الحميد**) بمعنى الحامد. وأمّا بمعنى المحمود، فهو من فروع اسم الحيّ ـ كما ذكرنا ـ.

وباعتبار ما يذكر نفسه وغيره مما منه يتعدّى إلى محال ظهور كمالاته من الإنعام والإحسان وقبولهم لأداء حقوق ذلك انتشأ منه (**اسم الشكور**)، وعلى الحقيقة لا يشكر إلّا نفسه بموجب ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: الآية 53]، فيدخل في ذلك كل نعمة منها ذلك القبول والتوفيق، فهو الشاكر وهو المشكور.

وباعتبار إسعاف سؤال السائلين ورد دعوتهم عند قولهم: «يا رب»، بقوله: «لبيك عبدي» كما ورد، وإنجاح قصدهم عاجلاً وآجلاً، ولا بدّ انتشأ منه (**اسم المجيب**).

وباعتبار استيفاء القائل عدد المعدودات إلى حدّ ولا إلى حدّ لإيصال أنواع إمداده إلى كل واحد خلقًا وإبقاءً، ولإعطاء كل مستحقّ حقّه من ذلك على حدّ استحقاقه من الجليل والحقير، فالعدّ لا إلى حدّ مختص به تعالى وتقدّس، وإلى حد يشاركه فيه خلقه من بعض الوجوه انتشأ من القائل (**اسم المحصي**) من هذا الوجه.

وباعتبار استيفائه عدّ المعدودات موصوفًا وصفًا دقيقًا وجليلاً للقيام بكفاية كل واحد منها على حدّ ما يستحقه وإثابته بما يبدو، ومنه جزاءً وفاقًا ودنيا وآخرة انتشأ منه (**اسم الحسيب**)، ومن وجه يكون الحسيب من توابع اسم الحيّ إذا اعتبر اشتقاقه من الحسب بالتحريك الذي معناه الشرف والسؤدد الذي يتضمّنه الكمال الحاصل من وجوهه وقيامه باسم الحيّ، وباعتبار الإخبار والشهادة عن كمال خبرة لنفسه بقوله: شهد الله أنه لا إلٰه إلّا هو ولملائكته بأنهم لا يعصون ويفعلون ما

يؤمرون وكتبه بأنها نور وهدى ومصدق لرسله بأنهم أقروا بأخذ العهد عليهم، ثم قال لهم: ﴿فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [آل عِمرَان: الآية 81]، وللمؤمنين بأن ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا ﴿٢٣﴾﴾ [الأحزَاب: الآية 23]، فمنهم من قضى نحبه في هذه النشأة نقدًا وخرج عن العهدة ونال المراد، ومنهم من ينتظر تمام ذلك في النشأة الآخرة وكلّهم ما بدّلوا فيما عهدوا تبديلاً، فباعتبار هذه الشهادة والإخبار انتشأ من اسم القائل **(اسم الشهيد)**.

ثم لما كان أصل التكوين مضافًا إلى اسم القائل لقوله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾﴾ [النّحل: الآية 40]. لم تكن لاسم القادر فيه شيء إلا المدد بالتأثير، فلا جرم كان إضافة فرعية **(اسم الخالق)** إذا اعتبر بمعنى الموجد إلى القائل أولى، فإن الخلق في اللغة جاء على ثلاثة معانٍ، **أحدها**: التقدير، يقال: خلقت النعل إذا قدرته. **وثانيها**: الجمع، ومنه الخليقة لجماعة المخلوقات، **وثالثها**: بمعنى القطع، يقال: خلقت هذا على هذا، أي قطعته على مقداره، فباعتبار معنى التقدير فيه فهو، أي الخالق، من توابع المشيئة الداخلة في دائرة اسم الحيّ، وإذا اعتبر معنى الجمع فيه معنى بين الوجود والماهيّة، أو الروح والبدن بالإيجاد والتكوين، فهو من فروع القائل، فهو الجامع بقوله: كن، وإن روعي معنى القطع فيه بأن يقطع من أشعة مطلق نور الوجود قدرًا معيّنًا، وإضافة إلى الحقيقة الكونية بقطع نسبته من إطلاقه، فهو من توابع اسم القادر والمريد والقائل والعالم والحيّ والجواد والمقسط على السواء، فإنه لا يتمّ هذا الأمر الإيجادي أصلاً إلا بتوجّه الجميع وأثرهم وحكمهم على الحقيقة.

ثم إن **(اسم القادر)** الذي له القدرة، أي التمكّن من التأثير والفعل حال الشروع فيه. وأمّا باعتبار ما قبل الشروع فهو قوّة باطنة مهما تصوّرت في المرتبة الثانية مقدّرة على قدر ما تختصّ به من الحكم والتعلق، وعلى قدر ما خصّصته الإرادة سميت قدرة، فالقدرة ظاهرة والقوة باطنها، وحقيقة القدرة ما يتقدّر به ظهور المراد من العلم إلى العين بلا وسيلة ولا تسبّب، والقوّة ما يجد به القادر نفسه مستطيعًا على تقدير المراد، وإن لم ينتهض إليه **(فاسم القوي)** من وجه من توابع الحيّ، ومن وجه فوقه ـ كما ذكرناه في الفصل الثاني ـ ثم إنه قد تفرّع من اسم القادر فروع منها **(اسم المتين)** الذي له الاستقلال والتمكّن التامّ من حمل كل

حكم وأثر وإحكام كل أمر يراد ظهوره بحكم تظاهر أسمائه الحسنى، وتظاهر بعضها ببعض في الحكم الإيجادي وغيره بحيث لا يتطرّق إليه ضعف أصلاً، ولا يحتمل خللاً في ذلك رأسًا.

(**ومنها: اسم الباري**) الذي له التمكّن من التأثير، ولكن مع رعاية تدقيق ما وقع فيه التقدير والجمع والقطع وإتمام تهيُّئِه الباطن لقبول الصورة التي تصدّى لإظهارها الاسم المصوّر بحكم تعيين المشيئة والإرادة من إكمال التخطيط وإحكام الأجزاء وما يقوم به وإعطاء الصورة حقّها، فيكون الخالق يقدّر الصور كلّها، والباري يصوّر الصور الروحانية والمثالية، والمصوّر يصور الصور الحسّية.

(**وأما اسم بديع السمٰوات والأرض والمبدع والمخترع**)، فمعنى الكل إنما هو الموجد لكن على غير مثال سابق على الإيجاد، أعني على غير مثال خارج عن علمه تعالى، على أن كل موجود لم يوجد إلّا على مثال ما سبق به العلم الذاتي الأزلي الغير المستنبط من الغير، ومن خارج أصلاً وفرعًا بخلاف الإبداع والاختراع المضاف إلى الخلق الذين جميع علومهم انفعالية مستخرجة من خارج، فكانت هذه الأسماء من وجه من توابع العالم، ومن وجه من توابع القادر.

(**وأما اسم القهّار**) الذي له التمكّن والغلبة التامّة على ظاهر كل أمر وباطنه علوًّا وتأثيرًا، فكل ما سوى الله مغلوب ومقهور لحكمه في تغليبه إياهم حالاً بعد حال، إيجادًا أو عدامًا، ثم علمًا وجهلاً، وحياةً وموتًا، وطاعةً معصيةً، ولطفًا وقهرًا، بهم ومنهم إلى أن تقهر آخر الأمر وتغلب وحدته حكمًا ثم وصفًا ثم ذاتًا كثرة أحكامهم وتوهّم ملكهم، ثم كثرة صفاتهم، ثم كثرة ذواتهم وتعيّناتهم بوجوده الواحد، وذلك المعنى بقوله: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ [غافر: الآية 16]، ثم بقوله عزّ وجلّ: ﴿وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ﴾ [الرّعد: الآية 16]، فهو من توابع اسم القادر.

(**وأما اسم الجبار**) الذي يرد الأشياء بعد التغيير إلى حالها المحمودة بضرب من القهر والغلبة والتأثير، ولما فيه من معنى الغلبة والقهر يقتضي الهيبة والعظمة التي منها الجبروت، وفي قوله: حتى يضع الجبار قدمه فيها، أي: في جهنم، فتقول: قط قط، يعنيّ حسبي يجبر عن إصلاحها وردّها من حال هيجانها إلى حال سكونها قهرًا وظهوره عليها بصفة العظمة الكامنة في رحمته الغالبة على غضبه

تعالى، ويشبه أن يكون قدمه كناية عن آخر صورة من صور تعيّناته الكاملة وتنوّعات ظهوره الكلية الشاملة تعالى وتقدّس بملابسة أن القدم آخر شيء من الصورة، وذلك بحكم تحلّة القسم: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريَم: الآية 71]، أو لإزالة أخفى بقية من بقايا الأحكام الانحرافية النسبية المنتشئة بأذيال جمعيته من تفاصيل أجزائه من حيث كونه كلًّا، أو لإعطاء كل ذي حقّ حقه لكمال تحقّقه بالجمعية الحقيقية، وإلى نحو هذا المعنى إشارة بقوله ﷺ حكاية عن جهنم: «**جز يا مؤمن فإن نورك أطفأ لهبي**»[1]، فاعلم ذلك فهذا الاسم من جهة العظمة والهيبة المذكورة من توابع الحيّ، ومن جهة الإصلاح والردّ المذكور من توابع القادر.

ومن توابعه أيضًا (**الاسم الملك**) الذي له كمال الغلبة والاستيلاء والاستقلال بالتصرف في ملكه كما يشاء بمنع سطوة بعض أهل مملكته عن بعض، ومجازاتهم على قدر ما يدينون به إن خيرًا فخير، وإن شرًّا فشر، ورعاية مصالحهم وإعطاء كل ذي حقّ حقّه وتخليصه له، ولمّا كانت الدنيا دار تسبّب ووساطة في الأُمور كلها، بحيث تكون إضافة الأحكام والتأثيرات إلى الأسباب ظاهرة، وإلى مسبّبها باطنة، كان حكم انفراد الحقّ تعالى بالملك والاستقلال فيها باطنًا، بحيث يتمكن كل واحد منهم من ادّعاء المشاركة معه فيه، بل دعوى الاستقلال به. وأما الدار الآخرة، فهي دار كشف وظهور كل شيء على ما هو عليه، فلا جرم يظهر له ذلك مخلصًا من شوب توهّم المشاركة فيه، وذلك عند قوله تعالى: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ [غَافر: الآية 16]، فلذلك خصّص ملكه بيوم الدين على أنه لا غلبة ولا استيلاء في الدارين إلّا له.

ومن توابع الملك (**اسم العزيز**) الذي هو الغالب لا يجد المغلوب معه وجه دفاع ولا انفلات ولا يعجزه شيء في إنفاذ أحكامه كلّها، وهو الذي يمتنع الوصول إليه إلّا به، ومن توابع الملك (**اسم المقتدر**) الذي يتمكن من التأثير والفعل، لكن بتسبّب ووساطة من الأرواح والملائكة على نحو اقتدار الملك بوساطة الجند والأعوان، ولهذا قرن المقتدر بالمليك في قوله تعالى: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ ﴿٥٥﴾﴾ [القَمَر: الآية 55].

ومن توابع الملك أيضًا (**الاسم الماجد**) الذي هو المنتهى في الشرف والملك واتّساع الملك إلى غاية لا مزيد عليها، ولهذا ورد في الخبر الصحيح الإلٰهيّ إذا قال العبد: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ [الفَاتِحَة: الآية 4]، يقول الله تعالى: «**مجّدني عبدي**»[1].

ومن توابع اسم الملك أيضًا (**الاسم الحكم**) الذي يحكم بين المتحاكمين، فيملك لأحدهما ما بيد الآخر بحقّ، وله أن يرضى المحكوم عليه لتملّكه مقاليد الظواهر والبواطن، وليس لحكم غيره إرضاء الخصمين، فهو الملك الحكم العدل لا غيره.

ومن توابع الملك أيضًا (**اسم الوالي**) الذي يباشر الحكم على سبيل الإحاطة وإصلاح حال المولى عليه والإصابة في الحكم بموجب إحاطة العلم والمضاد والنفاذ، فلا رادّ لحكمه بحيث لا معقّب له.

ومن توابعه أيضًا (**الاسم المتعالي**) الذي لا ينال حكمه تعقب بحجة أو حكم تخالفه ببرهان، بل كل من يتعرّض لمدافعة أحكامه بحجّة تكون حجّته داحضة زائلة في مقابلة حجّته، فهو المتعالي عن أن تقاوم حجّته حجّة أو يدافع حكمه حكم.

ومن توابعه أيضًا (**مالك الملك**) الذي يملك ذوات من تصرف في أُمورهم ويقيم أحوالهم، فيتصرّف فيهم تصرف الملاك على ظواهرهم وبواطنهم، لا تصرف الملوك على ظواهرهم دون بواطنهم، فجميع الصور ملكه والأرواح والقلوب ملكه، فهو يملك ملكه كما يملك ملكه، فيتصرّف في القلوب كما يتصرّف في الصور، وإليه الإشارة بقوله: ﴿فَسُبۡحَٰنَ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [يٰس: الآية 83].

ومن توابعه (**ذو الجلال**) وهو الذي له رفعة القدر باطنًا بحيث لا يصطفي بقربه إلّا من شاء، ويجلّ من أن يوصل إليه بسعي أو كسب أو ينسب إليه شيء

---

(1) رواه مسلم في صحيحه، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة...، حديث رقم (395) [1/ 296]؛ وابن حبان في صحيحه، ذكر كيفية قسمة فاتحة الكتاب بين العبد...، حديث رقم (776) [3/ 54]؛ ورواه غيرهما.

بوجه من الوجوه، بحيث يكون مع الخلق في جميع أحوالهم كائنًا بالوصف بائنًا بالذات، وكذلك (ذو الإكرام) من توابعه، فإنه تعالى ظاهر اللّطف والإنعام والإكرام مع عباده بالإيجاد والإبقاء وإصلاح الأُمور والأحوال ورعاية المصالح، وحسن المجازاة، والمكافأة في الدنيا والآخرة، نحو قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يُونس: الآية 26].

ومن توابع الاسم القادر (اسم المبدي) الذي أظهر الخلق إنزالاً من عالم القدرة والظهور والبطون بلا واسطة إلى انتهاء عالم الحكمة والظهور بالوسائط والأسباب طورًا بعد طور، ورتبة دون رتبة متعدّين مراتب الاستيداع والاستقرار كلّها إلى حين سنّ الكهولة، ثم يسلمهم إلى (اسم المعيد) الذي يعيد الخلق إلى ما ابتدىء منه نزولهم طورًا بعد طور؛ كما قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا﴾ [الرُّوم: الآية 54]، وكما قال عزّ من قائل: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: الآية 29]، فمعاد كل أمر إلى ما ابتدىء منه تعيّن وجوده من حضرات الأسماء، فيسلمه الاسم المعيد إلى ذلك الاسم الذي أخذ الاسم المبدىء منه وجوده بحكم ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النّساء: الآية 58].

ومن توابعه أيضًا الاسمان (المعزّ والمذلّ)، فالمعزّ هو الذي يعطي الغلبة والتمكّن والقوة لمن استعدّ ذلك لغاية تمكّنه وغلبته، والمذل هو الذي يحقر برفض وخفض لمن استحقّ ذلك لذاته أو لفعله أو كسبه.

ومن توابعه (الاسم المميت) وهو الذي يتمكن من قبض ما به يتكامل من حدّ أنهى اكتماله بحسب حدود التكامل فأدناه إماتة الأرض في الخريف، ثم إماتة الحيوان، ثم إماتة الإنسان، وذلك أنواع منها إماتة بدنه بالموت أو القتل، ومنها إماتة قلبه بالقسوة من حياة الفطرة التي فطر عليها، ثم إماتة نفسه الأمّارة بالرياضة والمخالفة والمكابدة، وفي ذلك يكون إحياء قلبه وهي الحياة التي لا موت يتطرّق إليها.

ومن توابعه أيضًا (الاسم الصبور) الذي هو المتمكّن من الثبات في إنهاء كل ما شرع في إنشائه إلى انتهائه، بلا فتور ولا قصور، ومن الإمهال لكل من خالفه مع كمال التمكّن من دفعه ورفعه لتتكامل عليه الحجّة والأعذار.

(وأما الاسم الجواد) الذي هو المتمكّن من الإيثار والمؤثر بكل ما فيه كمال لكل من يستحقه بالاستعداد والحال، أو بالطلب والسؤال، وذلك الإيثار يكون بالوجود **أولاً**، ثم بالبقاء **ثانيًا**، ثم بنفخ الروح والحياة **ثالثًا**، ثم بالرزق الروحاني كالهداية والإيمان ومراتبهما كالتوبة والزهد ومثل ذلك، والعلم ومراتبه والمؤثر بالأخلاق السنيّة لعبده كالعفو والحلم والرحمة **رابعًا**، وبإظهار آثار هذه الأخلاق فيه والمعاملة معه بها **خامسًا**، ثم بالرزق النفساني كالجاه والسؤدد والحشمة في النشأتين وقبول القلوب ونحوها **سادسًا**، وبالرزق الجسماني من المطعم الشهي والملبس البهي والمنكح المرضي والأموال والخزائن والذخائر والعيش الهني **سابعًا**، فجميع هذه الأنواع من الإيثار مجموعة وداخلة في حقيقة الجود وظاهرة من اسم الجواد، وهو المتمكن أيضًا من إجادة التكوين في المكوّنات قولاً وفعلاً، والمختصّ به منها إنما هو الإيثار بالوجود والإجادة في ابتداء الإيجاد لا غير، ويشاركه فروعه فيما سوى ذلك وتنتشيء منه فروع مختصّ كل واحد بنوع أو أنواع مما ذكرنا.

(أما الاسم الكريم) فهو من أشملها حكمًا وأثرًا؛ لأن معنى الكرم يجمع الشرف والسؤدد التابعين لبذل المعروف وإغاثة الملهوف ونيل كل ما هو بالمحمدة موصوف، ومنه قوله: ﴿وَجَآءَهُمْ رَسُولٌ كَرِيمٌ﴾ [الدّخان: الآية 17]، ويجمع الخطر والنباهة كما قال: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ أَجْرًا كَرِيمًا﴾ [الأحزاب: الآية 44]، ويجمع السبق بالإحسان والعفو والصفح والحلم والغفران وجميع أنواع الخير والنفع والامتنان، ومنه يقال: أرض كريمة، أي كثيرة النبات، طيبة المرعى، عذبة المياه بلا سعي أحد، ومنه يقال: فلان كرمت أفعاله، ويجمع أيضًا حسن التأتّي بجميع أصناف الخيرات وانتحال جميع الأوصاف فعالاً ومقالاً، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحُجرَات: الآية 13]، فكان اسمه الكريم تعالى كبرياءه شاملاً بمعانيه كلّها جميع ما يدخل تحت معاني اسم الجواد ما عدا الإيثار بالوجود والبقاء الأصليين وإجادة الصنعة في المصنوعات، فإن ذلك من خصائص اسم الجواد.

ومن توابعه أيضًا (الاسم الحليم) الذي يسامح عبده الجاني بترك المؤاخذة مع استحقاقه كرمًا منه وبناءً على علمه بقيام عذره في جنايته جهلاً منه وإمهاله للعبد الجاني مع إصراره رعاية لحكمة ومصلحة في ذلك خفية لا يطلع عليها سواه.

ومن توابعه أيضًا (الاسم الغفور) فمعنى الغفر: ستر الشيء ليصونه عمّا يشينه، فالاسم الغفور مستمدّ دائمًا من أصله الذي هو الجواد ليمدّه بالرحمة

الاختصاصية المتعيّنة من حضرة الرحيم ليستر بها ما قام من صورة الانحراف المعبّر عنها بالذنب المشتقّ اسمه من ذنب الدابّة موضع ظهور السوءة والقبح منها بالعبد الذي صدرت منه السيئة والفعل القبيح، بحيث تصونه تلك الرحمة عما يشينه من ظهور أثر ذلك الفعل القبيح ونتيجته فيه عاجلاً أو آجلاً بصورة العذاب أو العقاب أو نحوهما، وحيث كان الخلق من جهة نفسهم وطبعهم وحكم إمكانهم محل النقائص والقبائح والسيّئات كان الحقّ تعالى دائم الستر لجميع ما يصدر عنهم ظاهرًا وباطنًا عن علم وقصد أو لا عن علم وقصد بآثار رحميته بحيث تصونهم تلك الآثار عن ظهور نتائج ما يصدر عنهم من المؤاخذة والعذاب والعقاب والعتاب عاجلاً أو آجلاً، فلهذا أكثر ما ورد في هذا المعنى بصيغة المبالغة تعميمًا، وهو **(الاسم الغفار)** وتعديدًا وهو الاسم الغفور، فمن جملة أحكام تعميم الاسم الغفار بأن ستر على المذنبين خفي جبروته لتتمّ حكمته، وعلى المطيعين خفي توفيقه حين أضاف الأفعال والأعمال والجزاء إليهم لطفًا بهم، ثم ستر على أوليائه جميع ذلك حتى شاهدوا الكل منه فضلاً، وستر به عنهم أحكام نفوسهم بل آثار خلقيتهم، فتحقّقوا به وظهروا به لا بهم.

ومن توابعه: **(الاسم العفو)** الذي يترك مؤاخذة العبد بجنايته وظلمه الظاهر حكمهما وأثرهما عنده وعند غيره فضلاً وكرمًا وعناية بحيث يعفو، أي يندرس ذلك الأثر والحكم إما من جميع الوجوه أو من أكثرها.

ومن توابعه: **(الاسم الرؤوف)** الذي له باطن الرحمة والشفقة والحنان؛ لأن الرأفة ألطف رحمة باطنة منبعثة من الحبّ والعناية التي تثير الميل إلى إزالة ما يضعف العبد عن تحمّله من المكاره وإلى إعانته في تحصيل ما يتوقّعه من المحابّ والمنافع.

ومن توابعه أيضًا: **(الاسم التوّاب)** الذي هو الرجوع إلى إيصال الرحمة الاختصاصية والعفو والمغفرة والعناية والتوفيق وقبول التوبة إليه بعد إعراضه عنهم حال اقترافهم الذنوب والمعاصي والمخالفات مرة بعد أخرى، لانتفاء قابلية قبولهم أثر تلك الرحمة الاختصاصية حال الاقتراف أو خفاء تلك القابلية فيهم عندها، ولهذا قال عزّ من قائل: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: الآية 67]، أي أعرضوا عن ذكره عند اقتراف الذنوب، فانتفى عنهم قابلية الإقبال عليهم، فكان كالمعرض

عنهم. قال الشيخ أبو مدين رضي الله عنه: التواب هو العوّاد إلى الرحمة، كلما تعود يعود من أي ناحية تجلّى الكأس قمت إليه واقف.

ومن توابعه أيضًا: **(الاسم الوهّاب)** الذي هو المعطي ابتداءً من غير مقابلة وجزاءً بحيث يتملّكه الموهوب له بعد قبوله الشيء الموهوب ووقوعه عنده بأطيب موقع، فتمام ذلك لا يكون إلّا في النشأة الجنانية أو في ما يدوم أثره فيها؛ كالإيمان والتوفيق للأعمال الصالحة، فإن ما عداهما ممّا يتعلق بهذه النشأة الدنيوية كلّها أمانة وعارية واجب ردّها، فلا يتملّكها الموهوب له.

ومن توابعه أيضًا: **(الاسم الفتاح)** الذي يبدأ بإظهار الخير والسّعة على أثر ضيق وانغلاق باب، فالفتح إبداء خير من مضيق خفائية وإظهار سعة ونور من مضيق ظلمة إجمال، فأول ظهور أثر هذا الاسم كان في فتح تفصيل الصور الروحانية في اللّوح المحفوظ بعدما كانت في ضيق إجمال: ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾ [القَلَم: الآية 1] ثم في فتح الصور المثالية من مادة عين الهباء، ثم في فتح الصور العنصرية من عين مادة الهباء والعنصر الأعظم، ثم في فتح الصور المعدنية من ضيق رتق أول اجتماع وتركّب من الأركان، ثم في فتح الصور النباتية من ضيق مادّتها، ثم في فتح الصور الحيوانية من ضيق مادّتها، ثم في فتح الصور الآدمية الإنسانية من ضيق مادة الماء والتراب وجمعهما، ثم في فتح مشيمة كل أنثى من الحيوان والإنسان لقبول النطفة بعد ضيقها وارتتاقها، ثم في فتح قبول الصور الحيوانية أو الإنسانية من ضيق كونها مضغة، ثم في فتح تعيّن النفس وتفصيلها من حيث قواها من ضيق عين إجمال ما تعيّنت منه جهة ظهورها في عالم الحسّ لتدبير المزاج المستوي، ثم في فتح باب التولد والظهور في هذه النشأة الظاهرة من ضيق بطن الأُمّ وظلمة الرحم، ثم في فتح باب الفهم والتميّز من ضيق أحكام الستر، ثم في فتح باب الإيمان والإسلام من ضيق الجهل وأحكام الإنعام، ثم في فتح باب العقل والعلم والاستدلال من المصنوع إلى الصانع ونحو ذلك من ضيق غلبة أحكام الأوهام، وأتمّه وأعمّه نفعًا وحكمًا فتح باب تولّد القلب من مضيق مشيمة النفس، ثم أعلاه وأكمله وأولاه الفتح المبين وهو فتح التجلّي وكشف الأنوار الحقيّة من ضيق سجف الخلقية، وهنالك الولاية لله الحقّ ومن بعد هذا ما تجلّ صفاته وما ستره أولى لديّ وأفضل.

ومن توابعه: **(الاسم الرزاق)** الذي هو الممدّ بإمداد كل صورة موجودة مما منه أصل تكوّنه، فإمداد الصور الروحانية برزق العلوم والمشاهدات، وإمداد الصور الجسمانية بالأغذية المناسبة لها، وكل رزق يعمل على شاكلته في إقامة الصورة التي ناسبتها في إدامتها وإبقائها على حكم ما خلقت لأجله وإنهائها إلى ما قدرت له.

ومن توابعه **(الاسم المقيت)** الذي يعطي كفاف كل موجود بما به قوامه من القوت والقوة بحيث لا ينقص ولا يفضل، فهو داخل في حيطة الرزاق التابع للجواد.

ومن توابعه **(الاسم الغني)** إذا كان بمعنى أنه ذو ثروة ووجد كفاية لما هو عليه من معاني الأسماء الذاتية والصفاتية والفعلية، فهو الغني بها وبأحكامها وآثارها في إظهار ما تتعلق به الكمالات الأسمائية كلها، ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ﴾ [الحجر: الآية 21]، وهو المغني من شاء من عباده بإظهار تلك الأحكام والآثار به وفيه وجودًا ورزقًا وبقاءً وعلمًا وشرفًا وقربًا وسؤددًا ونعيمًا إلى غير ذلك، فكان الغنى والمغني بهذا المعنى من توابع الجواد. وأما بمعنى عدم الاحتياج فهو من أسماء السلبية الذاتية لا الصفاتية.

ومن توابعه **(الاسم النافع)** الذي يوصل الراحة والأُمور الملائمة للقلوب والأرواح والنفوس والطباع جمعًا أو فرادى في الدنيا أو في الآخرة أو فيهما. أما نفعه للقلوب، فبالتجلّيات والمشاهدات. وأما نفعه للأرواح، فبالمعارف والعلوم والمكاشفات. أما نفعه للنفوس، فبأنواع حصول الآمال والأماني والوصول إلى اللذّات الوهميات والعقليات أو المعلومات. وأمّا نفعه للطباع والأبدان، فبأصناف اللذّات والراحات المحسوسة المشتركة بين جميع الحيوانات مأكولاً ومشروبًا وملبوسًا، ومنكحًا منظرًا ومسموعًا ومشمومًا، فبعض ما ذكرنا بواسطة وبعضه بلا واسطة.

ومن توابعه: **(الاسم البرّ)** الذي يوصل الخيرات إلى خلقه تلطّفًا ورحمة وحفاوة من غير استشراف إلى جزاء وعوض منهم أو جزاء وعوضًا مما لهم من حقّ خدمة أو عبادة أو عبودة، بل ابتداء رحمة وحنان وشفقة منه تعالى في حقّهم وهم لا يعلمون، فهذه الأسماء كلّها من فروع اسم الجواد.

(وأما الاسم المقسط) فهو المراعي جمعية هذه الأسماء كلّها وجمعية الحقائق المعيّنة لهذه الأسماء أصلاً وفرعًا عليها؛ وذلك لأن كل اسم وحقيقة من أصول الأسماء والحقائق وفروعها وفروع فروعها وهلم جرًّا مشتمل على فروع شتّى وجامع لها، حتى إن عين ذلك الاسم أو الحقيقة هو وحدة جمعية تلك الفروع، كاسم الجواد وحقيقة الجود مثلاً وحدة جمعية اسم الكريم، وحقيقة الكرم واسم الغفور والغفار، وحقيقة المغفرة والغفران، واسم العفو وحقيقة العفو، واسم الرؤوف وحقيقة الرأفة، واسم التوّاب وحقيقة التوب، واسم الفتاح والوهاب والرزاق والمقيت والغني والمغني والنافع والبر وحقيقة الفتح والوهب والرزق والقوت والغنى والإغناء والنفع والبرّ، بحيث إنه مهما غلب وظهر حكم واحد من هذه الأسماء والحقائق في تلك الوحدة خفي أثر اسم الجواد وحكم حقيقة الجود وقائم أثر ذلك الاسم الغالب الظاهر والحقيقة مقامه وحافظ وحدة جمعيتها إنما هو الاسم المقسط وفرعه الذي هو العدل، فكان حكم حفظه المذكور لوحدة الجمعية التي هي معان ألفاظ أسمائها ومدلولاتها ومفهوماتها شاملاً جميع أصول الأسماء والحقائق وفروعها ومراتبها، وجميع الحقائق الكونية ومراتبها أيضًا برعاية حفظ الوسطية فيها بين الوجوب والاستحالة والبرزخية بينهما حتى إنه يحفظ البرزخية الأُولى بين الواحدية والأحدية أيضًا، فلم يخل شيء من حكمه أصلاً؛ كما أنه لم يخل اسم من حكم اسم الحيّ والكمال الذي يتضمّنه أصلاً.

(وأما الاسم الرب) المشتمل على معاني يشترك مفهومه فيها:

منها: المالك، كما يقال ربّ الدار لمالكها.

ومنها: السيد؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَايَۖ﴾ [يُوسُف: الآية 23].

منها: المصلح يقال: ربيت الجب بالقير أصلحته، ومنها القريب اللازم يقال: أَرِبَ بالمكان إذا قام فيه ولازمه.

ومنها: المربي بالنعمة والمدد والقيام بما فيه صلاح المربوب، يقال: ربيت الصبي وربيته وهو الأكثر استعمالاً، فهذا الاسم اسم كلّي سارٍ بجميع معانيه المذكورة في جميع الأسماء الكلّية والجزئية الأصلية والفرعية إلى أقصى تفريعاتها وظاهر في كل اسم بحسبه، فإن استناد الحقائق الكونية جميعها إلى الحقائق الإلٰهية

وانتشائها منها، كما قدّمنا تقرير ذلك، فكل من كانت حقيقته الإنسانية منتشئة من حقيقة إلـهيّة أصلية أو فرعية إلى ما لا يتناهى من صور الفرعية كان الوجود المضاف إليه الظاهر في المراتب الكونية روحًا ومثالاً وحسًّا متعيّنًا من حضرة اسم متعيّن بتلك الحقيقة الإلـهيّة التي انتشأت منها حقيقة الإنسانية، فكان ذلك الاسم الذي تعيّن منه وجوده أولاً حتى ظهر به في عالم الأرواح، ولا يزال يمده بالوجود متنازلاً إلى أن ظهر وتشخص بصورة إنسان متشخّص محسوس على الحقيقة ربه المتولّي لتربيته وإصلاح أموره وأحواله، وهو ـ أعني ذلك الاسم ـ مليكه وسيّده والقريب اللازم له وممدّه بالوجود مع الآنات بالخلق الجديد دائمًا، ويكون مرجعه ومنتهاه غاية الأمر وتجلّياته بحسب حالاته في هذه النشأة الدنيوية ورؤيته في الآخرة مختصّة بذلك الاسم وبواسطته، إلّا أن هـٰهنا دقيقة لا غنى عن الإلماع بها، وهي أن الربوبية لها حكمان: حكم عام وحكم خاص، فالعام مثل أن اسم الله لما كان تعلّقه عامًّا شاملاً لجميع العوالم والمراتب وأهليها من جهتي الحقيقة القابلة والوجود الظاهر فيها كانت الربوبية المضافة إليه شاملة؛ كما قال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفَاتِحَة: الآية 2] و﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ﴾ [الأعرَاف: الآية 54]، وكذلك الاسم الرحمـٰن حيث كان عام التعلق من جهة الوجود فحسب كانت الربوبية المضافة إليه أيضًا عامّة؛ كما قال عزّ من قائل: ﴿وَإِنَّ رَبَّكُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [طٰه: الآية 90]، وكل تابع يكون ربّ متبوعه ربه بالحكم العام لا الخاص. وأما الحكم الخاص الذي للربوبية هو ما ذكرنا أن كل ما تعيّن وجوده أولاً من حضرة اسم كان ذلك الاسم ربّه الخاص، ولهذا لم ترد في الكتاب والسنّة الرؤية إلا إلى ربّ مضاف؛ كما قال: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ [القِيَامَة: الآيتان 22، 23]، وقال ﷺ: «سترون ربكم»[1] وأمثال ذلك، فلا جرم كان مشرع وجود الكمّل من الأنبياء والرسل والأولياء من بحر التجلّي الثاني من حيث عين البرزخية الثانية المتضمّنة للأصول المشتمل حقيقة كل واحد منها على حقائق الكل، ولكن مع أثر خفي عن حكم تميّزه واختصاصه فيها، فيكون التجلّي الثاني من حيث ذلك الأثر الخفي الاختصاصي رب ذلك

(1) رواه البخاري في صحيحه في أبواب عدّة منها: باب فضل صلاة العصر، حديث رقم (529) [1/ 203]؛ ومسلم في صحيحه، باب فضل صلاتي الصبح والعصر...، حديث رقم (633) [1/ 439]؛ ورواه غيرهما.

الكامل، ومن قارب الكمّل قابلية واستعدادًا وحيطة وكلية وذوقًا وشهودًا من الأنبياء والرسل والأولياء يكون منبع الوجود المضاف إليه من عين هذه الأصول، لكن حيث إحكام كثرتها وتميّزها واختصاصها بأثر وحكم مخصوص، ولكن مع أثر خفي من حكم الاشتمال لا حقيقته على عكس حال الكمال، فيكون ذلك الاسم من حيث ذلك التميّز والاختصاص ربّه.

وأمّا من دون هذه الطبقة يكون مورد وجودهم من فروع الأبحر هذه الأصول، أو من أنهر فروع الفروع، أو من جداول تلك الأنهر، أو من السواقي، أو من الحياض، أو من الجرار، أو من الكيزان[1] إلى قطرات غير متناهية، فبحسب الاستعداد يكون تعيّنهم أولاً ومرجعهم آخرًا.

وأما نبيّنا محمد ﷺ فله المنهل الأعلى، وهو التجلّي الأول الذي هو نوره أولاً، وربّه ثانيًا، وهو أصل جميع الأسماء والتعيّنات العلمية والوجودية ومنشؤها ومبدؤها ومرجعها ومنتهاها؛ كما قال عزّ من قائل مخاطبًا له ﷺ: ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿٤٢﴾﴾ [النجم: الآية 42]، ﴿إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰ ﴿٨﴾﴾ [العلق: الآية 8]، أي: منتهى الأمر ورجوعه كلّه إلى التجلّي الأول الذي هو نورك أولاً وربك ثانيًا، وإلى نحو هذا المعنى إشارة في قوله عزّ وجلّ: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾﴾ [الكهف: الآية 109]، فإن ربّه الذي لا يتعقّل نفاد كلماته إنما هو التجلّي الأول الذي هو مسمّى هو ومفهومه وباطن الاسم الله الذي هو منتهى جميع التعيّنات الأسمائية والصفاتية الإلـٰهيّة والكونية في رجوعها ضرورة إليه؛ لقوله عزّ وجلّ: ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾ [هود: الآية 123].

وكلماته إنما هي الأسماء الذاتية المسمّاة بمفاتيح الغيب ومفهومات ألفاظ أسماء الضمائر، وهذه المفاتيح هي أصول الأسماء السبعة الأئمّة وحقيقة البحر الذي تنفذ دون نفادها هذه الكلمات وباطنها إنما هي بحر التجلّي الثاني المنتشئة منها الأبحر السبعة المنتشئة لأنهر وجداول لا تتناهى تعيّناتها التي هي كلماتها متنازلاً وإما عارجًا إلى أصلها، فالقطرات تنتهي إلى الكيزان، وهي إلى الجرار، وهي إلى الحياض، وهي إلى السواقي، وهي إلى الجداول، وهي إلى الأبحر،

(1) الكيزان: جمع كوز من الأواني.

والأبحر السبعة تنتهي إلى بحر التجلّي الثاني، وهي تنفد وتنتهي عند الرجوع إلى التجلّي الأول الذي هو البحر المحيط الذي هو منهل نبيّنا محمد ﷺ، وتعيّن هذا التجلّي بأسمائه العليا التي هي كلماته يرجع وينتهي إلى بحر الإطلاق وكَنْه غيب الأزلية.

وأمّا قوله تعالى: ﴿وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمَان: الآية 27]، يعني والله أعلم في النزول لتحقيق كمال الجلاء والبحر الذي يمدّه من بعده، أي من ورائه بحر الوجود لكن من حيث كونه مفاضًا ومضافًا إلى الكائنات المستمدّ من سبعة أبحر الأسماء السبعة الأصلية عند توجّهها متنازلاً لتحقيق كمال الجلاء المتعلّق بإظهار أحكام الحقائق والأسماء في المراتب الكونيّة، فإن الوجود الذي هو عين الرحمة التي وسعت كل شيء، وهو عين الرحمٰن له جهتان، **إحداهما**: أنه مفيض على الحقائق الكونية لإظهار الكمالات المتعلقة بها لها منه، فتعيّنت منه أسماء إلٰهيّة أصولاً وفزوعًا يضاف حكم الإفاضة إلى كل واحد منها إلى ما لا ينحصر ولا يحصى كثرةً؛ كما بينّا آنفًا.

وأما جهته الثانية: كونه مفاضًا مضافًا إلى الكائنات في المراتب الكونية، فتعين منه تعيّنات وجودية كل تعيّن مضاف إلى حقيقة من الحقائق الكونية بعضها متبوعة وبعضها تابعة، والكل كلمات الله المتعلقة بأبديّته التي حقيقتها نفي الآخرية، فلا جرم كلمات الله في النزول والتعلّق بالأبدية لا تتناهى، وفي الرجوع تنتهي التعيّنات المفاضة إلى فروع كلمات من المفيض وهي الأسماء والفروع إلى أصولها، وهي إلى أصل الأصول الذي هو ربّ محمد ﷺ، وكلمات هذا الربّ البرّ هي مفاتيح الغيب تنتهي إلى باطنها الذي هو الحضرة الأزلية وإطلاق غيب الهويّة، وإلى ذلك يشير بقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يُونس: الآية 4]، فإن حرف الهاء مع الواو يدلّ على الذات غالبًا من حيث ظاهر حضرة الهوية المنبئة عن الجمعية بدلالة حرف الواو، وأما بغير الواو يدلّ عليها لكن من حيث الوحدة الحقيقية الصرفة التي هي غيب الغيب.

فإن قلت: أن لو حرف امتناع شيء لامتناع غيره، وذلك يقتضي امتناع نفاد البحر لامتناع كون البحر مدادًا لكلمات ربّه، وعلى ما قرّرت مقتضاها وقوعهما، فكيف يستقيم ذلك؟

قلت: لا نسلم بأن لو حرف امتناع لامتناع فحسب، بل ووقوعه لوقوعه أيضًا. قال ابن فارس: لو حرف تمنّي يدلّ على امتناع شيء لامتناع غيره ووقوعه لوقوعه، وقد قال ﷺ: «**إن للقرآن ظهرًا وبطنًا**»[1] الحديث، ولكل واحد مفهوم خاص، فبحكم مفهوم ظهره يدلّ على امتناع نفاد البحر المتعارف في المفهوم الظاهر قبل أن تنفد كلمات ربّه لامتناع كون هذا البحر المفهوم مدادًا ظاهر الكتابة كلمات ربّه كتابة ظاهرة.

وأما على حكم بطنه، فإن حرف لو تدلّ على وقوع لوقوع كما قررنا، فتفهم وتدبّر هذا الفصل العزيز المنال تفز بالكنز الذي لم يظفر بكرائم جواهره إلا الأجلّاء من أكابر الرجال، والله الغني الكبير المتعال.

الأصل الثاني
في ذكر أحكام مرتبة الأرواح وعالم الملكوت وبيان كيفية تحقّقها وتعيّنها من حضرة الجبروت

ولمّا كان الخفاء المكنّى عنه بالكنز سابقًا بالرتبة على البدو المشار إليه:

بأن اعرف الذي علّته الغائية تحقّق الكمال الأسمائي، وكانت المحبّة الأصلية المعنيّة بأحببت وصلة بينهما، ومقتضية لهذا البدو الذي هو أصل ومنشأ لتعيّن مفاتيح الغيب، بل جميع التعيّنات الأسمائيّة الذاتية منها والصفاتية كان كل ما تعيّن، وبدا من التعيّنات والتجلّيات وظهر بصورة اسم إلهي أو كوني أو صفة وحقيقة إلهيّة أو كونية في أي مرتبة كان من مراتب الحق والكون، فبهذه المحبة الأصلية واقتضائها تعيّن وبدا وهي سارية فيه كامنة في باطنه، وكل أثر وحكم وتوجّه إلى كمال ما مظنون أو متيقّن أضيف إلى شيء كان ما كان، فبحكم تلك السراية والبطون أضيف ذلك إلى ذلك الشيء، فإنه لا أثر للشيء في شيء إلّا بأمر باطن فيه أو منه، هذا من أصول علم الحقيقة.

ولمّا كان غاية هذه المحبّة الأصلية ونهاية مطلبها ومتعلّقها تمام كمال الجلاء والاستجلاء ومتعلّق كمال الجلاء ظهور تفصيل الأسماء والصِّفات والكونية الوجودية والعلمية في جميع المراتب والعوالم الحقيّة والخلقية لم يخل شيء من أثر المحبّة والعشق والطلب والشوق أصلاً حتى بدا ذلك الأثر بصور متنوّعة من الآمال والأماني والتعشّقات والتعلّقات والمقاصد والأغراض والخواطر، فإنه يظهر في كل شيء بحسبه وبحسب الصفة الغالبة عليه وبحكم المرتبة التي هو فيها الحاكمة عليه، فلا جرم لما تحقق التعيّن الأول والتجلّي الأول والمفاتح منه بها، ثم التعين الثاني والبرزخية الثانية والتجلّي بها أيضًا فيها وانتشأت أصول الأسماء بها فيها وسرت أي المحبة الأصلية بمفاتيح الغيب في هذه الأصول وعيّنت باقي الفروع الأسمائية الإلهية والكونية على سرّ ذلك في الفضل الذي قبل هذا حديثها، فظهرت المفاتيح بحكم ذلك السريان من باطن كل اسم وصفة وحقيقة إلهيّة بحكم

التأثير والفعل المراد، ومن باطن كل حقيقة وصفية كونية بوصف القبول والاستعداد وظهرت المحبّة الأصلية من باطن المفاتيح السارية في كل واحد منها بصورة الطلب والشوق إلى كماله المستجنّ فيه الذي إنما قدر ظهوره في المراتب لإظهاره، فامتلأ الوجود والعالم والأسماء والصفات والحقائق الإلٰهية والكونية المتبوعة والتابعة طلبًا وعشقًا وهوًى وشوقًا وميلاً وتوجّهًا إلى الكمال.

فمن الأسماء إلى ظهور مقتضياتها ومتعلّقاتها التي هي ظهور المعلومات والمرادات والمقدورات والمخلوقات والمرزوقات ونحو ذلك، ومن باطن الحقائق الكونيّة انبعث بصورة الشوق إلى الفيض الوجودي العيني لتظهر به أحكامها والكمالات المستجنّة في باطنها، فكل واحد من الحقائق يرجع بحكم هذا الطلب والشوق والسؤال الحالي والاستعدادي إلى أصله الذي انتشأ تعيّنه منه مستمدًّا منه ومتوسّلاً به في حصول مطلبه، إلى أن ينتهي الرجوع والتوسّل في السؤال إلى الأصول السبعة المتوقّف عليها الحكم والأمر الإيجادي الذي يترتّب عليه قضاء وطرها ونجاح مقصدها ومنتظرها، ورجعت الأُصول بحكم هذا الطلب والسؤال من الحضرة العمائية متوسّلة إلى باطنها في حاق البرزخية الثانية وجهة إجمالها المعيّنة للأُصول وحكم الاشتمال، وهي بحكم هذا الطلب والشوق أيضًا راجعة إلى أصولها التي هي المفاتيح منتظرة إذنًا خاصًّا وهي عائدة إلى الحضرة الهوية وباطن اسم الله وهو إلى غيب الغيب، وهذه ثاني دورة معنوية للمحبّة الأصلية، فعادت مأذونة مسارعة إلى النزول سارية في المفاتيح، وبها في باطن الأصول، وبها في ظاهرها، وبها في كِلْتا جنبتي البرزخية الثانية وما اشتملتا عليه من الأسماء الإلٰهيّة التي نسب التأثير والفعل إليها.

ومن الحقائق الكونية التي أضيف إليها التأثّر والانفعال والقبول، فقامت حينئذ قيامتها وتضاعفت أشواقها وامتدّت إلى نجاح ما جنحت لها أجنحتها وأعناقها، فانتهاض الاسم الحي متشمرًا لما يخصّه من إظهار التدبير الكلّي واستحضار الأمر الجملي في الأبدية الحكم الإيجادي الأصلي، وتقدم الاسم العليم لتفصيل ذلك التدبير الكريم باستحضار مفردات ما يقع عليه هذا الحكم وإحضار ما يتمّ به هذا الأمر الحتم وتوجّه الاسم المريد لترتيب ما فصّله الاسم العليم في حضرة العلم القديم، ولتخصيص حقيقة القلم الأعلى وحقائق الأرواح المهيمة بالقدم الصدق في الأمر الإشهادي، والسبق في الإقدام على قبول الأمر

الإيجادي والظهور في عالم الأرواح بلا واسطة وتنصيص حقيقة اللّوح المحفوظ على أن يقبل على قبول الوجود بواسطة القلم لقوّة الرابطة وانتدب الاسم القائل للمبادرة إلى مباشرة ذلك الحكم بكلمة كن بحكم اشتمال الباقي عليه ولتوجّهها إليه، وتشمّر الاسم القدير لإظهار حكم القائل بالتأثير، وإضافة ما يفيض الاسم الجواد من عين الرحمة والجود حقيقة القلم والمهيمة بلا واسطة وإلى اللوح وما حواه من الأرواح والروحانيّات بواسطة القلم، وذلك بجعله عين القابل مقابلاً لشعاع شمس الوجود.

وسارع الاسم الجواد إلى إفاضة الوجود ليحصل بذلك المقصود، واستنبق الاسم المقسط إلى تعيين محل ومرتبة يظهر فيه المكون الموجود إلى إثبات البرزخية لكل قابل مشهود ولاستدامة حكم العدالة المنزلة بين الوجوب والاستحالة، وحيث كان حكم سراية المحبة الأصلية شاملاً كلتا الجهتين جهة الوجود وما تعين منه من الأسماء الإلـٰهيّة المنسوب إليها التأثير والفعل وجهة العلم وما يتعلق به من حقائق المعلومات الممكنة المختصّة بالقبول والانفعال، لا جرم كان صدور أمر كن وقبول فيكون لا يضاف إلّا إلى المفاتيح، ولكن من ورائه ستارة اسم القائل وتعيّن حقيقة القابل منها في الرتبة الثانية، فالأمر منه وإليه يعود.

فأول ما قبل أمر التكوين بلا واسطة حقيقة القلم الأعلى الذي نسبته بدىء ونسبة مظهريّته إلى التعين البرزخ والتجلّي الأول وأسمائه الذاتية الثبوتية نحو الواحد أقوى، وفي رتبته كانت الأرواح المهيمة الذين نسبتهم إلى الأسماء الذاتية السلبية كالفرد الحاصل من التجلّي الأول أحق وأولى.

ثم بواسطة القلم حقيقة اللّوح المحفوظ الذي انتساب مظهريّته إلى التعيّن والبرزخ والتجلّي الثاني وأحكامه التفصيلية أشدّ وأظهر، فكان تحقّق جميع ما ذكرنا وتعيّنهم وتميّزهم في مرتبة الأرواح وتسميتهم باسم القلم والأرواح المهيمة واللّوح وما اشتمل عليه من تفاصيل الصور الروحانية واتّصافهم بوصف الخلقية والغيرية عقيب اقتران الحصة الوجودية المفاضة على حقائقهم والمضافة إليها بحكم مقابلتها المذكورة آنفًا في الحضرة العمائية عند التوجّهات والاجتماعات الأسمائية ظاهرًا أو باطنًا كما أشرنا آليه آنفًا، وبحكم انعكاس الأشعة من هذه الحصة الوجودية المفاضة على أحكام هذه الحقائق المتبوعة المتعلق تلك الأحكام المرتبة الأرواح،

وتلك الأحكام نحو حقيقة هيبتها الروحانية وبساطتها وقدسها وطهارتها إلى مثل ذلك مما هي مضافة إلى الخلق، فكانت إلٰهية الاجتماعية من بين هذه الأشعة المفاضة وهذه الأحكام مسمّاة بالقلم الأعلى والأرواح المهيمة واللوح المحفوظ وظهورها بما حواها وتكوّنها كتكون صورة الشعاع الواقع على الماء الصافي المنعكس عنه على الجدار الصقيل، فالماء مثل الحقيقة القابلة والجدار الصقيل مثل المرتبة، فافهم فهذه تمثيل مطابق من بعض الوجوه لا كلّها ضُرِب تأنيسًا لفهم المحجوب، وإلا فحقيقة الأمر ألطف وأبسط مما يدركه إلا النذر من أكابر أهل الذوق والفهم.

فتذكر في تفهم ما قرّر قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفُرقان: الآية 45]، يعني ظل الأسماء الذاتية التي في الرتبة الأولى من عين التجلّي الأول الذي هو ربّ محمد ﷺ، ثم مدّ ظل التعيّن والبرزخ والتجلّي الثاني بما اشتملت عليه من الأسماء والصفات والحقائق الإلٰهية والكونية أصولاً وفروعًا من التعين والبرزخ والتجلّي الأول لما تضمّنت واندرجت فيها من اعتبارات الواحدية والأسماء الذاتية، ثم مد ظل تعيّنات الوجود المفاض على الكائنات والمضاف إليها في مرتبة الأرواح والمثال والحسّ من عين ظاهر الوجود الرحمٰني من كونه مفيضًا لتحقّق تمام الكمال الأسمائي، ﴿وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا﴾ [الفُرقان: الآية 45] ـ يعني الظل ـ الأول والثاني ولم يمدّهما في المراتب الكونية بتوجّهات واجتماعات من أسماء مختصّة بذلك المدّ المخصوص على الكون لكان الأمر تمامًا كاملاً بالنسبة إليه، لكونه غنيًّا عن العالمين، فكان هذا المدّ منه على سبيل الإرادة والاختيار؛ لقوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ﴾ [الفُرقان: الآية 45]، لا بالذات كما زعمت الملاحدة لعنهم الله، ﴿ثُمَّ جَعَلْنَا ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾ [الفُرقان: الآية 45]، يعني على امتداد الظلال؛ كما قال الله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٦٠﴾﴾ [النحل: الآية 60]، ﴿ثُمَّ قَبَضْنَٰهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا ﴿٤٦﴾﴾ [الفُرقان: الآية 46]، أي: دقيقًا خفيًّا جليلاً لا تدرك كيفيّته، وذلك القبض مثل رجوع الوجود كل آن إلى أصله لكونه عرضًا على الحقيقة وقيام بدل مثله مكانه في الخلق الجديد المشار إليه في قوله تعالى: ﴿بَلْ هُمْ فِى لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [قٓ: الآية 15]، على نحو رجوع الغذاء والدهن بالتحليل من البدن والسراج إلى ما بدا منه من الأركان، وقيام ما يتحلّل مكانه، وذلك بتقدير العزيز الحكيم اللّطيف العليم، ولما كان نسبة

ماهيّة القلم الأعلى إلى التعين الأول الغالب عليه حكم الوحدة والإجمال وخفاء تميّز اعتبارات الواحدية فيه أتمّ، كان ما قيل من الوجود المفاض عليها ظهر مجملاً وحدانيًا، وحيث كان انتساب حقيقة اللّوح المحفوظ إلى التعيّن الثاني أظهر كان ما وصل من الوجود بواسطة القلم إليها بحكم أمر «**اكتب علمي في خلقي إلى يوم القيامة**»[1] ظهر مفصّلاً في صنفين:

صنف تفصيله بدأ بصور الكلم الفعلية؛ كالصور الروحانية التي للأرواح كلّها والملائكة أجمع، بل روحانية كل شيء كان ما كان، **وصنف** ظهر بصور الكلم القولية، كالكتب والصحف الإلٰهيّة المنتقشة فيه جملةً دفعة واحدة، المنزلة متعاقبة على الأنبياء والرُّسل مفصّلة، هي على الحقيقة بيان لأحوالهم وأمورهم وموازين أحكامهم وآثارهم خلقًا وقولاً وفعلاً، يفهم من يفهم منها على قدر قابليّته.

ثم إن **القلم الأعلى** المذكور له ثلاث وجوه معنوية كليّة، **أحدها**: أخذه الوجود والعلم مجملاً بلا واسطة وإدراكه وضبطه ما يصل إليه من حضرة غيب موجده، وباعتبار هذا الوجه يسمّى بالعقل الأول، ووجهه **الثاني**: تفصيل ما يأخذ مجملاً في اللوح المحفوظ بحكم: أكتب علمي في خلقي أو ما هو كائن، ويسمى لهذا الوجه بالقلم الأعلى، وهذا الوجه منه هي نفس محمّدية مشار إليها بقوله: «**والذي نفس محمّد بيده**»[2]. ووجهه **الثالث**: كونه حاملاً حكم التجلّي الأول ومنسوبًا إلى مظهريّته في نفسه، وبهذا الاعتبار هو حقيقة الروح الأعظم المحمدي ونوره ﷺ باعتبار.

وأما **اللّوح المحفوظ**، فله ستّ وجوه معنوية كليّة، **أحدها**: كونه هيئة اجتماعية من شعاع النور المفاض المضاف، ومن أحكام الماهية المتعلقة تلك الأحكام بعالم الأرواح متضمّنة تلك الإلٰهية صنفي الكلم الفعلية والقولية المذكورة

---

(1) يشير إلى الحديث الموقوف على ابن عباس ولفظه: «خلق الله عزّ وجلّ اللوح المحفوظ كمسيرة مائة عام فقال للقلم قبل أن يخلق الخلق وهو على العرش اكتب علمي في خلقي فجرى إلى ما هو كائن إلى يوم القيامة»، رواه أبو الشيخ ابن حبان في العظمة، حديث رقم (32) [2/ 588]؛ وحديث رقم (52) [2/ 621].

(2) رواه البخاري في صحيحه في أبواب عدّة منها: باب هل يقول إني صائم...، حديث رقم (1805) [2/ 673]؛ ومسلم في صحيحه في أبواب عدّة منها: باب الدليل على أن قاتل نفسه لا يكفر..، حديث رقم (115) [1/ 108]؛ ورواه غيرهما.

مفصّلة بحيث لا يفوته شيء مما يدخل في الوجود إلى انتهاء يوم القيامة، وسمّي بهذا الاعتبار بكل شيء المعني بقوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: الآية 145].

ووجهه **الثاني**: توجّهه إلى موجده وأخذه المدد منه، وذلك على وجهين، أحدهما: بلا واسطة، وهو بهذا الاعتبار سمّي روحًا مضافًا إلى الحضرة الإلٰهية مفاضًا من النفس الرحمٰني بلا واسطة، وهي التي منها تنفخ الأرواح المضافة إلى الكمّل بلا واسطة، وإلى غيرهم بواسطة روح منه جزئي مسمّى بالملك.

والوجه الثاني: وهو **الثالث** بواسطة القلم الأعلى، وهو بهذا الوجه يسمّى لوحًا محفوظًا. ووجهه **الرابع**: تنزّله وظهوره من حيث بعض ما اشتملت عليه حقيقته وذاته منفصلاً متصوّرًا في ذلك التنزّل والظهور بصور مثاليّة وحسّية بسيطة ومركّبة عرشًا وكرسيًّا وسمٰوات وأرضين وما بينهما من الأملاك والأفلاك والكواكب والعناصر والمولدات معدنًا ونباتًا وحيوانًا وإنسانًا، وذلك لتحقيق كمال الجلاء والاستجلاء، وهو يسمّى بهذا الاعتبار بالكتاب المبيّن الفعلي المعني بقوله: ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: الآية 59]، وبقوله تعالى: ﴿طسٓ تِلْكَ ءَايَٰتُ الْقُرْءَانِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ ۝١﴾ [النمل: الآية 1]. ووجهه **الخامس**: توجّهه بوصف التدبير والتكميل لما تفصل منه وظهر بصور الموجودات المثالية والحسّية المذكورة فيدبّر ويحفظ ويكمل الكلّي بصفة كليّة، والجزئي بوجه جزئي، وبهذا الاعتبار يسمّى بالنفس الكلية، وهذا الوجه متوجّه إلى التدبير بصورتين:

أحدهما: بصورة الكلية وهو بهذا الاعتبار نفس الكل من الأنبياء والأولياء غير نبيّنا ﷺ، فإنّ نفسه الناطقة المدبّرة لصورته المطهرة هي وجه تفصيل القلم الأعلى ما أخذه مجملاً في اللوح المحفوظ بأمر اكتب ما هو كائن، وإليه الإشارة بقوله ﷺ عند القسم: «**والذي نفس محمد بيده**»[1]، والصورة **الثانية**: هي النفس الجزئية المدبّرة للأشخاص العنصرية الجزئية، وحيث كان لهذا اللّوح المحفوظ هذه الوجوه الستّة صارت جهات العالم الذي تفرّع منه ستّة فوقًا وتحتًا ويمينًا وشمالاً وقدامًا ووراءً، وسابعها جمعها لجميع هذه الوجوه.

---

(1) هذ الحديث سبق تخريجه.

فصل

وإذا علم فيما سبق أن نسبة حقيقة اللّوح المحفوظ إلى التعيّن الثاني المسمّى بمرتبة الأُلوهة أقوى، كما أن نسبة القلم إلى التعيّن الأول أشدّ؛ فكما أن الغالب على التعين الأول حكم الإجمال والوحدة، كذلك غلب على حقيقة القلم ذلك الحكم فلم يقبل الوجود المفاض عليها إلّا مجملاً، ولغلبة حكم التفصيل على التعيّن النسبي الثاني قبلت حقيقة اللّوح المحفوظ بواسطة القلم ذلك الوجود المجمل مفصّلاً، ولمّا كان التعيّن الثاني المسمّى بمرتبة الأُلوهة له أربع أركان من الحقائق الإلٰهية وثلاثة لوازم، وهي تتمّات وشروط في ظهور تمام أحكامه وآثاره، وهي الأصول السبعة الأئمّة المذكورة. فأمّا أركانه، فهي الحياة والعلم والإرادة والقدرة، فإن التأثير إنما يصدر عن حي يعلم شيئًا في نفسه وأراد ظهوره وكان قادرًا على ذلك، فحينئذ يكون بعلمه وإرادته كالأمر نفسه بأن يظهره فأظهره، فيكون القول صورة الأمر لشيء يعلم فيراد إيجاده، ففي إيجاد الأرواح كان القول ركنًا، والقدرة تتمّة له وشرطًا وفي الأجسام بالعكس، ولهذا كان عالم الأرواح يسمّى بعالم الأمر، فافهم.

أمّا الجود، فإنه شرط ظهور أثر القول عند إرادة الإيجاد، فإن إفاضة الوجود بالاختيار لا يكون إلّا عن جود بوجود، فهاتان الصفتان شرطان للحكم والأمر الإيجادي المتعيّن صدوره من هذا التعين الثاني ومرتبة الأُلوهة بسراية المفاتيح في الأسماء وظهوره منها بصورة الفاعلية. وأما الإقساط، فهو شرط في ذلك، ولكن بسراية المفاتيح في القوابل وظهورها من ورائها بصورة قبول الحكم والأمر الإيجادي للتكوّن، فلا جرم عين الاسم الباري في اللّوح لكل واحد من هذه الأركان مظهرًا خاصًّا وصورة روحانية مع حكم اشتمال كل واحد منها على آثار الباقي، فكان إسرافيل مظهرًا لركن الحياة الكلّية الجملية الأصلية المشتملة على جميع الكمالات والإحساس بكلّيتها وجملتها، ولهذا كانت الحياة الأبدية الأُخرويّة متعلقة بنفخته الثانية في الصور الذي هو محل الصور الطبيعية والعنصرية وأصلها ومجمعها علوًّا وسفلاً المرسلة تلك النفخة الموجبة لحياة الخلق وقيامهم ناظرين فيما يبدو من إشراق أنوار الحضرة الربوبية بلا وسائط وأسباب يوم القيامة.

وأما **النفخة الأولى** منه فيه، فإنما يكون بإصعاد النفخ وإرجاعه من الظاهر إلى الباطن لينتهي حكم الحياة الدنيوية بالكليّة، ويرجع إلى أصلها ثم يبتدىء حكم

ظهورها وتفصيلها في النشأة الأُخرويّة، فلهذا المعنى كان إسرافيل مظهرًا للحياة لما قلنا، والإقساط مندرج فيها لحكم جمعيّتها للجميع أصلاً وفرعًا. وأما جبريل، فكان من اللّوح المحفوظ مظهرًا لركن العلم، ولهذا كان حاملاً للوحي المشتمل على أنواع العلوم ودرجاتها ومعلمًا حيث قال تعالى: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝٥﴾ [النّجم: الآية 5] على قول وواسطة لتكون عيسى من حيث إنه كلمة الحق وعلم للساعة، فكان مظهرًا للعلم والقول أيضًا، فكان من حيث مظهريّته للعلم يسمّى بروح القدس، ومن حيث مظهريته للقول يسمّى بالروح الأمين، فكان له جهتان وحكمان كإسرافيل عليهما السلام، فهو أي جبرائيل من حيث ظاهره الغالب عليه حكم الوجود مظهر القول، فإنّ القول صورة النفس الذي هو عين الوجود، ومن حيث باطنه الغالب عليه حكم العلم صار مظهرًا له، فتنبّه لهذا السرّ الشريف تفز بخزائن المعرفة، والله المرشد.

وأمّا **ميكائيل**، فكان مظهرًا لركن الإرادة، فإنه مرتبة لما فيه بقاء الخلق من الرزق المعنوي والصوري علمًا وفهمًا وغداء وهميًّا، كالجاه والحشمة وحسيًّا كالمال والنعمة، فكان مظهرًا للإرادة والجود مندرج فيها لتوقف بقاء حكم إرادته عليه.

وأما **عزرائيل**، فكان مظهرًا لركن القدرة، فإنه يقهر الجبابرة ويدلهم بالموت والفناء غير ممانع، ولا مدافع لكمال تحقّقه بصورة القدرة، وكما أن جميع الحقائق الإلٰهيّة والكونية من توابع هذه الأربع، فكذلك جميع الأرواح والملائكة من توابع هذه الملائكة الأربع وقواها بعد القلم والمهيمة الذين هم العالون الذين لم يدخلوا في حكم الأمر بالسجود لآدم لكمال هيمانهم في جلال جمال الحقّ جلّ جلاله، كما أشير إلى ما قلنا في قوله: ﴿أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ﴾ [صٓ: الآية 75] والتفرّعات الحاصلة منهم كالتفرعات الحاصلة في تلك الحقائق المعنويّة في الحضرة العلمية.

ثم إن جميع ما اشتمل عليه اللّوح المحفوظ من الأرواح الكلّية والجزئية، وما فوقهم من المهيمة منقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم مقيّد بعدم مظهر طبيعي مثالي أو عنصري حسّي، وقسم مقيّد بالمظهر، وقسم غير مقيّد لا بالمظهر ولا بعدم المظهر.

أمّا الأول، فمنهم الأرواح المهيمة.

وأما الثاني، فهم صنفان: صنف يضاف إليهم المظهر لا هم إليه وهم ملائكة السمٰوات والأرض الذين يضاف الأُمور والآثار إليهم وهم كقواهم المعنيين بقوله

عزّ من قائل: ﴿فَٱلسَّٰبِقَٰتِ سَبْقًا ۝٤ فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا ۝٥﴾ [النازعات: الآيتان 4، 5]، ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا ۝١﴾ [الذاريات: الآية 1]، ﴿فَٱلْمُقَسِّمَٰتِ أَمْرًا ۝٤﴾ [الذاريات: الآية 4]، إلى غير ذلك.

والصنف الثاني: ما يضافون هم إلى المظاهر، وذلك كالأرواح الإنسانية المضافة إلى صورها وأمزجتها، فكل إنسان روحه متعيّنة من حضرة اللوح المحفوظ إمّا من حيث عينها، وإمّا من حيث تعيّناتها التي هي الأُصول، وإمّا من حيث ما هو متفرّع من هذه الأُصول أو من فروعها وفروع فروعها وهلمّ جرًّا، وهي سابقة على تعين مزاجه العنصري، وإنما يتعيّن بعد تعين المزاج نسبة ظهور هذه الروح بصورة التدبير المسمّاة بهذه النسبة بالنفس المطمئنّة المنفوخة فيما تعين منه من هذه الروح المنسوبة إلى مظهريّة الحضرة الإلٰهيّة، فافهم. وكذلك روحانية كل شخص كان ما كان من جماد ونبات وحيوان، ومنها الصور الجنية المقيّدة بمظاهر نارية.

وأمّا **القسم الثالث** الذين لا يتعبّدون بالمظهر ولا بعدمه، بل لهم أن يظهروا حيث شاؤوا من المظاهر وعدمها، فهم الرسل والسفراء بين الحقّ وبين خلقه المعنيّون بقوله تعالى: ﴿رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۚ يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ﴾ [فَاطِر: الآية 1]، فإن كل واحد من هؤلاء له قوتان، ولا بدّ يطيرون بهما في فضاء أمر الحقّ وقربه تعالى وتقدّس، **إحداهما**: قوّة علمية آخذه من موجده تعالى، **والثانية**: قوة عملية عاملة بموجب ذلك العلم تخلّقًا لنفسه، فهاتان القوتان عبّر عنهما بالجناحين، وربما يزيد الله لبعضهم جناحًا آخر **ثالثًا**، وهو تعليم غيره ما علّمه؛ كما قال تعالى: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝٥﴾ [النّجم: الآية 5]، وقد يزيد لبعضهم جناحًا آخر **رابعًا** هو العمل لغيره بإذن ربّه وأمره تعالى وتقدّس؛ كما قال تعالى: ﴿يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [غَافِر: الآية 7]، فهذه الأربعة كلّيات قواهم وأجنحتهم. وأما جزئياتها المرادة بقوله: ﴿يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ﴾ [فَاطِر: الآية 1]، فغير محصورة، وما ورد في بعض الأخبار أن النبيّ ﷺ رأى جبرائيل عليه السلام وله ستمائة جناح[1]، فذلك مما زاد الله في خلقه إلى ما لا يتناهى، تدبّر هذا الفصل تحظ بأسرار عزيزة المنال جدًّا، والله المرشد.

---

(1) رواه البخاري في أبواب عدة منها: باب قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ۝١٠﴾ [النّجم: الآية 10]، حديث رقم (3060) [3/ 1181]؛ ورواه مسلم في صحيحه، باب في ذكر سدرة المنتهى، حديث رقم (174) [1/ 158]؛ ورواه غيرهما.

الأصل الثالث

في ذكر تعين عالم المثال
ومرتبة الأجسام إلى تكون صورة آدم عليه السلام

اعلم أن النفس الرحمٰني الذي هو عين الرحمة السابقة الشاملة كل شيء ظاهرًا وباطنًا لما بدا من باطن الغيب الحقيقي بحكم اقتضاء «فأحببت»[1] كأن عين التعيّن والتجلّي والبرزخ الأول في المرتبة الأُولى وحدانيًّا نزيهًا مجملاً، وكان مفاتيح الغيب والواحدية بما تضمّنت واندرجت فيها من الشؤون والأحوال التي هي نسبتها واعتباراتها، كتفصيل نسبي لا حقيقي لذلك الإجمال الحقيقي بلا ظهور حكم غيرية ومغايرة بين ذلك الإجمال والتفصيل، وظهر أيضًا هذا النفس الرحمٰني المذكور بصورة تفصيل حقيقي علمي ونسبي وجودي أسمائي، وبصورة إجمال حقيقي وجودي ونسبي علمي من غيب ذلك التعيّن والتجلّي والبرزخ الأول وإجماله الحقيقي وتفصيله النسبي المندرج فيه بحكم ذلك الاقتضاء الحبي في المرتبة الثانية، فكان هذا النفس الرحمٰني المذكور عين التعيّن والتجلّي والبرزخ الثاني لما هو ظاهر به وفيه من الحقائق والأسماء الإلٰهية والكونية أيضًا، وأيضًا ظل نفس هذا النفس من حيث التعيّن الثاني جملة ذلك التفصيل النسبي الذي في الرتبة الأُولى.

وأما أركان هذا التجلي والتعيّن والبرزخ الثاني وتتمّاتها وشروطها التي مجموعها هي الأُصول السبعة الأسمائية والصفاتية الواقعة في حاق هذا البرزخ بما تفرّعت وانتشأت منها من الأسماء والصفات الإلٰهيّة والكونية الكائنة في الحضرة العمائية وفي طرفيها إلى ما لا يتناهى كثرةً وتفصيلاً أجناسًا وأنواعًا وأشخاصًا، فجميع ذلك أضحى تفصيلاً لهذا الإجمال، ولكن تفصيلاً حقيقيًّا لا نسبيًّا، وهذا الإجمال والتفصيل علمي وجودي أيضًا بالنسبة إلى الموجد العالم بها تعالى وتقدّس

---

(1) يشير إلى الحديث القدسي «كنت كنزًا مخفيًّا لا أُعرَف فأحببت أن أُعرَف فخلقت خلقًا فعرّفتهم بي فعرفوني»، وقد سبق تخريجه.

وعلمي على غير وجودي بالنسبة إلى فهم غيره من الممكنات وشهوده، وهذه المرتبة الثانية والتعيّن والتجلّي والبرزخ الثاني بكل ما تضمّنت إجمالاً وتفصيلاً، غيب وباطن بالنسبة إلى جميع المراتب الكونية وأهليها، وظلّ صورة للمرتبة الأُولى والتعيّن والتجلّي والبرزخ الأول وظلّت أركانها ظلالاً ومظاهر لمفاتيح الغيب وتفصيلها الحقيقي المذكور مظهر تفصيله النسبي كما بيّنا.

ثم إن لهذا النفس الرحمٰني من حيث هذه المرتبة الثانية، ومن حيث كونه نورًا حكمين، **أحدهما**: كونه مفيضًا بالإرادة والاختيار، **والثاني**: كون أثره وشعاعه وظلّه مفاضًا بحكم مشيئته؛ كما قال عزّ من قائل: ﴿وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا﴾ [الفرقان: الآية 45]، يعني ظلّه وشعاعه فلم يوجد شيئًا من الممكنات كان كاملاً في ذاته ولم يفُته شيء من كمالاته، وحيث شاء ذلك مدّ ظل نوره وشعاع ظهوره بالإيجاد العالم بحكم الاقتضاء الحبّي الأصلي والتوجّهات والاجتماعات من الأُصول الأسمائية وتأثير الأمر الإيجادي، فظهر أثر من هذا النفس الرحمٰني وظلّه في مرتبة الأرواح التي نسبتها إلى مرتبة الغيب من حيث حضرة الوجوب أشدّ، كما أن مرتبة الأجسام نسبتها إلى الشهادة من حيث الحضرة العلمية أو قل الإمكانية أقوى، فكان ذلك الأثر عين القلم الأعلى وصورة تعيّنه الروحانية، فأصبح وجوده جملة للتفصيل الوجودي النسبي الثابت في المرتبة الثانية.

ثم ظهر من غيب إجمال القلم أثر من ذلك النفس المفاض بحكم الاقتضاء الحبّي والتوجّهات والاجتماعات الأسمائية بموجب الأمر الإيجادي بصورة اللّوح المحفوظ، وتفصل بجوهره وأركانه وما يتضمّنه من الكلم الفعلية والقولية والصور الروحانية الملكية وغيرها من ملكوت كل شيء، فكان أركان هذا اللوح المسماة بإسرافيل وجبرائيل وميكائيل وعزرائيل مظاهر أركان تلك المرتبة الثانية وتفاصيله الوجودية الروحانية المتفرّعة من هذه الأركان من الكلم الفعلية والقولية المذكورة مظاهر لذلك التفصيل العلمي المعنوي.

ثم إن أثرًا من هذا النفس الرحمٰني المفاض بحكم ذلك الاقتضاء الحبّي والتوجّهات والاجتماعات الأسمائية الأصلية وتوجّهات مظاهرها الكلّية الروحانية ظهر من باطن هذا اللّوح من حيث وجهه الرابع الذي هو وجه تنزّله وتصوّره بالصور الطبيعية والعنصرية البسيطة والمركبة ظهورًا آخرًا بصورة الهباء الذي هو مادة قابلة لجميع الصور الطبيعية والعنصرية البسيطة والمركبة كانت ما كانت، فكان هذا

الهباء أصلاً مجملاً ومعدنًا مشتملاً على كل وجود فرد وجزء لا يتجزأ التي يتركب جميع الأجسام اللطيفة والكثيفة والصور الطبيعية والعنصرية، وله أركان أربعة هي: الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة البسيطة لا المركبة، وهذا الكون الهبائي باعتبار جمعيّته واشتماله على هذه الأركان الأربعة البسيطة صار أول مظهر مجمل لهذا الوجه الرابع اللوحي وأركانه المذكورة البسائط ظلّت مظاهر وجودية للأركان المعنوية المضافة إلى المرتبة الثانية، وهي: ركن الحياة، وركن العلم، وركن الإرادة، وركن القدرة، ولهذا تكون الحرارة الغريزية من أخصّ لوازم الحيوان ولا يوصف كمال أثر العلم إلّا ببرد اليقين وثلجه والميلان الذي صورته السيلان من لوازم الرطوبة، وللقهر الذي من لوازم القدرة كان في اليبوسة جفافة وجساوة، فكانت هذه الأركان أيضًا مظاهر تلك الأركان الروحانية باعتبار غلبة أثر كل ركن من هذه على آثار تلك الأركان الروحانية، فكان هذا الهباء جملةً تفصيل ملكوت كل شيء وأركانه لما تضمّنت من الصور والجواهر والأجزاء التي لا تتجزأ تفصيل ذلك الإجمال.

ولمّا كان هذا الكون الهبائي أثرًا من النفس الرحمٰني ـ كما قلنا ـ ولكن من حيث جمعيّته بين حكم الوحدة والبساطة المنسوبتين إلى طرف حضرة الوجوب لانتسابه إلى مظهرية اللّوح الغالب عليه حكم تلك الحضرة، وبين حكم الكثرة والتركيب المختصّة بالحضرة الإمكانية، أو قل العلمية لتضاعف أحكام التوجّه إلى التنزّل والتلبّس بحكم المظهرية وقابلية الظهور بأكشف صور التركيب وألطفها، كان له من جهة جمعيّته بين هذين الحكمين ارتباط ومناسبة بالحضرة العمائية، فكان محل كينونته وتحقّقه أولاً حصة من الحضرة العمائية التي نسبتها إلى طرفي الوجوب والإمكان على السواء، وتلك الحصة المذكورة مسمّاة بمرتبة المثال والخيال المتفصل التي نسبتها إلى غيب عالم الأرواح ومحلية بساطة صورها، وإلى شهادة عالم الحسّ ومحلية تركيب صورها على السواء.

وحيث كان الغالب على الحياة والعلم حكم الوحدة والإجمال لعدم توقّف تحقّقهما على الكثرة والتفصيل، وكان الغالب على الإرادة والقدرة أثر الكثرة والتفصيل لتوقف تعيّنهما على حكم التميّز والتأثير المؤذنين عن الكثرة، لا جرم كان الفعل منسوبًا إلى مظهري الحياة والعلم من أركان الهباء، وهما الحرارة والبرودة، وكان الانفعال مختصًّا بمظهري الإرادة والقدرة منها وهما الرطوبة

واليبوسة، وبظهور امتزاج أثر سراية الاقتضاء الحبي الأصلي فيها حصل بينها امتزاج لطيف خفيف كان اسم الطبيعة نتيجة ذلك الامتزاج، فكانت الطبيعة برزخًا جامعًا بين الأركان المذكورة، وبموجب الاقتضاء الحبي والتوجهات الأسمائية ومظاهرها الروحانية إلى كمال الجلاء المذكور انبسطت الطبيعة بحكم محلّها الذي هو عالم المثال انبساطًا تامًّا وحدانيًّا، وتصوّرت بذلك الانبساط بأقرب صورة إلى الوحدة والبساطة الذي هو هيئة الاستدارة، فعيّن الاسم البارىء لهذه الطبيعة المنبسطة هذه الصورة المستديرة، فكان عرشًا وحدانيًّا بسيطًا بالنسبة مستديرًا محيطًا بجميع عالم الصور والملك.

وحيث كان هذا الكون الهبائي مظهرًا لرابع وجه من اللوح، وكان لهذا الوجه ثلاثة أحكام هي من أخصّ لوازمه، **أحدها**: حكم النزول إلى أنهى مرتبة الحسّ وتركيباته صورة، وبهذا الحكم لزم وثبت الطول في الجسم، والحكم **الثاني** حكم التفصيل والتركيب الصوري، وبذلك ظهر العرض فيه، والحكم **الثالث**: حكم التدبير لبقاء هذه الصور النازلة المفصّلة المركّبة ودوامها بأثر آخر من أصلها باطن فيها، وبذلك تحقّق العمق في الجسم.

فلهذا المعنى رأى بعض المكاشفين صورة العرش على هيئة مثلث، ولأجل حصول تعيّنه من عين الأركان الطبيعية المذكورة رآه بعضهم على هيئة مربع، ولأجل تحقّقه من بين هذه الأركان الأربعة في هذه المعاني الثلاثة المذكورة انقسمت صورة هذا العرش على اثنتي عشرة قسمة مفروضة لا محسوسة، فإن باعتبار مظهرية هذا الكون الهبائي للوجه الرابع من اللوح المحفوظ وحكم نزوله إلى أنهى درجات الكثرة والتركيب كان حكم التركيب والجمعية المتحصّلة من أركانه المذكورة المختصّ ذلك الحكم بالجسم ثابتًا كامنًا في هذه الصورة العرشية، فكانت حقيقة هذه الهيئة العرشية بحكم المرتبة التي ظهر فيها بحسبها هيئة مثالية، ثم عين الاسم البارىء لها هيئة أخرى دورية بحسب ذلك الحكم النزولي إلى أنهى درجات الكثرة والتركيب وأثره الثابت في هذا الكون الهبائي وتلك الهيئة الجسمانية يسمى العرش، باعتبارها فلك الأفلاك والأطلس وفلك البروج والمجدد.

وهذه الأحكام الثلاث التي هي الطول والعرض والعمق مضافة إلى هذه الهيئة الثانية التابعة، وهي حقيقة الجسم الكل باعتبار هذه الإضافة المذكورة، فكان هذا

العرش باعتبار تعيّنه وتحقّقه في حصة من الحضرة العمائية كما بيّنا آنفًا، وهي ـ أعني الحضرة العمائية ـ كانت مستوى الربّ الشامل حكم ربوبيته جميع الخلق، وذلك مختصّ بالاسم الرحمٰن، كما ورد في الخبر الصحيح، فلهذا كان هذا العرش مستوى الاسم الرحمٰن على جميع معاني الاستواء الذي أحدها الاستقرار والتمكّن، كما يقال: استوى فلان على بعيره: استقرّ وتمكّن.

وثانيها: الاستيلاء كما قيل: قد استوى بشر على العراق، **وثالثها**: التمام والبلوغ إلى الغاية، كما يقال: استوى الرجل، أي انتهى وتمّ شبابه، **ورابعها**: القصد والتوجّه، كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البَقَرَة: الآية 29] أي توجّه وقصد خلقها. **وخامسها**: الاعتدال كما يقال: استوى الشيء أي اعتدل، فقوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طٰه: الآية 5]، أي استقرّ أمر الوجود بالتمكّن من إيجاد أجناس صور العالم وأنواعها لتعيّن جواهرها ومادة صورها في هذا الكون الهبائي، فاستولى به على جميع مراتب مملكته الكائنة فيه بحيث تركّب جواهره كيف شاء، ويعطي مادته أيّ صورة شاء ومتى شاء وإلى متى شاء، فإن هذا العرش هو أصل تعيّن صور الزمان بحركته الدورية، فتمّ ظهور أمر الوجود من حيث أصول مراتب ظهوره التي هي المعنى والروح والصورة وأصل الزمان والمكان، فبلغ الغاية من حيث هذه الأصول وقصد وتوجّه إلى تركيب الجواهر وتفصيل الصور، فاعتدل بين كمال الظهور وكمال البطون وبين الإجمال والتفصيل.

وكما أن التعيّن والتجلّي الثاني أول مظهر معنوي إلٰهي إجمالي لهذا النفس الرحمٰني الأصلي بحكم الاقتضاء الحبي وتوجّه المفاتيح الإلّية[1]، وأركان هذا التجلّي الثاني وأصوله بما انتشأ منها أوّل مظهر تفصيلي معنوي له، أتمّ كان القلم الأعلى ثاني مظهر روحاني كوني إجمالي لهذا النفس الرحمٰني واللّوح المحفوظ مظهره التفصيلي الروحاني الكوني، فكانت نسبة القلم إلى التجلّي الأول ثم ونسبة اللّوح إلى التعيّن والتجلّي الثاني أقوى، فكذلك عند تعيّن هذا الكون الهبائي تعيّنت منه الصورة العرشية الإجمالية المثالية، وفي ضمنه صورته الجسمانية الإجمالية،

(1) الإلّية: ربانية، إلٰهية. والإلُّ: العهد والقرابة والأصل الجيد والربوبية، وكل اسم آخره إلّ أو إيل فمضاف إلى الله تعالى. (القاموس المحيط).

فكانت نسبته إلى مظهرية القلم أشدّ، ثم اقتضت الحقيقة الحبية بالتوجّهات والاجتماعات الأسمائية ومظاهرها الروحانية أن تتعيّن من هذا الكون الهبائي وأركانه صورة طبيعية قابلة للتفصيل لتكون مظهرًا وصورة طبيعية للّوح المحفوظ وتفصيله، وتكون نسبته إليه أتمّ فعين الاسم البارىء لها صورة مستديرة تكون مظهرًا قابلاً لظهور تفاصيل الصور المعنوية والروحانية والحسّية اللطيفة والكثيفة فيه مسمى بالكرسي الكريم، وباعتبار حكم تثليث وسائطه صار لهذا الكرسي الكريم ثلاثة وجوه:

أحدها: بحكم ظهور أثر الإجمال والوحدة والبساطة فيه هو مما يلي حصةً وحكمًا من حضرة الوجوب التي هي أحد وجهي الحضرة العمائية، وهذه الحصة مسمّاة بمرتبة الأرواح، وهذا الوجه من الكرسي صار مرآة لظهور كل صورة روحانية فيها وتصوّرها فيه بصورة مثالية أكثف من صورتها الروحانية وألطف من الصور العنصرية التركيبية الجسمانية.

وأمّا **وجهه الثاني** بحكم ظهور أثر التفصيل والتركيب والكثرة من هذه الأركان الطبيعية المذكورة فيه، فهو مما يلي حصة من حضرة الإمكان التي هي أحد وجهي الذي هو الحضرة العملية، وهذه الحصة هي المسمّاة بمرتبة الحسّ والشهادة، وهذا الوجه منه صار مرآة قابلة لظهور كل صورة عنصرية مركّبة وما ينتشىء منها من الأفعال والأقوال والأحوال والأعراض والكيفيّات، ولكن تكون هذه الصورة ألطف من صورته التي له في عالم الحسّ والشهادة، وإنما تتعيّن هذه الصور في هذا الوجه بعد تعيّن تلك الصور في عالمها عالم الحسّ والشهادة، وفي ضمن صورتها المثالية من حيث هذا الوجه كانت له صورة جسمانية على نحو ما ذكرنا في الصورة العرشية، ومن حيث تلك الصورة يسمّى هذا الكرسي بفلك الكواكب والمنازل بتحقق هذين الحكمين في العرش والكرسي أضيفت الحركة الدورية إليهما، وبتلك الحركة الحاصلة المضافة إلى الهيئة العرشية من نقطة ومركز من هيئة الكرسي المضافة إليها تعين المقدار اليومي من الزمان وبنفس الحركة تعين نفس الزمان.

وأمّا **وجهه الثالث**: فهو وجه جمعيّته بين الوجهين، وهو الحامل لحكم ألطف كلتي الجهتين، وهو مما يلي عالمه وعين مرتبته التي هي حصة من الحضرة العمائية التي هي عين البرزخية بين حضرتي الوجوب والإمكان من التعين الثاني

وعالم الغيب والمعاني، ولكن من حيث تفصيل تلك البرزخية لا من حيث إجمالها، وهذا الكرسي الكريم هو أصل الجنان، ووجوهه أصول مراتبها التي هي جنّة الأعمال وجنّة الميراث وجنّة الامتنان، ودرجاتها صورًا ومظاهرًا لأصول الأسماء التسعة والتسعين التي يكمل عدد مائتها بالاسم الله الجامع لجميعها؛ كما ورد في الخبر الصحيح: **«إن في الجنة مائة درجة ما بين درجة إلى درجة، كما بين السماء والأرض والفردوس أعلاها درجة، ومنها تفجر الأنهار الأربعة، ومن فوقها يكون العرش فإذا سألتم الله فاسألوه الفردوس»**[1]، فقوله: **«ومنها تفجر الأنهار الأربعة»** إشارة إلى الأركان المذكورة، فمن ركن الحرارة تفجر نهر الخمر، ومن ركن البرودة نهر الماء، ومن ركن الرطوبة نهر اللبن، ومن ركن اليبوسة نهر العسل بعد تركّب بعضها من بعض، فمشرب المقربين منها صرفًا، ومشرب الأبرار المؤمنين مزجًا مركبًا، وحيث ظهرت روحانية كل ما قدر ظهوره وكونه في عالم الحسّ والتركيب في ذلك الوجه الإجمالي الذي للكرسي الكريم وتصوّرت بحكم مادة الطبيعة، وحسب عالم المثال فيه بصورة مثالية كان الكافر والمسلم، بل الإنسان وغيره في تصوّر روحانيّته في هذا الوجه المذكور صورة المثالية سواء، فكان للمسلم والكافر عند نزول مادة وجودهما وتصوّر روحانيتهما منزل فيه، وحيث كان تعين جهنم من تحت مقعد الكرسي وصورة نسبة جسمانية إلى ما نزل، فحين ما تعيّنت وتميّزت السمٰوات السبع والأرض وما بينهما لا بدّ من تنزّل مادة وجود المؤمن والكافر وتصوّر روحانيتهما بها إلى أن تظهر بصورته الحسّية التخطيطية في منزل من السمٰوات والأرض وما بينهما، فكان لمادة وجود المؤمن والكافر وتصوّر روحانيتهما في كل عالم بحسبه بتلك المادة منزل في الجنّة من ذلك الوجه المذكور، وللمؤمن والكافر منزل في جهنم من هذا الوجه الذي ذكرنا، فإذا مات الكافر لم يعرج بروحه من جهنم إلى الجنة لكثافة صورة تركيبه وغلبة حكم جسمانيته على روحانيّته، فكان منزله فيها معطّلاً فيرثه كل من عرج بروحه من جهنم إلى الجنّة، وغلب حكم روحانيته على حكم طبيعته، وكان بينه وبين صاحب ذلك المنزل نسبة وقرب ما من حيث صفة محمودة أو حكم دخول تحت

(1) رواه الحاكم في المستدرك، كتاب الإيمان، حديث رقم (267) [1/ 153]؛ وابن حبان في صحيحه، ذكر وصف الدرجات للمجاهدين...، حديث رقم (4611) [10/ 470]؛ ورواه غيرهما.

حيطه اسم إلٰهي في الأصل، فكان ذلك الوجه من الكرسي هو المسمّى بالفردوس الذي هو أعلى الجنان من أحد وجهيه وطرفيه، وهو جنة الميراث.

وأمّا الوجه الجامع بينهما، فهو جنة الامتنان وفيها كثيب الرؤية وهي محل الرؤية والمشاهدة وهو المسمّى أيضًا بجنّة عدن. وأمّا جنة الأعمال، فهي طرفه الأدنى الذي يلي عالم الشهادة والحسّ كما ذكرنا، فكان الأمر الواحداني الإلٰهي المعبّر عنه بقوله: وما أمرنا إلا واحدة في تنزله بموجب: ﴿وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَآءٍ أَمْرَهَا﴾ [فُصّلَت: الآية 12] لإثبات حكم الوحدة وحفظ صورتها ظهر في العرش بحسبه وحدانيًا، وفي الكرسي بحكم ظهور التفصيل والكثرة فيه انقسم على قسمين: أمر ونهي، فالأمر حافظ أثر الوحدة في التنزّل إلى الكثرة، والنهي حامل على رعايتها ـ أعني رعاية الوحدة ـ بالرجوع والعروج من عين الكثرة إلى عين الوحدة، ولما كان مبنى أمر الكونين على هذين الحكمين ـ أعني النزول والعروج ـ ومرجع هذين الحكمين هذان الأصلان، وهما الوحدة والكثرة وقيام المقصود منهما بهذين القسمين، وهما الأمر والنهي، لهذا المعنى كنوا عنهما بالقدمين اللذين يقوم بهما الشخص، حتى قالوا: إن الكرسي موضع القدمين، وكان هذا الكرسي الكريم مستوى الاسم الرحيم كما كان العرش المعين تعين الزمان مظهرًا لاسم الدهر ومستوى الاسم الرحمٰن، فاعلم والله المستعان.

فصل

ولمّا ظهر أثر النفس الرحمٰني بصورة هذا الكون الهبائي القابل للظهور بكل صورة محسوسة بسيطة لطيفة بحيث لا يقبل التجزؤ والتبعّض والخرق والالتئام، وللظهور أيضًا بكل صورة محسوسة مركّبة كثيفة بالنسبة بحيث يقبل التجزئة والتبعيض والكون والفسادة، وكان محل ما قبل من صوره المحسوسة اللطيفة الغير المتجزئة مجملاً أو مفصلاً حصة من الحضرة العمائية مسمّاة بعالم المثال، فظهرت تلك الصورة المتحصّلة منه فيه مجملاً بصورة العرش وفلك الأفلاك والبروج والأطلس والمحدّد ومفصّلاً بصورة الكرسي وفلك المنازل، فكان مجمله إجمال التفصيل اللّوحي ومفصله تفصيل هذا الإجمال وانغمر عالم المثال بهذه الصور التي ذكرناها آنفًا بقي منه ما يقبل التركيب والكثافة والصور الكثيفة المركّبة التي يمكن تجزئتها وتبعيضها بحكم تركب هذه الأركان وامتزاج بعضها مع بعض، واشتمال

بعضها على بعض، واندراج بعضها في بعض، فحصل هذا التركيب والامتزاج على النحو المذكور بحكم الاقتضاء الحبي والتوجّهات والاجتماعات الأسمائية من حيث صورها المعنوية ومظاهرها الروحانية والمثالية من هذا الكون الهبائي وأركانه الطبيعية المذكورة في جهة من حضرة الإمكان مسماة بمرئية الحس التي من وجه ظلّ الزمان صورة ومظهرًا لها، بحيث ارتفع التمييز بين هذه الأركان وآثارها بالكلية فيها حتى صار الكلّ شيئًا واحدًا في هذه الجهة والمرتبة الحسيّة مجملاً بعد تكثّرها وتميّزها وتفصيلها في الجهة العمائية التي هي المرتبة المثالية، فكان هذا جملة لذلك التفصيل الحاصل في المرتبة المثالية، وورد معنى هذا التركيب والامتزاج المذكور في عبارة القرآن العزيز بلفظ الرتق، وذلك في قوله عزّ من قائل: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا ۖ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ۖ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الأنبياء: الآية 30].

وسمّيت تلك المادة المرتوقة عند جماعة بالعنصر الأعظم، وعند آخرين بعنصر العناصر، وكان لهذا العنصر الأعظم أربعة أركان، هي: النار والهواء والماء والتراب، كما كان لأصله الذي هو الهباء أربعة أركان، هي أركان الطبيعة، فتحرك هذا العنصر بأركانه بحكم الاقتضاء والحركة الحبية الأصلية السارية فيها واللازمة للنفس الرحمٰني الذي هذه المادة من بعض آثاره ومظاهره، ومال بها ميلاً شوقيًّا إلى كمالها المتعلق بصورها وتفصيلها، فكانت تلك الحركة والقوة الشوقية أوجبت محضة[1] فيها قوية مقوية ومظهرة فيها أثرًا خفيًّا من الحرارة، فارتفعت من عين تلك المادة المرتوقة بحكم ذلك الأثر ما كان منها ألطف على هيئة بخار أو دخان مجمل وحداني النعت، فكان ذلك رتق السمٰوات، ثم تميّزت الأركان بعضها من بعض وانقسم في ذلك التمييز الذي هو فتق الأركان بحكم السرّ الرباعي النازل والمتعيّن من الأصل الساري في كل مجمل في كل مرتبة على أربعة أقسام، غلب على كل قسم منها ركنان، مع اشتمالها على الباقي، فقسم منها ما كان أكثف غلبت عليه البرودة واليبوسة مع تحقق الباقي فيه وفيهما، فكان ركن التراب وهو رتق الأرض. **والقسم الثاني** ما كان ألطف من الأول غلبت عليه البرودة والرطوبة مع تحقق الباقي، فكان ركن الماء. **والقسم**

الثالث: ما هو ألطف من الثاني غلبت عليه الحرارة والرطوبة مع ثبوت الباقي، فكان ركن الهواء. **والقسم الرابع** ما كان ألطف من الثالث غلبت عليه الحرارة واليبوسة مع تحقّق الباقي، فكان ركن النار.

ثم إن اسم الله والرحمٰن لما كانا متوجّهين إلى تحقيق الكمال المضاف إلى توابعهم التي هي الأسماء والحقائق الإلٰهيّة وآثارها وإلى إظهار ذلك الكمال المتوقّف على ظهور أحكام الحقائق الكونية التي هي مظاهر آثار تلك الأسماء والحقائق، وكان مبنى مطلبهما على الحكم والأمر الإيجادي الذي مبنى قاعدته على الأركان والأصول الأسمائية وتوجّهاتها واجتماعاتها، **أولًا**: من حيث مظاهرها المعنوية التي عيّنها الاسم المريد، **وثانيًا**: من حيث مظاهرها الروحانية التي عيّنها الاسم البارىء، **وثالثًا**: من حيث مظاهرها المثالية التي هي الأركان الطبيعية، والأحكام الثلاث الجسمية مجملاً ومفصلاً المتعينة بحكم الاسم الباري أيضًا، **ورابعًا**: من حيث مظاهر الجسمانية الحسّية، وكان إظهار تفصيل ذلك المطلب الذي هو الكمال الأسمائي في كل مرتبة متوقّفًا على تعين مظاهر تلك الأركان والأُصول حتى يتمّ أثر توجّهاتها واجتماعاتها بتلك المظاهر، وقد بدا وتعيّن من الكون الهبائي ما كان قابلاً للصور الجسمانية وتميّز منه ما كان متهيّئًا لقبول الصور اللطيفة الفلكية السمٰويّة متصاعدًا بخارًا ودخانًا لطيفًا مرتوقًا مما كان قابلاً للصور الأرضية وغيره من الأركان برز المرسوم منهما، أي من الاسم الله والرحمٰن، إلى الاسم المصوّر أن يعين لحقائق هذه الأُصول الأسمائيّة السبعة المعيّنة لأسمائها الأئمّة المذكورة مظاهر جسمانية لطيفة علويّة سمٰوية وصورًا فلكية ولأسمائها السبعة الأئمّة المتعيّنة بتلك الحقائق مظاهرًا وصورًا نورانية كوكبية تؤثر بتوجّهاتها واجتماعاتها من حيث تلك المظاهر والصورة وتشكّلاتها واتّصالات بعضها ببعض فيما تحتها من عالم الكون والفساد، فتحدث الصور المركبة الكثيفة الأرضية أجناسًا وأنواعًا وأشخاصًا من المركبات المولدات، فلأجل هذا المعنى لما تعيّنت المادة المرتوقة التي للسمٰوات والأرض وتميّز كل واحد منهما عن الآخر بتكوّن هذه دخانًا لطيفًا والأخرى مركبًا كثيفًا، وعين الاسم المصور لإعطاء كل واحد منها صورة مناسبة له خوطبت مادّتهما بقوله تعالى: ﴿ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [فُصّلت: الآية 11]، أي أقبلا على قبول صورة عين الاسم المصوّر لكل واحد منكما طوعًا من حيث حكم وجودكما الجزئي العالم بخيرته وبالكمال المتعلّق بقبوله لكل ما يصدر

من أصله الكلّي والمختار لذلك القبول والمَيْل إليه بالذات من غير مانع أو كرهًا من حيث حكم إمكانكما وعدميّتكما الجاهلة بخيرتها وكمالها، فتلزمان بالقبول بالقسر والقهر لإظهار أصل الكمال، فقالتا: ائتيا طائعين لقربهما من أصل الفطرة، وغلبة حكم الوحدة والإجمال اللذين هما من أخصّ أوصاف الوجود فيهما حالتئذ على حكم التفصيل والكثرة اللذين هما من خواص الإمكان، فسرى حينئذ حكم تلك الحركة الحبّية الأصلية والاجتماعات والتوجّهات الأسمائية بحكم الاسم المصوّر في تلك المادة المرتوقة الروحانية المتحصّلة في مرتبة الحسّ، فتحرّكت من حيث نقطة مركزها ووسطها حركة دورية وتصوّرت بصورة سماء أولى من وجه ورابعة من وجه بحكم الاسم المصوّر، وكانت مظهرًا لصفة الحياة وغلبة الحرارة وعين الاسم المصور بموجب المرسوم الكريم للاسم المتعيّن بها، وهو الاسم الحيّ أيضًا مظهرًا نورانيًّا وهو الكوكب المسمّى بالشمس، فكانت كالنفس المدبّرة لهذه الصورة السمائية، ثم عين فوق صورة هذه السماء ثلاث سمٰوات، وتحتها ثلاث سمٰوات، وعيّن في كل واحدة نفسًا مدبّرة لها هي كوكب مختصّ بكل سماء، فكان ذلك الكوكب مظهر الاسم متعيّن بحقيقة كانت تلك السماء مظهرًا لها، فكانت السماء الرابعة التي هي في وسط السمٰوات السبع مظهر صفة الحياة، **والثالثة** مظهر الإرادة، **والثانية** مظهر الإقساط والعدل، **والأولى** مظهر القول، ولهذا كانت بيت العزّة الذي هو منزل القرآن في تنزّله جملة مختصًّا بها، والسماء **الخامسة** مظهر القدرة، **والسادسة** مظهر العلم، **والسابعة** مظهر الجود؛ ولهذا كان إبراهيم عليه الصلاة والسلام موصوفًا بالكرم والجود والقيام بحقوق الضيافة نفسًا ومالاً وولدًا رأى في السماء **السابعة**، وكان كوكب الشمس مظهر الاسم الحيّ الجامع وظهور سلطنة سادته الذي هو المحيي به وفيه أتمّ وأظهر، وكوكب الزهرة مظهر الاسم المريد وظهور حكم سادته الذي هو المصوّر من وجه فيه أكثر، وكوكب عطارد مظهرًا للاسم المقسط وحكم تابعه الذي هو الباري من وجه فيه أظهر، وكوكب القمر مظهرًا للاسم القائل وسلطنة تابعه الذي هو الخالق من وجه فيه أقوى، وكوكب المرّيخ مظهرًا للاسم القادر وقوّة سادته الذي هو القاهر فيه أقوى، والمشتري مظهرًا للاسم العالم، ولكن سلطنة تابعه الذي هو الحكيم فيها أظهر، وكوكب زُحل مظهرًا للاسم الجوّاد وسلطنة الاسم الربّ الذي نسبته إليه أكمل فيه وأقوى، وكان صور التشكّلات الفلكية الحاصلة بين أجزاء بعض الأفلاك

ببعض وهيئاتها وصور اتّصالات هذه الكواكب بعضها ببعض واجتماعاتها وتشكّلاتها بالمقارنة والمقابلة والتثليث والتسديس ونحو ذلك كلّها بسبب سير هذه الكواكب وسباحتها في أجرام الأفلاك والسمٰوات بحكم ظاهر نصّ: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يٰس: الآية 40].

مظاهر أحكام هذه الأسماء وآثارها وآثار توابعها وفروعها وفروع فروعها وهلم جرًّا، وهذه الأسماء الأُصول والفروع مظهرة دائمًا آثارها وتأثيراتها في عالم الكون والفساد مما بين السمٰوات والأرض مرّة بواسطة هذه الأسباب والمظاهر، وذلك بأن تكون هذه المظاهر والأسباب معدّات لقبول أثر هذه الأسماء في الأشياء التي هي مسبّبات لا التأثير والفعل مضاف إلى هذه المظاهر والأسباب، بل الفعل والتأثير مضاف إلى أعيان هذه الأسماء، وذلك على مقتضى عالم الحكمة واندراج القدرة فيها؛ كما هو الأمر في سائر الأسباب المرئيّة في عالم الحسّ، وتارة تفعل وتؤثّر هذه الأسماء بأعيانها لا بواسطة هذه المظاهر، بل على خلاف ما تقتضيها ظواهر أحكام هذه المظاهر والأسباب، وذلك على مقتضى عالم القدرة واندراج الحكمة فيها، فتظهر حينئذ في هذه النشأة الحسّية الدنيوية غالبًا بوساطة هذه المظاهر والأسباب وأحيانًا بلا واسطة كما ذكرنا أجناس صور المولدات وأنواعها وأشخاصها، فيظهر الكمال الأسمائي المتعلّق بكمال الجلاء، فتظهر بكلّيات هذه الأسماء وأحكام مظاهرها الكلّية كليات وبالجزئيات جزئيات بموجب: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسرَاء: الآية 84]. وذلك كلّه بحكم تأثير الأمر الإلٰهي الكلّي الوحداني الساري في هذه الأعيان الأسمائية، وفي مظاهرها الكلية الفلكية والكوكبية، والإشارة إلى ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَآءٍ أَمْرَهَا﴾ [فُصّلَت: الآية 12]، أي: الأمر المختصّ بكل واحد والمنصبغ بحكمه.

وبحسب تفاوت هذه الأُصول والفروع الأسمائيّة والصفاتية في السّعة والحيطة والكلّية والجزئية يظهر التفاوت فيما تفرّع عن كل واحد منها بحكم ذلك الأمر الإلٰهي، ثم بعد فتق الأركان والسمٰوات بحكم تلك الحركة الحبّية الأصلية والتوجّهات والاجتماعات الأسمائية واقتضاءاتها من حيث مظاهرها الروحانية والمثالية والحسّية تحرّكت المادة الترابية المرتوقة، فانفتقت فكانت أرضًا وصورها الاسم المصوّر صورة كروية من حيث الإدراك العقلي ومسطحة بحسب ظاهر الإدراك؛ كما قال تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴿٣٠﴾﴾ [النّازعَات: الآية 30]، وتعيّن

من الحركة المضافة إلى صورة العرش بالدرجات الأربع والعشرين المسمّى ذلك المقدار باليوم المتعارف المفهوم غالبًا وظاهرًا، ومن حركة صورة الكرسي المسمّاة بفلك المنازل والكواكب، ومن تعيّن باقي الأفلاك والعناصر والأرض المبسوطة المدحوّة انقسام الدور اليومي العرشي بالليل والنهار والأسابيع والشهور والأعوام وعلوم حسابها، وذلك بتقدير العزيز العليم، وباعتبار أن الزمان الذي هو مقدار الحركة الكلّية اليوميّة المحدّدة صار ظرفًا ومحلًّا لظهور كل ما يبدو من الأجسام والأعراض التي يحتوي عليها المحدّد، حتى صارت محكومة له أي للزمان؛ لما بيّنا وقدّرنا فيما تقدم أن كل ما يحل في محل معنوي أو صوري يكون تحت حكم ذلك المحل، ولا يكون ظهوره إلّا بحسبه يشبه أن يكون الزمان مظهرًا وصورة لمرتبة الحسّ الحاكمة على كل محسوس بأن يكون بحسبها وحكمها قدر ذلك الاسم الخالق، وصورة الاسم المصوّر، فاعلم ذلك.

فصل

وإذا علمت بالتقديرات السابقة أن أول ما تعين وظهر من غيب الغيب إنما كان النفس الإلٰهي الرحمٰني وحدانيًّا مندرجًا فيه حكم الفعل والتأثير والقبول والانفعال، بل الأسماء والصّفات والأفعال، حتى كان العالم والعلم والمعلوم والفاعل والقابل والفعل كل ذلك شيئًا واحدًا بلا تميّز ولا مغايرة في المرتبة الأولى، التي هي عين وحدته الحقيقية، وتعيّن وظهر من عين تلك الحضرة وباطنها عين هذا النفس الرحمٰني في المرتبة الثانية التي هي اعتبار وتعيّن من عينه المشتمل بحكم واحديته على اعتبارات غير متناهية متعلّقة بأبديّته، فأول ما ظهر وتميّز من عين هذا النفس الرحمٰني في هذه المرتبة الثانية من حقائقه وحضراته المندرجة في واحدية حضرة الوجود الذي يقال له حضرة الوجوب تسمية الشيء بلازمه، والمنسوب إلى هذه الحضرة الوحدة الحقيقية والكثرة النسبية، ولانتساب الوحدة الحقيقية إليها اختصّ بها وبما ينسب إليها من المظاهر حكم الفعل والتأثير وجميع الأسماء الإلٰهية منسوبة إلى هذه الحضرة وظهر وتميّز في مقابلة هذه الحضرة في هذه المرتبة الثانية حضرة العلم المتعلّق بالمعلومات الممكنة وتسمّى حضرة الإمكان تسمية بوصف ما فيها، وتنسب إلى هذه الحضرة من حيث ما هي محتوية عليه من الحقائق الممكنة الكثرة الحقيقية والوحدة النسبية المجموعية، ولشدّة نسبة الكثرة إليها كانت متعلّقاتها ومحتوياتها مختصّة بالقبول والتأثّر والانفعال ولما في حضرة

الوجوب، ومن حكم الكثرة النسبية كان فيها ضرب من القبول في الانفعال من الطلب الاستعدادي والسؤال والإسعاف بما سُئِل، ولِمَا في حضرة المعلومات والإمكان من الوحدة النسبية كان لها التأثير والفعل بالطلب والسؤال في حضرة الوجوب المسؤول.

وأمّا الحضرة البرزخية الإجمالية الإنسانية والتفصيلية العمائية، فهي جامعة بينهما من وجه، وفاصلة من وجه مشتملة على الصفات الإلٰهيّة والحقائق الكونية حاملة لعين هذا التجلّي النفسي الجامع للجميع، فكان الوجوب إحدى يديه الباسطة بالرحمة، وباعتبار اختصاص هذه الرحمة بـ ﴿۞ وَٱكْتُبْ لَنَا فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ ۚ قَالَ عَذَابِىٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ ۖ وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ ۚ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٦﴾﴾ [الأعراف: الآية 156] من قابلياتهم كانت هذه اليد اليمنى، فكانت حضرة المعلومات والإمكان يده الأخرى من جهة أن بركة جميع الكمالات الأسمائية المحتوية لعينها وظهورها متعلّقة بهما جميعًا كانت كلتا يديه يمين مباركة نظرًا إلى الكمال الحقيقي لا النسبي.

وكل ما كان من المظاهر الروحانية والجسمانية حكم الوحدة والبساطة واللطافة فيه أظهر؛ كالسمٰوات كانت نسبته إلى مظهرية حضرة الوجوب وأثر تأثيرها وفعلها أقوى وإضافته إلى اليمين أولى، وكل ما كان حكم الكثرة والتركيب والكثافة فيه أبين؛ كالأرض كانت نسبته إلى مظهرية حضرة المعلومات والإمكان وحكم قبولها وانفعالها أتمّ وأقوى، وإضافة مطلق اليد تأدّبًا إليه أنسب، أنظر إلى قوله عزّ وجلّ من قائل: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزُمَر: الآية 67]، أي بإضافة اليد والفعل والوجود مستقلًّا إلى غيره تفهم إن قدرت معنى الأصابع، فإنها العالمية والمريدية والقادرية والجوادية بمعنى الإجادة في الصنع والمقسطية والحيّ هو بمنزلة القبضة واليد، ثم مظاهرها حيث ما يتنزل الأمر، وكذلك كل ما كان حكم البساطة والوحدة واللّطافة فيه أظهر كان حكم عدالة البرزخية وجمعيّتها السارية في جميع الكائنات فيه أخفى؛ لمكان المشاكلة وقوّة نسبته إلى حضرة الوجوب، وكل ما كان أثر التركيب والاجتماع والكثرة فيه أبين كان حكم عدالة البرزخية وجمعيتها فيه أظهر، لقوة نسبته إلى حضرة الإمكان والمعلومات، ولظهور أثره بتوحيد المختلفات وجمع المتباينات.

وإذا عرفت هذا، فاعلم أنه لما ظهر أثر النفس الرحمٰني المذكور بصورة العنصر الأعظم في تعيّن وأثر برزخية مناسب له، وانفتق رتق ألطفه البسيط من وجه على سبعة أقسام كما قرّر، انقسم كثيفه المركب من وجه كذلك على سبعة أقسام، أربعة منها هي الأركان وثلاثة توابعها المتركّبة منها هي متمّماتها على نحو ما قرع سمعك في ذكر الأُصول الأول، فالتوابع الثلاثة هٰهنا هي الأمزجة المتركّبة من هذه الأركان المسمّاة بالمولدات الثلاث التي هي المعدن والنبات والحيوان، وحيث لم يظهر شيء أصلاً إلّا في محل ومرتبة قابلة لكينونته فيها، لا جرم تعيّن من حضرة الاسم المقسط لها ثلاث مراتب اعتدالية من حضرة البرزخية العمائية يكون ظهور كل مزاج متركّب من هذه الأركان حاصلاً في مرتبة منها، وكون ذلك المزاج فيها بحسب تلك المرتبة وحكمها، كما هو الأمر في كل مرتبة بأهليها وأصل كل مزاج متركّب من هذه الأركان ومادّته جزء من ركن معيّن وبقيّة الأجزاء المتحصّلة من باقي الأركان واردة على ذلك الجزء الأصلي بحكم سراية أثر المحبّة الأصليّة في العنصر وأركانها إلى ظهور الكمال المتعلّق بالتركيب.

فأول ما تعيّن كانت رتبة الاعتدال المعدني، فإن المعدن أتمّ مشاكلة لأُمّهاتها من غيره لثباته وقلّة قواه وقلّة احتياجه إلى الحفظ وبُعْده من التغيّر والفساد بالنسبة إلى غيره، والجزء الأصلي في مزاجه وتركيبه إنما هو الجزء الناري؛ لمناسبة القرب من البسائط وقوّة حكم البساطة فيها، وورد الجزء الهوائي والمائي والترابي على ذلك الجزء الناري، فحصل المزاج والتركيب حينئذ، فقبل من حضرة الاسم المصوّر صورة معدنية، ومن الاسم الحيّ أثرًا يحفظ تركيبه من الانحلال ويوصله إلى الكمال.

أما في مبدأ تمام تلك الصورة، فاحتاج في ظهور تمام صورته إلى عمل وعلاج كثير، كالفضة والحديد ونحو ذلك مثلاً. وأمّا في وسطه، فلم يحتج إلا لقليل معالجة، كالذهب مثلاً، وأما في انتهائه، كجعل وياقوت ومرجان ونحو ذلك، فلم يحتج إلى شيء من المعالجة والعمل، وقبل ورود باقي الأجزاء من باقي الأركان على هذا الجزء الناري تركّبت معه أجزاء نارية أيضًا، فصارت صورًا وأمزجة نارية في هذه المرتبة، وتعلّقت بها أرواح جنيّة مستورة عن كل ما تركّبت صورته من غير نوع صورتهم وإبليس مبدؤهم، وهم صنفان: صنف غلبت على مادة صورتهم الأجزاء المظلمة الدخانية من النار، فكانت مردة وقسم غلبت عليهم

نورية النار فقبلوا به نور الإيمان، وأعلى درجات هذا التركيب المعدني أن يقبل الصورة الذهبية لقوّة ثباتها وعدم تطرّق الآفات والنقائص إليها بالكسر والإذابة وطول الزمان ونحو ذلك، فحصل في المولد المعدني خواص ومنافع لم يكن ذلك في أمهاته التي هي الأركان؛ كاللّون والطعم والتفريح والتقوية والتغذية والزينة وكونه آلة لقضاء الحوائج بالذات أو بالعرض ونحو ذلك، ولغلبة الجزء الترابي على الباقي صار مطرحًا كالتراب.

ثم تنزل الأمر الإلٰهيّ بحكم الحركة الحبّية الأصلية وسرايتها في العنصر وأركانه إلى التركيب، فتعيّنت رتبة الاعتدال النباتي والجزء الأصلي فيما يتركّب فيها إنما هو الجزء الهوائي وباقي الأجزاء من الأركان وارد عليه، وقبل ذلك صورة نباتية واستدعى من الاسم الحيّ روحًا نباتيًّا يحيي به صورته ويحفظها حتى تصل إلى كمال مناسب لها بسراية أثر المحبّة الأصلية فيها، فظهر بحكم روحها النباتية فيها ما لم يكن في أُمّهاتها، ولا في الصورة المعدنية؛ كالقوة الغاذية والمنمّية والمولّدة والجاذبة والدافعة والهاضمة والماسكة.

فهذا المزاج والتركيب له ثلاث درجات أدناها الحشائش والأشجار التي يقلّ نفعها بالنسبة إلى أغلب مدارك الخلق ووسطها، ما يعطي نتائج يعمّ نفعها ويكثر ويكبر فوائدها وثمراتها ذوقًا وشمًّا ودواءً ونحو ذلك، وأعلاها ما يكون مع ما فيه من فوائد المعدنيّات والنباتات مشابهًا للحيوان في كثير من الأوصاف والأحكام؛ كالنخل مثلاً، ثم تنزل الأمر بحكم الحركة الحبية الأصلية إلى التركيب، فتعيّنت مرتبة الاعتدال الحيواني والجزء الأصلي في تركيب المزاج الحاصل فيها إنما هو الجزء المائي، قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبيَاء: الآية 30]، وباقي الأجزاء من باقي الأركان وارد على ذلك الجزء المائي، فقبل ذلك المزاج فيها من الاسم المصوّر صورة الحيوان صورة أفقية، واستدعى من الاسم الحيّ القيوم روحًا حيوانيًّا تدبّره وتراعيه وتحفظه بقواها التي أصلها القوة الشهويّة والقوة الغضبية، وزاد على ما في النبات بالحواس الظاهرة والحركة من مكان إلى مكان بإرادته واختياره حركة أفقيّة.

فمن الحيوان ما يستدعي في مزاجه وتركيبه حكمين من جزأين من أجزاء الأركان، فحكم الجزء الترابي يجذبه إلى الأرض حتى يكون متّصلاً وملتصقًا بها، وحكم الجزء المائي يحمله على الحركة والانتقال من مكان إلى مكان، فيمشي

على بطنه بمقتضى هذين الحكمين، ومنه ما يقتضي قيام مزاجه وتركيبه بغلبة حكمي جزئي المائي والترابي، فيتحرّك برجلين على الأرض كالإنسان، أو غلبة حكمي جزئي المائي والهوائي، فيتحرّك برجليه ويطير في الهواء بجناحيه بذينك الحكمين كالطير، ومنه من يكون اقتضاء جميع الأركان الأربعة في قيامه وحركته على السواء، فيتحرّك ويقوم ويمشي على أربع، ومنه ما يكون اقتضاء قيامه وحركته بقوى كثيرة من الأركان والمولدات، فيقوم على قوائم أكثر من ذلك لهذا المعنى، قال عزّ من قائل بعد ما عدّ هذه الأصناف الثلاثة الغالب ظهورها في قوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [النُّور: الآية 45].

ولمّا كان منتهى تنزّل الأمر الإلٰهي ونزول أثر النفس الرحمٰني من كونه مفاضًا إنما هو الركن الترابي الأرضي والتركيب والمزاج الذي أصل أجزائه منه وأجزاء باقي الأركان وارد عليه تركيب ومزاج جامع جميع مراتب الأمزجة السابقة عليه لمرور الأمر عليها وانصباغه بأحكام الكل، والأمر كما قرّرنا غير مرّة دوري فآخره يكون متّصلاً بأوله أو هو عينه، فلا جرم تعيّن في عين هذا المنتهى الترابي الأرضي لظهور هذا التركيب المتمّم للدور المذكور رتبة اعتدال شاملة جميع الرّتَب الاعتدالية الثلاث المذكورة، بل جمع المراتب البرزخية العلويّة والسفلية، وهي ـ أعني هذه الرتبة الشاملة ـ صورة للبرزخ الأول والثاني، وهما أبطن بواطن الحقيقة الإنسانية، وميزان جميع المراتب الوسطية الاعتدالية وأصلها ومنشؤها، ولكن صورة معقولة، والمزاج المتركّب التامّ الاعتدال فيها صورته أيضًا لكن صورة محسوسة، والروح الإلٰهي المنفوخ فيه بالنفخ الإلٰهي صورة التجلّي النفسي الرحمٰني الإلٰهي الظاهري.

وكما أن هذا البرزخ الثاني الجامع بين الوجود والعلم المتعلّق بالمعلومات الممكنة والأسماء والصفات والحقائق الإلٰهيّة والكونية صورة حقيقية للبرزخ الأول الجامع بين الواحدية والأحدية الذاتية، والتجلّي الثاني الظاهري النفسي أيضًا صورة وظلّ للتجلّي الأول الغيبي الباطني الحقيقي، فكذلك هذه الرتبة الاعتدالية الشاملة المذكورة والمزاج المركب الإنساني الحاصل فيها بعد حصول النفخ فيه كانت صورة ذلك البرزخ والتجلّي بما اشتملا عليه من الأسماء والحقائق والصفات الظاهرة والباطنة؛ كما قال ﷺ: «**إن الله خلق آدم على صورته، أو على**

صورة الرحمٰن»، فكان آدم عمًّا بحقيقته جامعًا كل ما جمعه البرزخ والتجلّي الثاني من الأسماء والصفات والحقائق الإلٰهيّة والكونية، كما أن محمدًا ﷺ كان بحقيقته وصورته جامعًا كل ما جمعه البرزخ الأول من المفاتيح والواحد والأحد جمعية حقيقية أحدية بحيث لا يغلب حكم شيء شيئًا أصلاً، وكما كانت الملائكة من جملة قوى اليد المضافة إلى الصورة الرحمٰنية التي خلق آدم عليها، بل هو عين صورة تلك الصورة على ما ذكرنا، فكذلك كانوا ـ أي الملائكة ـ مظاهر أوصاف حقيقة آدم وأجزاء صورة جمعيته عليه السلام، وحقيقة آدم وصورته الجامعة كلّها.

وكمال كل إنما يظهر من جهتين وطريقين، **أحدهما**: من جهة كليّته وجمعيّة أجزائه، وإن كان كل جزء منه بمفرده ناقصًا، **والثاني** من جهة إضافة الكمال إلى كل جزء وجزء من أجزائه بإزالة النقصان عن كل واحد من أجزائه، فيظهر الكمال، ويضاف إلى الكل من جهة أجزائه، لا من جهة جمعيّته، أو من الجهتين جميعًا، فأراد الحقّ تعالى تكميل آدم، ومن شاء من خواص بنيه من كلتي الجهتين، فبدأ بتكميل أجزائه، وكان مبدأ ذلك التكميل خطاب الملائكة الذين هم أشرف أجزائه من الخلق على سبيل المشورة بقوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البَقَرَة: الآية 30]، حتى يظهر منهم ما كان كامنًا فيهم من النقصان الراجع إليهم من قبل إمكانهم وخصائص خلقيتهم.

فمن ذلك طعنهم وقدحهم في آدم عليه السلام، ومنه رميهم له ببهتان الهَتْك والسفك بدون مشاهدة صدور ذلك عنه، ومنه قذف المحصن، ومنه الشهادة عند الحاكم قبل الاستشهاد، ومنه ظنّ السوء فيه، ومنه التجسّس والتفحّص عن معايبه، ومنه إظهار ذلك بالقول، ومنه كون ذلك الإظهار عن استدلال عقلي بآلة الفعل، وهي الشهوة والغضب على فعل الفساد وسفك الدم، ومنه الإعراض في ذلك الحكم عن التيقّن والاستبصار والمعاينة، ومنه اغتيابهم لآدم في حضرة الحقّ، ومن ذلك حسدهم على فضيلته وصلاحيته للخلافة، ومنه حرصهم على جاه الخلافة، ومنه ظنّهم الغير المطابق أنهم يصلحون للخلافة، وإن كان مبنيًّا على أصل ظاهر، وهو حصول الجمعية لهم من ثلاث جهات:

إحداها: جهة حقيقة الحقائق الجامعة لجميع الكمالات السارية في كل جزء بكليّتها، **والثانية**: جهة الوجود المطلق الكلّي الجامع جميع الأسماء المشتمل على

كمالاتها، **والثالثة**: جهة الإمكان القابل كل صورة وحكم منها حكم الخلافة، إلّا أنهم حفظوا شيئًا وغابت عنهم أشياء، هي من شروط الخلافة منها ظهور هذه الموجبات الثلاث الجمعية المذكورة بالفعل على سبيل العدل بحيث لا يغلب حكم شيء منها أحكام أُخر مع كونها وتحقّقها ونشأتهم تعطي غلبة أحكام الوجوب وبساطته ووحدته على أحكام الإمكان وكثرته وتركيبه.

ومن الشروط الظهور والتلبّس بأحكام جميع المراتب الروحية والمثالية والحسيّة ومقتضياتها كلّها لإعطاء كل شيء حقّه بما يناسبه، مع عدم التقيّد بشيء من ذلك وهم محصورون في حكم مرتبة واحدة وقيدها حتى قالوا: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴿١٦٤﴾﴾ [الصّافات: الآية 164]، ومن الشروط المهمّة الارتباط بجميع الأسماء تعلّقًا أو تخلّقًا أو تحقّقًا، وليس لهم من التعلّق بالتواب والعفو والغفور والمميت وأمثال ذلك نصيب.

ومن أعظم شروط الخلافة العلم بجميع المراتب وبأهليها وبحقوقهم وأحكامهم، فإن الخلافة تقتضي التوسّط بين المستخلِف والمستخلَف عليهم، والأخذ من المستخلِف والإعطاء لهم، فمهما لم يعلمهم ومراتبهم واستحقاقهم لم يعط الخلافة حقّها، وليس لهم ذلك بالفعل على ما سيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى.

ومنه إعجابهم بنفوسهم وتزكيتها بالنزاهة عن النقائص، **ومنه** رؤية عملهم وطاعتهم، **ومنه** إضافة فعل طاعة التقديس إلى أنفسهم لا إلى حول ربهم وقوّة عونه وتوفيقه وعصمته، **ومنه** تعرّضهم للاعتراض على ربّهم ومليكهم، فهذه ثمانية عشر خصلة ذميمة وخلّة سقيمة ظهرت منهم، وكانت كامنة فيهم وهم غافلون عنها.

وكان إبليس سبب ظهور ذلك منهم وحاملهم على ذلك، فأراد الحقّ تعالى تطهيرهم وتزكيتهم وتكميلهم بإزالة هذه النقائص عنهم لكونهم أجزاء من أراد تكميلهم ليتوجّهوا إلى إبراز صورته التي هي أتمّ مظاهر الكمال والتوجّه إلى الكمال عن تنبّه وتعرّض لقبول الطهارة عن تلك النقائص بحكم التنبيه المدرج في قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية 30]، فكان توجّههم إلى إيجاد صور العالم بأسرها عرشًا وكرسيًّا وسمٰوات وكواكب وأركانًا ومولدات، وإلى إنشاء ذلك

كلّه في ضمن التوجّهات والاجتماعات الأسمائيّة أصولاً وفروعًا قبل إنشاء صورة آدم الترابية الطينية كان بحكم انصباغهم بتلك الأحكام الكامنة فيهم، فلما حصلت لهم قابلية الطهارة عن ألواث تلك الخصال الناقصة الكامنة فيهم بحكم ذلك التنبيه المذكور حينئذ ظهر أثر حركة المحبّة الأصلية إلى تحقيق كمال الاستجلاء وحركة المفاتيح بحكم سرايتها فيها، وباقي الأُصول والفروع الأسمائيّة بحكم تلك السراية، وفي مظاهرها الروحانية التي هي الملائكة بعد حصول تلك القابلية المذكورة لهم، وتوجّهوا في ضمن التوجّهات الأسمائيّة من حيث أعيانهم، ومن حيث مظاهرهم المثالية والحسّية الفلكية والكوكبيّة من حيث أحكامها واتّصالاتها وتشكّلاتها المسعودة بعد تحقّق هذه المظاهر الفلكية والكوكبية في سلطنتها في أدوارها إلى تسوية هذا المزاج الإنساني والصورة العنصرية الآدمية.

وبعد التطوّرات في الأطوار الأربعة الترابية، ثم في الطينية بحكم اتّصال الجزء المائي فيه وعمله وظهوره وظهور أثره وخصائصه فيه، ثم الحمأ المسنون باتّصال الجزء الهوائي وظهور حكمه وخواصه في تركيبه، ثم الصلصالية بظهور أثر الجزء الناري وحكم خواصه فيه، فإذا تمّت التسوية باستعمال إحدى يديه المقدّسة تعالى وتقدّس المتعلق بها ظهورحكمته حينئذ إنشاء النشأة الأخرى بيمينه المقدّسة التي يتعلق بها ظهور آثار قدرته، فنفخ بها فيه من روحه الأعظم وهو توجيه وجه ظهوره الكلّي لتدبير هذا المزاج المسوى الكلّي، واستعمل الملائكة الذين هم كانوا كالقوى والأجزاء لهذه اليد اليمنى من غير قصد وحضور منهم معيّن وتوجّه خاص مضاف إليهم في ذلك، فلهذا المعنى أسند فعل النفخ إلى نفسه بصيغة الإفراد لا بصيغة الجمع، فقال: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾ [الحِجر: الآية 29]، ولم يقل: ونفخنا فيه من روحنا، فلمّا تمّت صورة آدم ومعناه وصار روحًا لنشأة العالم أعلاه وأسفله ومجلًى كاملاً قابلاً لظهور صورة الحقّ وجميع أسمائه الحسنى وصفاته العليا به وفيه على نفسه تعالى وتقدّس، حينئذ أخذ الحقّ جلّ جلاله في تكميله وقدّم على تكميل أجزائه بالفعل تكميل صورة جمعيّته بعلم الأسماء، فإن علم كنه الذات ممتنع، وعلم الأسماء كلّها ممكن؛ كما قال تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البَقَرَة: الآية 31].

والأسماء على الحقيقة إنما هي تعيّنات نور الوجود المتحقّقة بحكم المعاني والحقائق مفيضًا كان أو مفاضًا، والألفاظ المركّبة من الحروف الدالّة على تلك

التعيّنات الوجودية هي أسماء تلك الأسماء، وهي مسمّيات بالنسبة إلى هذه الأسماء اللفظيّة والرقمية، فبقوله: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ﴾ [البَقَرَة: الآية 31] أُريد تلك المسمّيات بالنسبة، وبتأكيد كلّها أدخلت هذه الأسماء اللفظية والرقمية فيها، ولهذا ذكر هذه الأسماء الحقيقية بصيغة مختصّة بالذوات العاقلة، وهي لفظة هم وهؤلاء؛ فكأنه تعالى وتقدس عرّف وعلّم آدم حقيقة ذاته ـ أي ذات آدم ـ وما اشتملت عليه حقيقته ووجوده من الأسماء والصّفات والحقائق الحقية والخلقية الثابتة في المرتبة الثانية متميّزة بعضها من بعض من وجه غير الأسماء الذاتية الثابتة في الرتبة الأولى، فإنها على الحقيقة مسمّيات لتلك الأسماء المتعلق بها وجود العالم، فعرف بذلك التعليم والتعريف نفسه، وبتلك المعرفة ربّه، على ما قال: «من عرف نفسه فقد عرف ربّه»، فكَمُلت ذاته من جهة جمعيّته بذلك.

ثم أراد أن يجمع له بين الجمعيتين، فشرع في تكميله من جهة أخص أجزائه الذين هم الملائكة حيث صاروا قائلين لذلك بحكم التنبيه المدرج في قوله: ﴿إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية 30]، فعرض كل ما علم آدم مما اشتملت ذاته عليه باطنًا وظاهرًا وخلقًا وحقًّا على الملائكة، وقال: ﴿أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البَقَرَة: الآية 31]، أي في ظنّ أهليتكم للخلافة، وفي ما استدللتم بعقولكم من شيء على شيء، فأخبروني بأسماء ما في بواطنكم من الأحكام الإمكانية التي اقتضت فيكم ما أبديتم من العصبية والقدح والدعوى والأنانية، واستدلّوا بما أظهر، ثم على ما كنتم في بواطنكم وما قدرتم على إظهارها لغلبة حكم حقائقها فيكم وبأسماء ما في ظواهركم من الوجود، وما أفضيت منه في عوالمكم من ملكوت كل شيء مفصّلاً، وأخبروني أيضًا بأسماء ما اشتمل عليه العالم الأعلى والأسفل المشهود لكم لغة أو خاصيّة موسومة به.

وأخبروني أيضًا بأسماء ما اشتمل عليه ذات آدم من خصائص حقّيته وخواص خلقيّته، فإن هذا العلم من خصائص الخليفة الذي من شرطه أن يكون على صورة مستخلفه، فحيث كانت الملائكة محصورين بحكم عالمهم ونشأتهم لم يهتدوا إلى معرفة ما كان خارجًا عنها، فاعترفوا بالعجز والقصور، وقالوا بلسان نشأتهم: سبحانك من أن يعلم أحد شيئًا مما ظهر وبطن إلا ما علمته ذلك إمّا بالفطرة أو بالتعليم الكسبي، ومن أن يعارض قولك وحكمك وحكمتك وعلمك ويقاوم أحد سطوات عتابك وتبعات خلافك ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ﴾ [البَقَرَة: الآية 32] بالفطرة

والجبلة من حيث نشأتنا ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البَقَرَة: الآية 32] بما سائلنا عنه الحكم بإيداعه فيما يأهل لذلك.

فلمّا بانَ عجزهم وتنصّلوا عما قالوا وما فعلوا عاد إلى تكميلهم بواسطة أصلهم وكلّهم فقال لآدم: أنبئهم بأسماء المسميات الذين هم عين أسمائنا الذاتية والصفاتية والفعلية والحالية المرتبية المفيضة منها والمفاضة والمتعلقة بنشأتهم وغيرها، فلما أنبأهم آدم بذلك حينئذ علموا وكملوا بذلك العلم من جهة كلّهم وكمل بكمالهم كلّهم كمالاً آخر من جهة أجزائه، ثم ذكرهم تحقيق قوله: ﴿إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية 30]، بتكرار قوله: ﴿أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّيٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البَقَرَة: الآية 33] من الأسماء السارية آثارها فيها بالحكم الإيجادي مع الآنات، وهي التي تخلق وتحقّق بها آدم عليه السلام: ﴿وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية 33] من أحكام وجودكم ﴿وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية 33] من أحكام إمكانكم ومقتضيات حقائقكم، فعلّمتها جميعًا آدم وأودعتها في ظاهره وباطنه وقلبه وسرّه وسرّ سرّه؛ لكمال قابليته وجمعيّته وتمام نشأته، فجعلته بهذه القابلية التامّة خليفتي في كمال معرفتي إياي وشهودي نفسي به فيه وفي كل شيء، وفي محبّتي ذاتي مطلقًا ومقيّدًا، وظهور لنفسي بكمالي الذاتي والأسمائي مجملاً ومفصّلاً، وفي تصرّفي في ملكي ومللي، فانقادوا وأُخضعوا له خضوع الجزء للكل والفرع للأصل، فخضعوا له جميعًا واعترفوا بكلّيته لهم ما عدا إبليس الذي لم يفهم ما قيل، وهدى إليه بحكم انحرافه وبُعده من قبول الحقّ، فإن نشأته نارية مقتضية للاستعلاء والاستكبار، وبون ما بين نشأته ونشأة آدم، فإن هذا في غاية التنزّل والضّعة، وذلك في نهاية الاستعلاء والتكبّر والترفّع، فلذلك لم تؤثر فيه الحكمة ونور الهداية، فلم ينقد لآدم، ولم يعترف بكلّيته وأخرج عن دائرته، فخرج وبَعُد من الكمال إلى النقصان والخذلان، فإنه لم يقتصر على عدم القبول وترك الانقياد حتى بدأ بوصف المقابلة واللّجاج والاحتجاج بحجج وهمية لائقة بنشأته، فقال: إن كان علّة اجتباء آدم جمعيته فأنا أيضًا جامع بين نشأتي الروح والحسّ ونشأتي أرفع وأقدم وألطف من نشأته، فإن النار أرفع وألطف وأقدم من التراب والطين، وخضوع الأعلى للأدنى يخالف مقتضى الحكمة، فحجب بوهمه وأبعد بحجّته ولجاجه واعتراضه في مقابلة الأمر المطاع، وكان ملقي الشبهة أولاً بين الملائكة والحامل لهم على القدح والطعن في آدم عليه السلام، وعلى الدعوى والترفّع

والإعجاب بأنفسهم ولسانهم في إظهار ذلك بقول: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾ [البَقَرَة: الآية 30]، إنما كان إبليس بدليل إعطاء نشأته ذلك على التخصيص دون نشأة الملائكة، فإن أحدًا لا يظهر شيئًا إلّا بما فيه من ذلك بالفعل أو بالقوّة، وليس في نشأة الملائكة مما يقتضي الفساد والسَّفك حتى ينبعث أثر ذلك منهم ويغلب عليه خلافه، فينكر على ذلك الأثر المغلوب به قوله عزّ من قائل: ﴿وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البَقَرَة: الآية 34]، أي من الساترين الأمر والملبسين الحال على الملائكة قبل أن يؤمن بسجود آدم عليه السلام، حتى وافقوه ورضوا بالإنكار والاستبعاد لخلافته والطعن فيه إشارة إلى ما ذكرنا أن حاملهم على ذلك الإنكار، ومباشر ذلك إنما كان إبليس لحمله ووهمه وحكم نشأته واقتضاء غلبة أحكام الوهم عليه أعاذنا الله تعالى من الجهل المبعد والحساب المشتّت ونفعنا بالعلم والهداية والتقوى إنه يسمع ويجيب.

وهذا دليل واضح على أن الملائكة والأرواح والعقول لهم الترقّي والزيادة على خلاف ما زعمت الفلاسفة هداهم الله .

الأصل الرابع
في مراتب الإنسان وأطواره وأحواله وكيفية رجوعه إلى مرجعه ومآله

وإذ قد تحقّق عندك مما سبق به التقرير أن أول ما تعين من الغيب الحقيقي إنما كانت الوحدة الحقيقية الذاتية التي نسبة الأحدية المسقطة للاعتبارات، ونسبة الواحدية المثبتة جميعها إليها على السَّواء، وأن هذه النسبة السوائية هي عين البرزخية الأُولى التي قلنا إنها الحقيقة الأحمدية وحقيقة الحقائق القابلة للتجلّي الواحد الأحد على نفسه، وهذا التجلّي المذكور الذي له أحدية الجمعية بين النسبتين هو عين النور الأحمدي المشار إليه بقوله ﷺ: **«أول ما خلق الله تعالى نوري»**[1]، أي: قدّره على أصل الوضع اللغوي، وهو ـ أعني التجلّي المذكور ـ أصل جميع الأسماء الإلٰهيّة المضاف إليها الربوبية والإصلاح والملك والسيادة بالنسبة إلى جميع الحقائق الكونية ومنشأها ومرجعها ومنتهاها المشار إلى ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰ ۝٨﴾ [العَلق: الآية 8]، وبقوله: ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ ۝٤٢﴾ [النَجْم: الآية 42]، وأن هذا التجلّي الأول المذكور متضمّن كمالاً ذاتيًّا متحقّقًا عند حقيقة السوائية بلا شرط شيء ومتعلّقًا بهذه الرتبة الأُولى وكمالاً أسمائيًّا متعلّقًا ظهوره عند غلبة أثر الواحدية بشرط تحقّق البرزخية الثانية التي هي صورة البرزخية الأُولى وظلها القابلة للتجلّي الثاني الذي هو صورة التجلّي الأول وظلّه الغالب عليه حكم الواحدية، وظهور أثر ما يتضمّن من تفصيل صور اعتباراتها التي أعيانها كانت مندرجة في عين الواحدية في الرتبة الأولى.

أما الكمال الذاتي، فمقتضاه الأول كمال جلاء الذات الأقدس الواحد الأحد وهو ظهوره لنفسه بجميع اعتبارات الواحدية ومقتضياتها وخصائصها مندرجة جميعًا في عين الواحدية على نحو ما ظهرت وتظهر صورها مفصّلة في المراتب إلى

---

(1) هذا الحديث سبقت الإشارة إليه؟

الأبد، فكان الذات الأقدس بهذا الظهور له والشهود في مجلى عين البرزخية الأولى في المرتبة الأولى غنيًّا عن العالمين بظهورهم التفصيلي في المراتب إلى الأبد؛ لحصول علمه بهم وشهوده إياهم بجميع أحكامهم ومقتضياتهم عند اندراجهم في واحديته شهود مفصّل في مجمل.

وأما مقتضى الكمال الذاتي آخرًا، فكمال استجلاء الذات الأقدس الواحد الأحد وهو ظهوره لنفسه بأحدية جمعه بين جميع صور اعتبارات واحديته برجوع كلّها إليه بموجب قوله: ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾ [هود: الآية 123]، بحيث لا يظهر أثر غلبة شيء منها على شيء، على نحو ما كان عند كمال الجلاء المذكور واجتلاء ذاته بأحدية جمعيّته على نفسه من حيث مظهر كمالي إنساني لعين تلك البرزخية الأُولى مضاهٍ لها بكمال عدالته وأحدية جمعيّته بتلك العدالة وبسمع هذا المظهر وبصره المنصبغين بحكم جمعية تلك البرزخية وكمال سوائيّته، وذلك المظهر الحقيقي صوري، وهو عين المزاج المطهر الأعدل المحمدي، ومعنوي وهو قلبه التقيّ النقيّ الذي وسع الحقّ من حيث تجلّيه الأول المذكور لكمال جمعيّته ومضاهاته لعين البرزخية الأولى حيث لا يسعه أرضه ولا سماؤه لتقيّدهما بمعنى ووصف خاص، فصورته العنصرية صورة محمدية؛ كما أن معناه وباطنه وحقيقته التي هي عين البرزخية الأُولى كانت حقيقة أحمديّته ﷺ، ولتحقيق حكم الفردية والوترية المحبوبة تكون صورة وارث ذوق ولايته لا حقيقة نبوّته ﷺ الذي هو الخاتم أيضًا عين ذلك المظهر.

وأما **الكمال الأسمائي**، فمقتضاه أيضًا كمال الجلاء والاستجلاء. **أما كمال الجلاء** فيه فقسمان، **أحدهما**: ظهور تجلّيه الثاني الغالب على حكم الواحدية الذي قابله ومجلاه الحقيقي عين البرزخية الثانية المشتملة على أُصول الصفات السبعة التي هي معيّنات الأئمة السبعة الأسمائية من عين التجلّي الثاني، وكذا هي معيّنات سبع حقائق إنسانية ظاهر في كل واحد منها أثر خفيّ من هذه الصفات والأسماء السبعة مع اشتمال كل واحد منها على الكلّ اشتمالاً حقيقيًّا لقوّة انتسابه وقربه من حكم البرزخية الأُولى الجامعة، ثم انتشئت سبع حقائق إنسانية أخرى منها، وظهرت في تفصيل هذه البرزخية الثانية التي هي الحضرة العمائية، وحكم هذه السبعة الثواني على عكس حكم السبعة الأُول، ثم تفرّع منها في عين الحضرة العمائية وفي طرفيها اللذين هما حضرة الوجوب وحضرة الإمكان حقائق أسمائية

إلٰهيّة مضاف إليها الفعل والتأثير وحقائق كونية مضاف إليها القبول والتأثّر، وفي عينها حقائق إنسانية منتشئة بعضها من بعض أجناسًا وأنواعًا وأشخاصًا كما قدّمنا، وهذه كلّها صور اعتبارات الواحدية صورًا معنويّة ظاهرة بالنسبة إلى الحقّ من كونها نسبة، لا بالنسبة إلى أنفسها من كونها خلقًا أغيارًا.

وأما **القسم الثاني** من كمال الجلاء المنسوب إلى الكمال الأسمائي ظهور صور اعتبارات الواحدية بصور آثار الأسماء الإلٰهيّة والقوابل الكونية، وتسمّى الهيئات الاجتماعية المتحصّلة منها خلقًا وغيرًا، وذلك بأن ظهر أثر من التجلّي الثاني المسمّى بالنفس الرحمٰني من كونه مفاضًا متصوّرًا بصور الأرواح، فصار كل روح وروحانية كل شيء مظهر الاعتبار من الواحدية، ثم هكذا تصوّر بصور مثالية، ثم بصور حسّية بسيطة ومركّبة عرشًا وكرسيًّا وجنّات وسمٰوات وكواكب سيارات وثابتات وأركانًا ومولدات، فصارت كل صورة روحانية كلّية مظهرًا روحانيًّا لاسم كلّي من الأُصول والأُمّهات أو فروعها الكلّية والجزئيّات مظاهر أسماء جزئية بالنسبة إليها، وكل مظهر مثالي كلّي مظهرًا لحقيقة أو اسم كلّي منها، وكل صورة كلّية من صور الأفلاك والسمٰوات مظهرًا حسيًّا كليًّا لحقيقة كلّية أصلية، والجزئيات مظاهر الجزئيات، وكل كوكب كلّي مظهرًا لاسم أصلي كلّي، والجزئيات مظاهر الجزئيات إلى أن ينتهي الأمر إلى المظهر الإنساني الآدمي الذي بظهور صورته تمّ كمال الجلاء.

وهذه الصور والمظاهر الكونيّة كلّها متّسمة بسمة الغيرية والخلقية، فلم يشهد ولم يدرك كل واحد منها إلّا خلقًا وغيرًا سواء كان المدرك المشهود نفسه أو مثله، وبهذه الصور والمظاهر ظهر وتحقّق الكمال الاختصاصي المقدّر لكل اسم إلٰهيّ من أصول الأسماء والصّفات الإلٰهيّة وفروعها بسبب ظهور آثارها ومقتضياتها وأفاعيلها بها وفيها، فاعلم أن كل ما تركّب من الأركان في مراتب اعتدالات المولدات إنما هو من نتائج آثار الأسماء والصفات الإلٰهية بوساطة مظاهرها الفلكية والكوكبية وتشكّلاتها واتّصالاتها بمقتضى الحكمة الإلٰهية الغالب حكمها في هذه النشأة الحسّية لتعلق جميع الأشياء فيها بأسبابها وعلله القريبة أو البعيدة غالبًا، فلم يوجد شيء غالبًا فيها بغير سبب وعلّة ظاهرة؛ فلا جرم كان من مقتضى كمال الحكمة الإلٰهية تأثير الأسماء والصفات الكلّية المذكورة بوساطة مظاهرها الفلكية والكوكبية بأن يكون كل فلك كلّي مظهرًا لحقيقة إلٰهيّة كلّية من الأُصول والأُمّهات

المذكورة، وكل كوكب من السيارات مظهرًا لاسم كلّي من الأئمّة السبعة الأسمائية، مع أن لكل صفة واسم في كل فلك مظهرًا خاصًّا من جهة التشكّلات والاتصالات الكوكبية، وأن تكون الغلبة والسلطنة في كل مدة زمانية لفلك من الأفلاك السبعة ولكوكب هو بمنزلة النفس المدبّرة لصورة ذلك الفلك، بحيث تكون أحكام الاسم والحقيقة اللذين كان ذلك الكوكب والفلك من مظاهرهما غالبًا وسابقًا على أحكام الباقي حتى يتعيّن في تلك المدة، ويظهر من أجناس صور المولدات وأنواعها وأشخاصها كل ما كان وجوده وحقيقته من فروع ذلك الاسم الصاحب السلطنة وحقيقته مع مدد باقي الأسماء من حيث مظاهرها المغلوبة لها في ذلك، فبهذا الوجه ظهرت وتمّت جميع الكمالات الاختصاصية المتعلّقة بهذه الأسماء والصفات السبعة الأئمّة بأحكام تميّزاتها وتعيّناتها الخصوصية، وبانتهاء أدوار سلطنة هذه المظاهر الفلكية والكوكبية لهذه الأئمّة السبعة المذكورة تحقّق ظهور كمالاتها وكمالات هذه المظاهر الفلكية والكوكبية أيضًا بإظهار ما يكون تحت حيطة كل واحد منها من أجناس تراكيب المولدات وأنواعها وبعض أشخاصها، فتمّ حينئذ وانتهى حكم كمال الجلاء.

ثم ابتدأ لكل واحد من مظاهر هذه الأئمّة السبعة الأسمائية والصفاتية ـ أعني مظاهرهما الفلكية والكوكبية وتشكّلاتها واتّصالاتها ـ دور سلطنة أخرى لتحقيق كمال الاستجلاء الذي هو شهود التجلّي الثاني الغالب حكم الواحدية فيه على نفسه المشتمل على جميع أسمائه وصفاته بالفعل، من حيث القلب المضاف إلى المظهر والصورة الإنسانية الذي كان ذلك القلب والصورة مظهرين مضاهيين معنًى وصورة للبرزخية الثانية مشتملين على جميع الأسماء والصفات الإلٰهيّة والحقائق الكونية وأحكامها وعلى المراتب الإلٰهيّة والكونية، مع أثر خفي ظاهر فيهما من أحد الأسماء السبعة، وظهور التجلّي الثاني لنفسه من حيث ذلك المظهر الإنساني وقلبه به وبسمعه وبصره فيه شهود مفصّل في مجمل، وبه وببصره وسمعه فيما خرج عنه شهود مجمل في مفصل، وذلك ليتحقّق بهذه المظاهر العنصرية الكمالية الجمعية الإجمالية الإنسانية رجوع كل اسم من هذه الأُصول الكلّية الأسمائية السبعة بعد تحقّقه بكماله الاختصاصي المقتضي تميّزه بأثر وحكم ووصف معيّن مميّز بحكم المراتب والمظاهر، واقتضاء تفصيلها وتميّزها إلى أصله المقتضي إجماله واشتماله وجمعيّته، ليكون جامعًا بين الكمالين الجمعي والتفصيلي والاشتمالي

والاختصاصي، ويعود التجلّي الثاني بهذه الكمالات إلى أصله الذي هو التجلّي الأول، فينبعث منه بحكم هذه الكمالات ميل إلى كمال استجلائه المذكور شأنه؛ فلا جرم لما كان أخص خواصّ الصورة الإنسانية النطق من حيث جميع المراتب والقول الظاهري والباطني، فإن في غيره من الصفات يشاركه غيره من حيث بعض المراتب لا كلّها، فكان مبدأ سلطنة أدوار مظاهر الأسماء والصفات لتحقيق كمال الاستجلاء الأسمائي مظهرًا لقول واسم القائل، فاقتضى التجلّي الثاني من حيث الاسم القائل بحكم الحقيقة الحبّية الأصلية وتحريكها للمفاتيح بحكم السراية فيها للتوجه الخاص من حيث توجهات مظاهرها الأسمائية واجتماعاتها من حيث مظاهرها الروحانية والمثالية والحسّية الفلكية والكوكبية بعد تحقّقها كلّها بكمالاتها الاختصاصية إلى تخمير طينة آدم عليه السلام؛ لكون جميع هذه المظاهر من جملة القوى والأجزاء لليد التي تضاف إليها تسويته، ثم نفخ فيه بلا واسطة من روحه الأعظم كما بيّنا.

وحيث كان أثر الاسم القائل فيه أقوى لا جرم اختصّ بإنباء الأسماء للملائكة، وكان موقفه في البرزخ برزخية السماء الدنيا بمجاورة كوكب القمر المختصّين بمظهرية القول والقائل، ولهذا كان فيها بيت العزّة الذي هو محل نزول القرآن جملةً، ونحو ذلك من أحكام التناسب الظاهرة عند الباء في ذلك، فكانت صورة آدم عليه السلام الجامعة بين جميع الكمالات أصلاً ومنشأً لجميع الصور الإنسانية التخطيطية؛ كما أن معنى محمد ﷺ وحقيقته التي هي حقيقة الحقائق منشأً وأصل لجميع المعاني والحقائق والأرواح الإنسانية وغير الإنسانية، فبعدد الحقائق السبعة الأصول التي اشتملت عليها البرزخية الثانية من جهة إجمالها وحاق اعتدالها تعيّنت مظاهر إنسانية صورية مزاجية عنصرية ومعنوية قلبية قابلة لاجتلاء التجلّي الثاني بجمعيته، واشتماله على جميع الأسماء الإلٰهيّة الأصلية الكلّية والجزئية مع أثر خفي من تميّز، والاختصاص بوصف ومعنى من هذه الحقائق السبعة الأصلية فيه عند ظهوره في مجلى واحد من هذه المظاهر الإنسانية، فظهر حكم ذلك الأثر الخفي في مشاهده وأذواقه المتعلّقة بطرف ولايته وفي إخباراته وإنباءاته وعمارة نشآته المتعلّقة بطرف نبوّته، وسمّي كل واحد من هذه المظاهر الكلّية الأصلية الإنسانية الكمالية خليفة وكاملاً وأولي عزم من شأنه الصبر والثبات في حاق الوسطية بين الحق والخلق ليأخذ المدد من الحق بحقّيته الظاهر حكمه

وأثره، ويعطي الخلق بخلقيته فلا يميل إلى طرف فيهمل حكم الطرف الآخر، ولا بدّ لكل خليفة كامل من ميزان كلّي من طرف الحقّ معتدل يحفظ حكم الوحدة والعدالة على طرف خلقيته التي يتعلق به جانب نبوّته في نفسه أولاً، وفيمن يأخذ المدد الوجودي الوحداني بوساطته ثانيًا؛ لأن لا تعتوره الأحكام الإمكانية والآثار المتكثّرة النفسانية والشيطانية يسمّى ذلك الميزان شريعة.

فإن كان ذلك الميزان ميزانًا قوليًّا كليًّا مشتملاً على ذكر جميع ما اشتملت عليه حقيقة هذا الكامل ووجوده من الأوصاف والأخلاق والمشاهد والأذواق على سبيل التكميل والتوصيل إلى جناب الجليل الجميل، إمّا من حيث إجمال حقيقته ووجوده الظاهر بصورته الإجمالية الإنسانية، وإمّا من حيث تفصيلها الظاهر بصور، ومن هو تحت حيطته حقيقةً ووجودًا من قومه الذين منهم الظالم، ومنهم المقتصد، ومنهم السابق؛ فذلك الميزان هو الكتاب العزيز المنزّل على كل خليفة كامل، وإن كان ذلك الميزان خاليًا جزئيًا بالنسبة، فهو شرع جزئي مضاف إلى كل نبيّ ورسول أصله ومنبعه ذلك الميزان القولي الكلّي؛ كما أن كل ما عدا الخلفاء الكاملين من الأنبياء والرُّسل كانت حقائقهم ووجودهم متفرّعة من حقائق الخلفاء الكاملين ومن وجودهم، فنسبة الخلفاء حقيقةً ووجودًا نسبة الأُصول والأجناس ونسبة كل طائفة من الرسل والأنبياء منهم نسبة الفروع والأنواع، وهكذا نسبة الأُمم إليهم ونسبة هذه الخلفاء الكاملين حقيقةً ووجودًا بالنسبة إلى حقيقة الحقائق التي هي الحقيقة الأحمديّة والبرزخية الأُولى، وإلى التجلّي الأوّل الذي هو باطن الوجود والنور الأحمدي نسبة الأنواع والأجناس إلى الجنس الأعلى الذي يقال له جنس الأجناس؛ ففي كل مدة سلطنة دورة من أدوار هذه المظاهر الفلكيّة والكوكبية ظهر خليفة من هؤلاء الكاملين، ولم يكن يتمّ وينتهي حكم سلطنة تلك الدورة حتى يظهر فيها ويكمل كل من كان وجوده وحقيقته من الأنبياء والرُّسل ومتابعيهم من فروع حقيقة ذلك الخليفة الكامل الذي كانت سلطنة الدورة مضافة إليه، ومن فروع وجود الكامل الكلّي كمالاً يناسبه، ولا بدّ من أن يظهر في مدة سلطنة دورة كل خليفة وأُولي عزم سبع مظاهر لهذه الحقائق السبعة الأُصول من حيث غلبة حكمها الاختصاصي على كل واحد من هذه المظاهر على مثال الأبدال السبعة في هذه الأُمّة المحمدية، إلّا أن هٰهنا نكتة لا بدّ من التنبيه عليها، وهي أن كل من كان مظهرًا للتجلي الثاني من حيث ظهور حكم اشتمال كل اسم أصلي من الأُصول

السبعة على الجميع مع أثر خفي من أحدها من حيث حاق البرزخية الثانية كان أُولي عزم كاملاً وخليفة للحق بلا واسطة وتجلّياته ذاتية، وكل من كان من السبعة التابعين لكل واحد منهم لكونه مظهر أحد هذه الأُصول السبعة من حيث ظهور حكم تميّزه واختصاصه الثابت في الحضرة العمائية كان خليفة بواسطة ذلك الكامل الذي هو تبع له وتجلّياته صفاتية أسمائية لا ذاتيّة، فكان لكل خليفة كامل سبع خلفاء غير كاملين، وهكذا الحكم في الأقطاب المحمّديين، فإذًا كل كامل خليفة ولا ينعكس، فتدبّر هذا تعرف الفرق بين مرتبة الكمال وبين مرتبة الخلافة، وتعلم أن الكمّل قليلون والخلفاء كثيرون، وأن بين كل كاملين ربما يكون خلفاء يقومون مقامهما لقرب مقام الخلافة من مقام الكمال، وغير ذلك من الأسرار التي لا يطّلع عليها إلا الندر من الكبار.

فإذا تمّ وكمل كمال الجلاء والاستجلاء التفصيليين المختصّين بالتجلّي الثاني، وانتهت سلطنة أدوار مظاهر تعيّناته التفصيلية برجوعها إليه ورجوعه بتلك الكمالات إلى أصله الذي هو التجلّي الأوّل، وانبعثت منه بحكم الانصباغ بتلك الكمالات حقيقة المحبّة الأصلية وميلها الذاتي إلى كمال استجلاء هذا التجلي الأول الذي قصصنا عليك نبأه آنفًا، وتوجّهت المفاتيح بحكم ذلك الانصباغ إلى تحقيق هذا الكمال، وتنزّلت إلى الرتبة الثانية وتوجّهت الأُصول والفروع المذكورة بكمالاتها الاختصاصية والاشتمالية بتبعيّتها، واجتمعت متوجّهة إلى ذلك من حيث مظاهرها الروحانية، وحينئذ عادت سلطنة الأدوار الجزئية ـ أعني أدوار السمٰوات السبع وأنجمها ـ إلى سلطنة الدورة العرشيّة المحددية الكلية الأصلية الوحدانية، وحكم اقتضائها الكلّي الإجمالي الجمعي الكمالي للمظهر الحقيقي الأكملي لحقيقة البرزخية الأولى الأصلية؛ كما أشير إلى عود السلطنة المذكورة بقوله ﷺ: «**إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السمٰوات والأرض**»[1]، يعني: يوم بدأ خلقهما كانت السلطنة للدورة العرشيّة الوحدانية الاعتدالية، واقتضاؤها كان وحدانيًّا، ومقتضاها أيضًا أمر وحداني اعتدالي، وهو العنصر الأعظم المجمل المرتوق الذي كان مادة السمٰوات والأرض، وهي وحدانية معتدلة بين حقائق

(1) رواه البخاري في صحيحه في أبواب عدة منها: باب ما جاء في سبع أرضين...، حديث رقم (3025) [3/ 1168]؛ ورواه مسلم في صحيحه باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال، حديث رقم (1679) [3/ 1305]؛ ورواه غيرهما.

العناصر الأربعة وتعيّناتها وتميّزاتها، وبعد فتق تلك المادة وتعيّن السمٰوات وأدوارها انتقلت سلطنة دورة الاقتضاء في كل وقت إلى واحد منها لحكمة في ذلك ذكرنا نبذة منها، ولأجل اختلافات أحكامها بحسب تفاوت قابليتها الجزئية ظهر التفاوت بالكبائس ونحوها في مقدار الزمان وعند انتهاء أدوارها في رجوع حكم التفصيل إلى الإجمال عادت سلطنة الأدوار إلى أصل الزمان الذي هو الدور العرشي، فبطلت الكبائس والنسيء وعاد حكم اقتضاء الزمان والدور إلى حكم الوحدة والاعتدال؛ فلا جرم حان زمان استجلاء التجلّي الأول الواحد الأحد الذي له أحدية الجمعية بين حكمي الواحدية والأحدية يتعيّن مزاج عنصر إنساني وحداني يكون مظهرًا للبرزخية الأولى، ولكن مظهرًا صوريًّا، وبتعيّن قلب من عين ذلك المزاج تقي نقي يكون ذلك القلب صورة معنوية للبرزخية.

ولما تسارعت المفاتيح باقتضاء الحركة الحبّية الأصلية وسرايتها فيها من حيث مظاهرها السبعة الأئمة الأسمائية وفروعها الكلّية بعد تحقّقها بكمالاتها الاشتمالية والاختصاصية، ومن حيث مظاهرها الروحانية بعد تحقّقها بكمالاتها الاختصاصية أيضًا، ومن حيث مظاهرها المثالية الكلّية أيضًا بكمالاتها الحاصلة لها وبحكم اقتضاء الدورة العرشية بسبب عود السلطنة والحكم الكلّي إليها ونفاذ حكمها الاعتدالي الوحداني، وسراية ذلك الحكم في باقي الأدوار بعد تحقّقها بكمالاتها الاختصاصية، فتوجّه جميع ما ذكرنا إلى تعيين المزاج الأعدل المحمّدي المذكور، فتعيّن وجوده من حضرة التجلّي الأول متنازلاً مارًّا على جميع المراتب وأحكامها وآثارها الوحدانية المعتدلة المتكاملة بحكم ظهور تلك الكمالات المذكورة بلا توقّف ولا تعويق، فظهر ذلك التجلّي الوجودي بصورة غذاء معتدل صورةً وحكمًا، وتناول ذلك الغذاء عبد الله وآمنة بأحسن وجه في أسعد وقت، واستحال إلى النطفة في أعدل زمان، وظهر أثر المحبّة الأصلية فيهما بصورة الشهوة في أكمل حالة ووجه، وصحّ الاجتماع واستقرار تلك النطفة المباركة الميمونة في الرحم في أيمن ساعة وأسعد طالع بحكم اقتضاء الدورة العرشية الوحدانية الاعتدالية وسلطنتها وسراية حكمها في جميع الأدوار كما ذكرنا، وقام كل واحد من الأسماء الإلٰهيّة من حيث مظاهرها الروحانية والمثالية والحسّية الفلكية والكوكبية من حيث كمالاتها الحاصلة لها جميعها برعاية ذلك المزاج الأكمل والأعدل، وتربيته في جميع أطواره وبعد تمام تسويته تعلّق الروح الأعظم الأقدم الأوحد الذي هو القلم الأعلى من

حيث نسبة ظهوره بصورة التفصيل في اللّوح بموجب أمر «اكتب ما هو كائن»، وتوجّه نحو العالم للإصلاح والتدبير والتربية بوصف الكلّي الجملي لهذا المزاج الأعدل المسوّى في أكمل وقت وأعدل ساعة.

ثم ظهر في أيمن الأوقات والساعات في عالم الحسّ وأضاء بنوره عند ظهوره العالم شرقًا وغربًا، كما أخبرت أمّه آمنة عن ذلك في حديث طويل، ثم تصدّى لتربيته من المهد إلى أوان بلوغه ذلك التجلّي الأول ومفاتيح الغيب سرايتها في الأسماء الكلّية والجزئية ومظاهرها كلّها، إلى أن حملته حرارة مطلوبيّته على التخلّي في غار حراء وأمرته إمارة محبوبيته بأن يتحقّق بسر إسراء ﴿سُبْحَانَ ٱلَّذِيٓ أَسْرَىٰ﴾ [الإسرَاء: الآية 1] حتى انتهى إلى ما انتهى من الكمال والأكمليّة التي ما فوقها رتبة ولا غاية ولا مبدأ ولا نهاية في النبوّة والرسالة والولاية، والحمد لله وحده على تلك الكفالة والكفاية وكمال العناية التي من أكملها نفعًا وأشملها حكمًا تعيّن ميزان قولي كلّي جمعي أكملي له هو الكتاب العزيز والقرآن الحكيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد المبين، والمتضمّن هذا الكتاب بيان شريعته العام الحكم الشامل النفع الجامع خلاصة جميع الشرائع المتصدّية لتكميل الهيئات البدنية؛ كالأفعال والأقوال، ومتضمّن أيضًا بيان دقائق علم الطريقة المتعلّق بها تكميل الهيئة النفسانية والروحانية؛ كتعديل الأخلاق ومعرفة آفات النفس ونحو ذلك، ومتضمّن أيضًا بيان علم الحقيقة الذي هو معرفة الحقّ تعالى وأسمائه الحسنى وصفاته العليا، فكان الظاهر والنازل من الغيب إلى الشهادة؛ كتابين أحدهما كتاب فعلي والثاني كتاب قولي.

أمّا الأوّل: فهو الكتاب المبين الظاهر بالقدرة والفعل وهو العالم، فكل حقيقة مفردة كلّية منه إذا اعتبرت من حيث انفرادها من لوازمها وتوابعها هي بمنزلة حرف، وإذا اعتبرت من حيث قابليتها الأصلية لإضافة الوجود إليها وقبولها ذلك باستعدادها كانت بمثابة اسم.

وإذا اعتبرت من حيث نفس قبولها ذلك بأثر الطلب الاستعدادي كانت بمنزلة فعل، وإذا اعتبرت مقترنة بالوجود بحكم تلك اللوازم المذكورة فأفادت معنى الخلقية والموجودية وحكم الغيرية كانت بمنزلة كلمة، وإذا أفاد ذلك الاجتماع معاني متناسبة دالّة على حقيقة واحدة؛ كإضافة الحياة والعلم والإرادة ونحو ذلك إلى تلك الحقيقة كانت بمثابة آية، وإذا أفاد ذلك مع جميع مرتبة من المراتب

الأسمائية أو الكونية إيّاها ودخولها في حكمها كانت بمنزلة سورة، وإذا أفاد ذلك مع اعتبار إحاطتها بجميع المراتب الأسمائيّة والكونية الكلّية والجزئية المندرجة في الرتبة الثانية والبرزخية المضافة إليها كان كتابًا مبيّنًا ومختصرع ومحمل صورته بالفعل آدم وجميع الخلفاء الكاملين وأولو العزم من الرسل قبل محمد صلّى الله عليه وعليهم أجمعين.

وأمّا إذا أفاد ذلك الاجتماع المحيط أحدية جمع مضافة إلى حقيقة الحقائق داخلة فيها الرتبة الأُولى والبرزخية الكبرى بحكم سرايتها في جميع المراتب بحيث لم يكن مشهودًا إلا لشاهد واحد ووارثه الحقيقي كان ذلك بمنزلة القرآن ومختصره ومجمل صورته الأجمع صورة محمد ﷺ.

وأمّا الكتاب الثاني القولي، فهو الكتاب الحكيم القولي المحكم بنيان كمال ذلك الكتاب المختصر الفعلي المذكور، وذلك متفصّل متنوّع بحسب الحقائق والأُصول المذكورة المشتملة عليها البرزخية الثانية، فللتجلّي الثاني من حيث أثر كل واحد منها نزول وله مظهر كلّي في نزوله ذلك، ومن حيث ذلك المظهر النزولي دور سلطنة كما ذكرنا، وله أي للتجلي الثاني عروج من نزوله ومظهر كلّي جمعي إنساني في عروجه، وذلك المظهر العروجي عين كل خليفة كامل ما عدا نبيّنا ﷺ، وله كتاب محكم بنيان كماله مبيّن له نقطة اعتداله في جميع حركاته وسكناته وأفعاله وأقواله وأحواله، بل أحوال متابعيه وقومه وآله، وذلك نحو صحف آدم وشيث وإدريس وإبراهيم وموسى وداود وعيسى عليهم السلام.

وأمّا القرآن الحكيم، فهو الجامع لأحكام جميع تلك الحقائق والأسماء الكلّية الأصلية السبعة الأئمّة أحدية جمع بحيث لم يظهر أثر من شيء ولم يغلب على شيء منها النازل ذلك الكتاب على المظهر الأحدي الجمعي لتلك الأحدية الجمعية وهو نبيّنا محمد ﷺ، وهو القرآن المحكم بنيان أكمليّته والمترجم والمبين عن حاق برزخيّته واعتداله في جميع أقواله وأفعاله وأوصافه وأخلاقه من صورته الإجمالية المحمدية والتفصيلية المختصّة بمتابعيه وقومه أولاً وآخرًا حتى قالت عائشة رضي الله عنها حين سُئِلت عن خلقه: كان خلقه القرآن، بيان خبير عليم بذلك حاصل لها ذلك العلم والخبرة من مشكاة تلك الحضرة الأحدية الجمعية النبويّة المحمدية صلوات الله وسلامه عليه أكمل صلاة وتحيّة وسلام.

فصـل

ثم اعلم أن الأسماء الذاتية والصفاتية الكلّية من جميع الوجوه كباطن الاسم الله والرحمٰن وظاهرهما ومفاتيح الغيب والأُصول المذكورة المشتملة كل واحد منها على الجميع، والأسماء الكلّية أيضًا من وجه دون وجه، كالأسماء الإلٰهيّة التي هي كالفروع لها المتبوعة كلّها الداخلة في عدد التسعة والتسعين، ثم في الثلاث مائة، ثم في الألف والواحد، ثم في عدد مائة ألف وعشرين ألفًا وأربعة آلاف المتعيّنة حقائق الأنبياء والرُسل ومن ذاق مذاقهم من الأولياء من حقائق تلك الأسماء المستند وجودهم إلى أعيان هذه الأسماء لكل واحد منها نقطة اعتدال جامعة جميع ما هو تحت حيطة ذلك الاسم الكلّي الجامع، بحيث إنه مهما مال ذلك الاسم عن تلك النقطة لم تبق له تلك الصورة الجمعية المعنوية ولا تسميته بذلك الاسم، بل أخذ اسم أحد جزئيّاتها الداخلة في حيطتها وظهر بصورته، فتلك النقطة الاعتدالية هي نقطة الولاية لقربها من أحدية الغيب المطلق، فإن الولاية مشتقّة في الأصل من الولاء والتوالي، وهو أن يحصل شيئان فصاعدًا حصولاً ليس بينهما ما ليس منهما، فكان في هذا معنى القرب، فاستعمل هذا اللّفظ في القرب المكاني والنسبي والديني وقولي[1] الأمور ونحو ذلك.

وفي لسان المحقّقين بمعنى القرب أيضًا، ولمّا كانت الأسماء كلّها تعيّنات التجلّي النفسي الرحمٰني المتنزّل لتحقيق كمال الجلاء والاستجلاء الذي مرّ حديثه كان لكل اسم من هذه الكلّيات المتنوّعة مظهر خاص في كل مرتبة من المراتب الكونية الروحيّة والمثالية والحسّيّة الفلكية والكوكبية، وآثار هذه الأسماء في عالم الكون والفساد متعلّقة غالبًا بأحكام هذه المظاهر وهيئاتها كتعلق المسبّبات بأسبابها، ولكل مظهر من هذه المظاهر نقطة وسطيّة اعتدالية هي قلب ذلك المظهر، فلا يظهر حكم وحدانية ذلك الاسم إلّا بذلك القلب وفيه، ولا يؤثر فيما تحته ولا يحكم عليه ولا يتوجّه إلى تكميله إلّا من حيث ذلك القلب ـ أعني النقطة المذكورة ـ والمظاهر الفلكية والكوكبية هي التي يتعلق ويتعيّن بها الزمان وأحكامه ومقتضياته.

---

(1) كذا بالأصل.

والزمان كما قدمنا يشبه أن يكون صورة للمرتبة الحسّية لكون كل واحد منهما ظرفًا ومحلًّا محتويًا على جميع المحسوسات، ولكل محل وظرف حكم وأثر ظاهر في الحال المظروف، بحيث إنه لا يظهر المظروف إلّا بحسب الظرف وحكمه كما بينا، وأحكام الزمان وآثاره متفاوتة الظهور بحسب تفاوت أحكام سلطنة الأدوار الفلكية والكوكبية.

فالنقطة الوسطية الاعتدالية الوحدانية من كل مظهر متعلق به حكم الزمان من مظاهر الأسماء الكلّية المتبوعة إنما هي حقيقة النبوّة، فإنها مرتفعة بعد انتهاء وحدتها عن سائر جهات ذلك المظهر، ولكونها مخبرة منبئة عن وحدة الاسم الذي كانت تلك الصورة مظهره.

والنبوّة إن اعتبرت مهموزة، فهي من الإنباء الإخبار، وإن اعتبرت غير مهموزة فهي من النبوّة ـ بفتح النون وسكون الباء ـ وهي الارتفاع.

ولمّا كان كل إنسان متبوع منسوبًا من حيث وجوده وحقيقته إلى اسم وحقيقة من تلك الأسماء والحقائق الإلـٰهيّة الكلّية المتبوعة بحيث يكون مبدؤه ذلك الاسم والحقيقة ومرجعه ومنتهاه عند رجوعه وعوده لا يكون إلّا إليهما، فمهما تخلّص من قيد الأكوان إمّا بالسلوك وإما بالجذبة متوجّهًا إلى ربّه، وعاد إلى أصله الذي هو عين اسم من تلك الأسماء المتبوعة، وتحقّق بالنقطة الاعتدالية الوحدانية التي هي عين الولاية حينئذ يكون ذلك الإنسان المتحقّق بتلك النقطة وليًّا مقرّبًا، ثم إذا عاد هذا الإنسان المتبوع الولي إلى المراتب الكونية ونزل وتحقّق بالنقطة الاعتدالية الزمانية ليرتفع بذلك النزول فيها أو لينبىء عن حقيقة وحدة ذلك الاسم وعدالته كل من كان وجوده وحقيقته منتسبة إليه وإلى ذلك الاسم الظاهر السلطنة ومنتشئة منه حتى يظهروا بجميع أحوالهم وأقوالهم وأفعالهم على وفق اقتضاء ذلك الاسم وأحكامه وآثاره بحسب ذلك الزمان وحكم سلطنة معينة.

فإن كان خليفة كاملاً يكون إنباؤه بالكتاب الحكيم المختصّ به، وإن كان ممن هو دونهم كان إنباؤه بشرع يتعبّد به هو لنفسه، أو يتعبّد به كل تابع له بحكم إذن عالم بالإخبار والإنباء لكل من ينتسب وجوده إلى ذلك الاسم المنسوب إليه وجود ذلك النبيّ.

فإن أمر هذا النبيّ بالدعوة لقوم مخصوصين وبتبليغ ما شرع له إليهم بحكم الأمر، فتلك الدعوة والتبليغ هي الرسالة الخاصّة، وذلك المأمور هو الرسول المخصوص بقوم مخصوصين كسائر الرسل قبل محمد ﷺ، وإن أمر بالدعوة والتبليغ عامًّا إلى كافة الخلق فتلك رسالة عامة، والمأمور هو الرسول العامّ كنبيّنا محمد ﷺ، فالنبيّ إذن صاحب إذن إلٰهي، بمعنى أنه مأذون في التبليغ لا مأمور، والرسول صاحب أمر، أي مأمور بالدعوة والتبليغ، والولي أيضًا صاحب إذن خاص؛ إذا كان منتهيًا صاحب مقام التوقيف أو صاحب إذن عام في التصرّف إذا كان متوسّطًا صاحب مقام التصريف.

ثم إذا نزل الوليّ إلى المراتب الكونية ولم يظهر في تلك النقطة الاعتدالية المظهرية المسمّاة نبوّة، بل نزل في طرف من أطرافها وحواليها لم يكن ذلك نبيًّا ولا رسولاً، وبقدر قربه في ظهوره في المراتب والمظاهر الكونيّة من تلك النقطة الاعتدالية يكون حظّه تمامًا من الدعوة والتمكين في المحمديّين، ولما كان نزول التجلّي ومروره على المراتب الإلٰهيّة والكونية ما بين إجمال وتفصيل، أو قل بين جمع وتفرقة كما قررنا أن التعين والتجلّي الأول له الوحدة والجمع والإجمال الحقيقي، وكان لذلك الإجمال والجمع تفصيل نسبي هو اعتبارات الواحدية المندرجة فيها، ولذلك التفصيل النسبي جمع وجملة هي عين التعيّن والتجلّي الثاني الواحدي، ولهذا الجمع والإجمال أيضًا تفرقة وتفصيل هي كثرة المعلومات والكثرة النسبية الظاهرة بالأسماء الإلٰهيّة، وجمع هذه التفرقة وجملة هذا التفصيل حقيقة القلم الأعلى، ووجوده وتفرقته وتفصيله حقيقة اللوح المحفوظ بما اشتمل عليه من الأرواح والملائكة والروحانيّات، وجمع هذه التفرقة وجملة تفصيلها العين الهبائي، وتفرقته وتفصيله العرش والكرسي وجميع الصور المثالية، وجمع ذلك وجملته العنصر الأعظم وتفرقته وتفصيله الأركان والسمٰوات والمولدات بجميع صور أجناسها وأنواعها وبعض أشخاصها، والجمع الحقيقي والإجمال الغائي لهذه التفرقة والتفصيل صورة آدم عليه السلام، وتفرقته وتفصيله من حيث كلّيات ما كان معناه وصورته جامعًا له إنما كانت حقائق الخلفاء والكمّل وكل نبيّ ورسول، بل كل واحد منهم جمع وإجمال لتفرقة من هو تحت حيطته من قومه قابلاً كان أو آبيًا وصورة جمعية الجميع واحدية جمع تفرقتهم الكلّية وجملة تفصيلهم الحقيقية تابعهم ومتبوعهم إنما كان الصورة المحمّدية الأكمل ومعناه وحقيقته الأجمع ﷺ، وتفرقة

هذه الأحدية الجمعية حقائق الكمّل والخلفاء والأقطاب والأبدال ومن كان داخلاً تحت حيطة كل واحد منهم من هذه الأُمّة المحمدية، غير أن آدم عليه السلام لما كان صاحب هبوط ونزول لا جرم كان مظهرًا جامعًا لجميع الأسماء الإلٰهيّة المتعيّنة في المرتبة الثانية عند تنزّل التجلي الوجودي الباطني إليها لتحقيق كماله الأسمائي المشروط بشرط التميّز والتكثّر، فلهذا كان أصلاً جامعًا وجمعًا حاويًا لتفرقة جميع الصور الإنسانية المتعين بها حكم الآخرية؛ كما ورد في الخبر: «إن الإنسان آخر موجود خلق»[1]، ولهذا كان مأمورًا بالهبوط من الجنّة التي فيها من معنى ستر الكلّ والمجمل للأجزاء والتفاصيل، وعُلّم علم الأسماء التي هي متعيّنة في المرتبة الثانية التي هي رتبة ظاهر الحقّ تعالى دون علم الأسماء الذاتية اللازمة للمرتبة الأُولى التي هي رتبة باطنه عزّ وجلّ، وتلك الأسماء الذاتية هي مسمّيات حقيقية لهذه الأسماء التي علمها آدم مختصّ علمها بالحضرة المحمديّة صلوات الله عليه.

ولما كان كل خليفة كامل، وما كان تحت حيطتهم من الأنبياء والرسل وقومهم كلّهم تفرقة لجمع آدم في نزوله كان حكم النزول والهبوط من الإجمال إلى التفصيل الحاصل بهم لتحقيق كمال الجلاء والاستجلاء المتعلق بهما الكمال الأسمائي من آدم ساريًا فيهم وظاهرًا بهم؛ فلا جرم كل إنسان متبوع منهم تخلّص من قيود المراتب والمظاهر الكونية وتحقّق بنقطة اعتدال اسم كان مستند وجوده إليها أولاً، ثم عاد متنزّلاً إلى المراتب ومتلبّسًا بأحكام مظاهرها لأبدان يظهر في نقطة ذلك المظهر التي هي نقطة النبوّة ومعيّنة حكم الزمان ومقتضاه فيهم حتى يظهر أحكام وحدة ذلك الاسم في نفسه، وفيما يصدر عنه ويظهر فيه من الحركات والسكنات الفعلية والقولية والخلقية والحالية، وفي كل من يكون تبعًا له وتحت حيطة حقيقته من قومه على وفق اقتضاء حكم ذلك الزمان إلى أن يتمّ ظهور كمالات جميع الأسماء الكلّية المتبوعة؛ فلا جرم من لدنّ آدم إلى محمد ﷺ كانت النبوّة ظاهرة، والولاية مخفيّة مندرجة فيها لسلطنة حكم المظاهر في النزول واختفاء الأسماء بمظاهرها، وغلبة حكم تلبّسها على تجرّدها.

وأمّا نبيّنا ﷺ كان صاحب صعود وعود ورجوع؛ لإشارة قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ [القَصَص: الآية 85]، يعني على مفهوم

(1) هذا الخبر لم أجد لفظه فيما لديّ من مصادر ومراجع.

أهل الفهم والتحقيق أن الذي أنزل عليك الأمر مجموعًا كلّه حقًّا وخلقًا مجملاً ومفصّلاً حتى كنت أنت بحقيقتك ووجودك ومعناك وصورتك أحديّة جمع ذلك المجموع كتابًا فعليًّا وقوليًّا لا بدّ أن يردك إلى أعلى معاد وأعظم مرجع هو جناب ربّك الذي هو منتهى الكل على ما قلنا: ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿٤٢﴾﴾ [النّجم: الآية 42]، فكان مظهرًا جامعًا للأسماء كلّها الذاتية منها والصفاتية الثابتة في الرتبة الأُولى مجملة، وفي المرتبة الثانية مصوّرة مفصلة، ولمظاهرها كلّها من حيث نقطة اعتدال كل واحد في تنزل نوره ﷺ، ومروره على جميع المراتب، إلى أن أظهر بهذه الصورة الأكمليّة المحمدية ﷺ، فكان جملة لما تفصّل من آدم صورةً ومعنًى؛ كما كان آدم جملة لتفصيل العالم صورةً ومعنى أيضًا لينصبغ كل واحد منها من حيث هذا المظهر الأحدي الجمعي الكلّي بصبغة الكمال الذاتي، فيشتمل بذلك كل واحد على الكل بلا ظهور أثر شيء من قبل التميّز والاختصاص أصلاً بعد انصباغه بالكمال الأسمائي والحكم التميّزي الاختصاصي ورجوعه بذلك إلى الحضرة التي هي المنتهى، فكان اجتماع حقيقة الولاية مع حقيقة النبوّة فيه على السواء، بحيث لا يغلب حكم أحديهما على الأخرى غالبًا، وإليه الإشارة بقوله: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [الأحزاب: الآية 45].

وأحيانًا تغلب الولاية على النبوّة فيه؛ كما قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [الفَتْح: الآية 10]، وقوله: «**إن لي مع الله وقتًا لا يسعني فيه ملك مقرّب ولا نبيّ مرسل**»، ووقتًا يغلب حكم النبوّة على حكم الولاية فيه، بدليل قوله تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُم﴾ [سَبَا: الآية 46]، وبقوله: ﴿وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأحقاف: الآية 9].

ولمّا كان ﷺ صاحب عود ورجوع وعروج؛ كما أن آدم كان صاحب هبوط ونزول، لا جرم انتهى حكم النزول إليه، والنبوّة لما كانت متعلّقة بالنزول بحسب مقتضى سلطنة الأدوار الجزئية والكلية ليتبين ما يتعلق به الكمال الظاهر المناسب لذلك الزمان، وقد تمّ وحصل وفرغ من ذلك؛ فلا جرم ختم به النبوّة، فلا نبيّ بعده أصلاً، وظهرت النبوّة فيه مع ظهور الولاية على السّواء بحكم تحقّقه بحقيقة السوائيّة في الأصل، بل كانت حقيقته عين السوائيّة بين الأول والآخر والظاهر والباطن، بلا ميل وغلبة ومغلوبية أصلاً كما قدمنا، ثم اشتقت الولاية منه وظهرت متميّزة عن النبوّة فيمن كان أقرب منه ﷺ.

ولما تعيّن هذا الاشتقاق المعنوي استدعى هذا المعنى صورة في عالم الحسّ، فسرى حكم هذا الاستدعاء في بعض قومه حتى طلب معجزة انشقاق القمر حسًّا منه ﷺ، فدعا وأثر بحكم ولايته فانشقّ القمر ظاهرًا، وتمّ ظهور ذلك المعنى بهذه الصورة.

وكما أن كلّيات تفرقة جمع صورة آدم عليه السلام كانوا خلفاء وأنبياء ورسلاً مندرجة فيهم الولاية لكونهم أصحاب نزول، فكذلك تفرقة جمع معنى محمد ﷺ وصورته بواسطة من تعيّن لمظهرية ولايته ﷺ كلّهم كانوا أولياء وأقطابًا مندرجًا حكم النبوّة في ولايتهم؛ لكونهم أصحاب عود ورجوع على حكم جمعهم، وكلهم الذي هو العين المحمدي ﷺ صورةً ومعنًى.

وبعد تحقّق كل اسم من الأسماء المتبوعة الكلّية المتعيّنة والمنفصلة في المرتبة الثانية الأُلوهية بكمالاته الاختصاصية عند تنزّل جميعه في ضمن التنزّل والتجلّي الثاني، وعودها بتلك الكمالات إلى البرزخية الثانية من حيث كل خليفة ونبيّ ورسول، ثم بتنزّله في ضمن التجلّي الأول وتبعية أسمائه الذاتية متوجّهة إلى ظهور المزاج الأجمل، وتعين الروح الأكمل والقلب الأعدل المحمدي ﷺ الحامل لذلك التجلّي الأول الذي هو نوره أولاً، ولأسمائه الذاتية ولتحقّقه ﷺ بالكمال الذاتي صار لكل اسم من هذه الأسماء الكلية المتبوعة عود ورجوع آخر أكمل وأعلى من عودهم الأول من جهة المعاد والمرجع، وذلك الرجوع من حيث مظهر أو مظاهر إنسانية من هذه الأُمّة المحمدية المسمّى كل مظهر بوَليّ أو مقرب أو عارف أو محقّق أو بدل أو وتد أو إمام أو قطب أو غوث يعمّ جميع أسمائهم اسم الولي، كما كان في العود الأوّل يسمّى كل مظهر بخليفة وأولي عزم من الرسل رسول ونبيّ، ويعمّ جميع أسمائهم النبيّ، فكان على قلب كل خليفة ورسول ونبيّ ولي واحد أولياء من المحمديين، وعلى قلب كل كامل كامل، وعلى قلب كل سبعة من توابع كل خليفة كامل منهم سبعة أبدال تابع للقطب من المحمديّين، وعلى قلب الخاتم خاتم كما ورد في بعض الأخبار الغريب نصّ على ما قلنا.

ولما كان الكتاب القرآني المحمدي أجمع الكتب بل شامل معنى جميعها لكونه ترجمة معاني حقيقة الحقائق الإلٰهيّة والكونية وترجمة أحوالها وترجمة أحكام تفاصيلها وأحوال تلك التفاصيل في تنزّلها أولاً لتحقيق الكمال الأسمائي، وثانيًا

لاستجلاء كمالها الذاتي من حيث مظهر كامل جامع إجمالي، ومن حيث مظاهرها التفصيلية التابعة لذلك المظهر الجامع الذي هو الصورة المحمدية ﷺ، ومتضمّن أيضًا ترجمة أحكام ذلك المظهر الأكمل الوحداني المحمدي، وترجمة أحواله وأخلاقه وبيان طرق ظهوره بوصف الكمال، وترجمة أحوال تفاصيله ومتابعيه وأخلاقهم، وبيان طرق وصول كل واحد منهم إلى كماله المختصّ به، ومتضمّن أيضًا بيان وضع شريعة كاملة جامعة حافظة اعتدال جميع ما ذكرنا من الحقائق والمظاهر، ووحدة التجلّي الأول وأسمائه في تنزله لذلك الاستجلاء المذكور؛ فلا جرم كان هذا الكتاب والشريعة معنيين بحكم جمعيتهما التامّة وبيانهما الكامل الشامل الكافي عن وضع كتاب آخر أو شرع بالنسبة إلى كل مظهر اسم كلّي من تلك الأسماء الكلّية المتبوعة، فإنه بموجب ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: الآية 38] كان القرآن جامعًا جميع الطرق والأحكام ومشتملاً على كل أمر كلّي أو جزئي يقع في الوجود من الأزل إلى الأبد؛ لكونه متعيّنًا من التعيّن والتجلّي الأول الجامع جميع الأحكام الأزلية والأبدية، فيفهم ويستنبط ويستخرج من عباراته وإشاراته ودلالاته ومفهوماته كل إمام مرشد منوّر عقله أو قلبه أو روحه أو سرّه بنور الإيمان والشرع، أو نور الهداية الخاصّة، أو نور الشهود دقائق علوم الشريعة وعلوم الطريقة وعلوم الحقيقة، ويهدي بذلك من يكون تابعًا له خصوصًا، ولكله عمومًا، ولاطّراد حكم ما قررنا أن كل مجمل وجمع لا بدّ له من تفصيل وتفرقة، ولا بدّ لذلك التفصيل والتفرقة من جملة جامعة هي فَذْلَكَ ذلك[1] ومجموعه كما كان آدم عليه السلام جملة، وفذلكا لتفصيل العالم وتفرقته مع أنه جمع لتفرقة الخلفاء والكمل والأنبياء والرسل من نبيّه، وكان محمد ﷺ جملة ذلك التفصيل والتفرقة الآدمية، وفذلك ذلك التفصيل الإنساني فختم به نبوّتهم لهذا المعنى أنه ﷺ مع من تميّزت ولايته فيه من النبوّة المحمدية صورتا جمع لتفرقة الخلفاء والأولياء وجميع متابعيه ينبغي أن تظهر آخر الأمر لهذه التفرقة صورة جملة، وفذلك يختم به ولايتهم ليكون الآخر نظيرًا للأول، وهذا الخاتم ينبغي أن يجمع بين حكمي النشأتين ويظهر به وفيه آثار العالمين الدنيوية والأُخروية، فيتمّ به حكم القطابة والخلافة والكمال في هذه النشأة الدنيوية، ويكون تفرقة جمعيّته وتفصيل إجماله

(1) فَذْلَكَ حسابه أنهاه وفرغ منه، مُختَرَعَة من قوله إذا أجمل حسابه: فَذْلَكَ كذا وكذا، والمراد بها هنا نهاية أو ختام. (القاموس المحيط).

فصـل

اعلم بعد تذكر ما سبق به التقرير أن وجود كل شخص إنساني أو غيره مستند إلى اسم كلّي أو جزئي من الأسماء الإلٰهيّة، وبعد تعيّنه بماهيته وتنزّله مارًّا على المراتب الإلٰهيّة والكونية وتشخّصه في مرتبة الحس محتاج في كل آن إلى مدد وجودي يرجح جانب بقاء ذلك الشخص على فنائه الذي هو من مقتضى عدمية ماهيّته ووصول هذا المدد دائمًا مع الآنات عبارة عن الخلق الجديد على لسان الشرع في قوله تعالى: ﴿بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [قَ: الآية 15].

ومثال ذلك الترجيح والاقتضاء العدمي تحليل الغذاء مع الآنات وقيام بدل ما يتحلّل مقامه، وكذا دهن السراج في الفتيل والأسماء متفاوتة الدرجات في سعة الدائرة وكمال حيطتها وضيقها ونقصانها وكلّيتها وجزئيتها وجنسيتها ونوعيّتها، وأن لكل اسم مظهرًا خاصًّا فلكيًّا وكوكبيًّا ولكلّيات هذه المظاهر غلبة ومغلوبية بحسب سلطنة أدوارها؛ فلا جرم متيّمًا قدر تعين وجود شخص إنساني من حضرة اسم في زمان غلبة حكم مظهر اسم كلّي بحكم سلطنة دورته، فإن كان ذلك الاسم الذي تعيّن منه وجود هذا الشخص الإنساني اسمًا كليًّا من الأُصول الأئمّة السبعة يتنزّل ذلك الوجود بحكم اقتضاء الحركة الحبّية الأصلية وسرايتها في الأسماء الكلّية ومظاهرها وتوجّهاتها واجتماعاتها على وفق اقتضاء سلطنة دورة مظهر ذلك الاسم الكلّي، فيمر على جميع المظاهر والمراتب بلا توقف ولا تعويق في شيء من المراتب والمظاهر، بل أحدي السير فيبدأ بصورة الغذاء يتناوله الأبوان على أعدل وجه، ويستحيل إلى النطفة بلا مانع، ويتّفق اجتماعها فيستقرّ في الرحم، ثم تتطوّر في الأطوار فيه بلا عوائق بحكم إمداد جميع الأسماء من حيث مظاهرها جميعها إيّاه وتربيتها له إلى أن تولد، وبلغ مبلغ الرجال وأهل الكمال وصار مظهرًا لما استند إليه وجوده أولاً.

وأمّا إذا كان الاسم جزئيًا يتنزّل الوجود المتعيّن منه في المراتب لكن مع تعويقات وتوقّفات في طريق تنزّله بسبب اختلافات اقتضاءات الأسماء الجزئية المتقابلة واختلافات أحكام مظاهرها الفلكية والكوكبية، وذلك مثلاً بأن تقتضي اسم

جزئي تعيّن وجود إنساني من حيث مظهر تشكّلي أو اتّصال فلكي أو كوكبي، فتكون بحكم ذلك الاقتضاء صورة نبات أو حيوان مقدّر تكون صورة مزاج هذا الشخص الإنساني منهما أو من أحدهما، فيقتضي اسم آخر مما يقابله ويخالفه في الحكم فسادهما، فيرجع كل واحد منهما إلى أصله أو بسائطه، ثم يقتضي مرة أخرى بحكم مظهر آخر تعيّنًا، ويقتضي مخالفه خلافًا، فربما يتّفق ذلك مرارًا لشخص واحد، فيتعوّق ويتوقّف تعيّن وجوده ومزاجه لهذا المعنى، إلى أن يتفق خلاصه مرة من أحكام هذه التعويقات، فيتعيّن آخر الأمر ويظهر وكل واحد من أحكام هذه التعويقات محدث في نفس هذا الشخص الإنساني ومزاجه غلبة أحكام إمكانية وآثار طبيعية، وموجب إعراضه وغفلته عن موجده الحق تعالى وتقدّس وعما منه من الشرع والأمر والنهي والأُمور الأُخروية ومستلزم حجبًا مظلمة وقيودًا محكمة وأوصافًا وأخلاقًا منحرفة غير ملائمة لسرّه الوجودي، وروحه الروحاني، وقلبه الوحداني، ونفسه ومزاجه الحيواني حائلة بينها وبين أصلها ومبدئها وطريق وصولها إلى كمالها الحقيقي، وجميع الأهواء والميول الطبيعية والشهوات والتعشّقات الحسّية والوهمية والآمال والأماني وغلبة أحكام الأوهام والهواجس والظنون والتسويلات والتسويفات النفسانية والشيطانية والظهور بصفة الحقد والحسد والحرص والإمساك حتى الميل إلى العلوم الغير النافعة التي استعاذ منها النبيّ ﷺ في دعائه بقوله: «**اللّهم أعوذ بك من علم لا ينفع**»[1]، وحتى العقائد المنحرفة الغير المطابقة والحرف والصنائع الغير اللائقة وأمثال ذلك كلّها من أحكام هذه التعويقات، وكل واحد من هذه النقائص مختصّ بنوع من هذه الأحكام، وتقرير ذلك يطول.

وترتّب فتح بعض السالكين على مشاق المجاهدات والمكايدات والرياضات دون بعض مبني على تفاوت تلك الأحكام في القلّة والكثرة والشدّة والضعف، وكذلك سرعة تنبّه بعض الناس ورجوعه من أحكام العادة إلى ملازمة أداء حقوق العبادة، وبطء ذلك وتوقف بعض السالكين في بعض المقامات والأحوال وسرعة تعدّي بعضهم من مقام وحال إلى ما فوقه جميع ذلك من أحكام هذه التعويقات

(1) رواه مسلم في صحيحه، باب التعوّذ من شرّ ما عمل...، حديث رقم (2722) [4/ 2088]؛ والحاكم في المستدرك، كتاب العلم، حديث رقم (356) [1/ 185]؛ ورواه غيرهما.

ومعرفتها على الحقيقة، ومعرفة خواص كل واحد منها وآثارها في كل سالك ومعرفة ما يزيل كل واحد من هذه الأحكام وما يضادّها بالنسبة إلى كل سالك من الأقوال والأذكار والأعمال القلبية والقالبية مختصّة بعالم صاحب بصيرة نافذة مؤيّد بشهود محقّق وعلم يقيني بمراتب الخلق وأسماء الحق، واقف على أسرار المنازل والمقامات لتحقّقه بها صورةً ومعنًى؛ كالأنبياء والرسل وكبار الأولياء والمشايخ، فإن كل من قصد باب قرب الحقّ تعالى لا بدّ له من رفع هذه الحجب وإزالة هذه الأحكام، وكما أن التعيّنات والتشكّلات والاتّصالات الفلكية والكوكبية من جهة أنها مظاهر لأسماء الحق وصفاته لها آثار وأحكام في عالم الكون والفساد لتبعيّته لها، كذلك الحركات الإنسانية التي هي كالتشكّلات والاتّصالات القولية والفعلية من حيث أعضاء الإنسان وقواه التي كل واحد منها مظهر أيضًا لاسم إلٰهي لها آثار وأحكام في الأفلاك وما فوقها لتبعية حقيقة العالم لحقيقة الإنسان في الأصل، وإزالة تلك الأحكام التعويقية من جملتها، ومنها أيضًا أكثر الصور البرزخية والجنانية والحجبية، فاعلم ذلك.

وعلى العموم، فالشريعة هي المعينة لبعض تلك الأقوال والأفعال والحركات والسكنات، المزيلة لبعض حُجُب أحكام التعريفات المذكورة والعوارض الطارئة على الفيض الوجودي بقوّة الوحدة والعدالة السارية من الأمر الإلٰهي، ونهيه في تلك الأفعال والأقوال المشروعة، وعلى الخصوص علماء الطريقة والحقيقة الذين هم كبار المشايخ وأطباء تلك العلل والأمراض المعنوية، فإنهم بنفوذ بصائرهم يشاهدون تلك الأمراض في كل طالب، ويعالجون كل مرض بعقاقير ومعاجين من الأذكار والأعمال والرياضات والمجاهدات والمكابرات ومخالفات النفوس في ترك الاختيار والزهد والتجريد والتفريد ونحو ذلك مما يضادّ كل واحد منها لكل واحد من تلك الأمراض الحاصلة في نفس هذا السالك الساري أثرها إلى روحه وسرّه، إلى أن تزول الأمراض ويظهر اعتدال المزاج المعنوي الذي هو القلب الوحداني الاعتدالي، فإن ملازمة الأحكام الشرعية بمثابة ما يحفظ به الصحة من الشراب والغذاء في الطب الصوري، وعند غلبة كيفية وخلط من الأخلاط وثوران مادة من المواد لا ينفع الاقتصار على ما يحفظ به الصحة والعدالة في المزاج، بل لا بدّ من استعمال أدوية تضادّ بالخاصية لما كان سببًا للمرض من المادة والخلط إلى أن تتكافأ وتتعادل الأخلاط، وحينئذ يصح أن يقتصر على ما به يحفظ الصحة، وهكذا

غلبة أحكام النفس والحجب المذكورة هي الأمراض المزمنة، فلا بدّ من استعمال العقاقير والمعاجين القولية والفعلية والحالية والخلقية حتى تظهر الصحة والعدالة بظهور الحقيقة القلبية، وحينئذ يصح الاقتصار على ملازمة الأحكام الشرعية لحفظ الصحة على هذا القلب بحكم أثر الوحدة والعدالة السارية في الأحكام الشرعية من الأمر الوحداني الآتي بيان حقيقته، وكيفية تعيّنه عن قريب إن شاء الله تعالى.

فعلى هذا يكون أهم المهمات للسالك الطالب وأعلى المطالب وأولى الأسباب والشرائط في سلوكه حصول شيخ مرشد وأصل عالم بالعلوم الثلاثة: الشريعة والطريقة والحقيقة بصير عارف بحقائق الأمراض النفسانية والأدوية المزيلة لها ودقائق شهوات النفس وشرهها الخفي في كل شيء مندوب أو مباح، فإن السالك بنفسه الواقع في مرض جهله وغفلته وأنواع الأمراض المذكورة آنفًا هو بمثابة مريض غير خبير بحقيقة مرضه وعلاجه، فيعالج مرضه بهواه، وشهوته عن جهل به وبسببه وبما يضادّه من الأدوية، فلربما توهم شيئًا بأنه دواء، وفيه يكون حتفه والذي نشاهده من بعض من ظنّ أنه من السالكين العارفين معجبًا بنفسه مدّعيًا بوهمه أنه ذاق وشرب شرابًا من الشهود، ولم يشمّ رائحة ولا ذاق قطرة منه، ومظهرًا عرفانًا كسبيًّا ظنّه كشفيًّا شهوديًّا وموحدًا ناقصًا يخال الإباحة توحيدًا، والزندقة معرفة حقيقية، حتى ظنّ بعضهم وادّعى أنه مهدي أو عيسى أو قطب أو بدل أو نحو ذلك، وجميع ذلك من نتائج السلوك بنفسه من غير شيخ مرشد، والظنّ بأن الخلق والرياضة والاشتغال بالذكر بشهوة النفس وإراداتها واختيارها نافع أو موصل إلى حضرة من حضرات الحقّ تعالى وجلّ جناب الحق عن أن يكون موردًا لكل وارد، أو يطلع عليه إلّا واحد بعد واحد، يعني واحدًا في نفسه بفناء أوصافه عنه بعد واحد، يعني على متابعة واحد لا يقع قدمًا في سيره إلّا بعده، وبمتابعة قدمه، فكان داء السالك بنفسه من حيث دواؤه وحتفه في عين علاجه أعاذنا الله وسائر الصادقين من شرور أنفسنا وظنونها المردية وأوهامها المطغية، آمين رب العالمين.

فصل

وبعد ما تفهمّت أن أصل انتشاء الأسماء الإلٰهيّة والحقائق الكونية إنما كانت حقيقة الوحدة بباطنها الذي هو عين حقيقة الحقائق في المرتبة الأُولى وبظاهرها

الذي هو البرزخية الثانية الثابتة في المرتبة الأُلوهية، فكانت سارية بحكم كلّيتها ووسطيتها وجمعيتها في كل اسم إلـهي لتحفظ جمعيّته بين وحدته الحقيقية وكثرته النسبية، وفي كل حقيقة كونية لتحفظ وسطيّتها بين الوجوب والامتناع، ولظاهر هذه البرزخية حكم إجمال وحكم تفصيل، فحكمه الإجمالي هو حقيقة كل خليفة كامل على سبيل البدل، وبحكمه التفصيلي المسمّى بالعماء حقائق سائر الأناسي منتشئة منه وثابتة فيه ما بين مائل إلى وسطه، وغلبة حكم عدالته، فكانت حقائق سائر الأنبياء والخلفاء والرسل من المتقدمين ومن المحمديّين الغير الكمّل من الخلفاء والأولياء المؤمنين متفاضلة بحسب القرب من حقيقة عدالته البرزخية المذكورة، وبحسب البعد منها، وما بين مائل إلى طرف الإمكان وحكم كثرته جدًّا، فكانت حقيقة الكفار والمنافقين منتشئة منه وثابتة فيه.

فاعلم أن المزاج العنصري الأعدل المحمدي إنما هو صورة البرزخية الأُولى، لكن من حيث ظهور أثر الجمعية الواحدية فيها وقلبه الأكمل والأشمل صورة حاق وسطية هذه البرزخية الأُولى وأحدية جمعها بين الواحدية والأحدية، ومزاج سائر الكمل والخلفاء وأُولي العزم من الرسل والأقطاب من الأولياء المحمديين هو صورة البرزخية الثانية، لكن من حيث تفصيلها المسمّاة بالحضرة العمائية وقلوبهم الكاملة الشاملة صورة عين البرزخية الثانية من حيث إجمالها ووحدتها.

وأما أمزجة غير الخلفاء والكمل، فهي صور آثار هذه البرزخية الثانية التفصيلية العمائية، لكن من حيث ميلها إلى الجنبة الإمكانية ما بين أدنى وأضعف ميل، فتكون أمزجة الأنبياء والأولياء والمؤمنين والموحدين أقوى وأتم ميل، من أمزجة الكفار والمنافقين. وأما قلوب غير الكمل، فهي صور أثر جزئي من هذه البرزخية الثانية الإجمالية الكلّية الساري بجمعيّته وعدالته في كل اسم وحقيقة إلـهيّة أو كونية.

وإذا تذكّرت وتدبّرت هذا التمهيد، فاعلم أنه لما تنزل أثر النفس الرحمٰني من أعلى المراتب الكونية إلى أدناها التي هي الرتبة الحسيّة، ومن أعلى هذه الرتبة أيضًا إلى أقصاها التي هي الأرض وما تركّب منها وفيها إلى التركيب العنصري الإنساني، ففي كل مرتبة ظهر في تنزله تلبس بلباس مناسب لها، ففي الرتبة الأُولى الكونية تلبس بلباس مظهر روحاني وظهر بخصائصه وأحكامه، وفي الثانية بلباس

مظهر آخر مثالي، وظهر بخواص ذلك اللّباس وأحكامه وآثاره، وفي الثالثة بلباس مظهر حسّي وبدا بأوصافه وآثاره وخواصه، وفي كل رتبة ظهر لم يكن مجلى تنزّله إلا أثر من تلك البرزخية التي هي على الحقيقة قلب تلك الصورة التي تلبس بها ذلك الفيض النفسي الروحاني.

ولهذا الفيض أيضًا قلب وحداني جامع لما اشتمل عليه من تفاصيل آثاره وصفاته، وحقيقة هذا القلب الوحداني ثابتة مركوزة في كل واحد من المظهر والظاهر الملتبس بأحكام المراتب والصور الروحانية والمثالية والحسّية، وهو الذي قامت به الفطرة الأصلية التي فطر الخلق عليها حتى يسبّح كل شيء بحمد ربّه ويعلم صلاته وتسبيحه.

ولما ورد المدد الوجودي على كل ذرة ترابية مطيعة مجيبة بجواب بلى وأتينا طائعين بالفطرة لتعيين مزاج عنصري في عرض الاعتدال الإنساني مارًّا على المراتب الكونية متلبّسًا بصورها وأحكامها كما ذكرنا، حتى بدا بصورة غذاء، ثم استحال نطفة في الأبوين إلى أن ظهر مستقرًّا في الرحم، ثم تطوّر في الأطوار فيه حتى تمّت تسوية مزاج إنساني، ثم ظهر من باطن القلب الصنوبري من أثر الحرارة الغريزية الحاصلة في سويداء بخار لطيف قابل بنسبة اللّطافة لقوة الحيوانية المسمّى ذلك البخار بها روحًا حيوانيّة، ثم نفخ عند ذلك من الروح الروحانية أثر روحاني معنوي تدبيري في ذلك بواسطة أو غير واسطة نفخًا معنويًّا، فكانت نفسًا إنسانية حيوانية، وباين بذلك الأثر الروحاني سائر الأرواح الحيوانية، إلّا أن آثار ذلك الأثر الروحاني المتعيّن من العالم العلوي الوحداني بأوصاف وحدته وعدالته ونزاهته صارت مغلوبة في آثار هذه الروح الحيوانية وأوصافها المتكثّرة الإمكانية بحكم اقتضاء مرتبة الحسّ وسلطنة الطبيعة فيها، فكان ذلك الأثر الروحاني بتلك الغلبة محجوبًا عن أصله ومنشئه وربّه ومبدئه ذلك الفيض النفسي الرحمٰني أيضًا بحكم تلبّسه بلباس الأحكام المرتّبة وخواص التركيبات والأطوار وأحكام التعويقات المذكورة حجب بها عن أصله وعن أحكامه التنزيهية الوحدانية الأصلية، وغفل عنه.

وهذه النفس الإنسانية التي قلنا إنها هيئة اجتماعية من البخار الضبابي والقوة الحيوانية والأثر الروحاني المباينة بذلك الأثر عن سائر الأرواح الحيوانية أيضًا حجبت عن أصل فطرة ذرتها الجسمانية الأرضية المجيبة ببلى، وفطرة أصل

روحانيتها الذين هم الأرواح والملائكة الذين لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون بحكم خواص التركيبات والتطويرات والتكثّرات وأحكام التعويقات، وغلبة أحكام الطبيعة والحيوانية عليها بحكم اقتضاء مرتبة الحسّ وبحسبه حتى غفلت عن أصل فطرتيها المذكورتين وأعرضت عنه متوجّهة إلى حظوظها وهواها ولذّاتها المختصّة بالنشأة الحسّية العاجلة، فكانت كالنائم المعرض عن المحسوسيات الثابتة والمقيل على الخيالات الزائلة والغافل بها عنها، فكان حكم هذه الغفلة والنوم والمحبوبية شاملاً حقيقة الفيض والسر الوجودي وحقيقة الأثر الروحاني وحقيقة النفس الإنسانية الحيوانية.

وبحكم غلبة أحكام الكثرة على هذه الحقائق الثلاثة انحرفت أخلاقها وأوصافها بالميل إمّا إلى جانب إفراط أو طرف تفريط بحكم المرتبة والنشأة، وخفي لذلك الغلبة والانحراف والميل أثر القلب الوحداني الاعتدالي في كل واحد من النفس والروح والسرّ، واندرج حكمه وأثره فيها، بل استهلك بالنسبة إلى بعض الأشخاص كاستهلاك الصورة الإنسانية ومعناها في الممسوخين من بني إسرائيل، وذلك بسبب ميل حقيقته الإنسانية أولاً من عين الحضرة البرزخية العمائية إلى جانب الحقيقة الإمكانية بحكم الردّ الغير المعلّل المشار إليه في قولهم: قبل من قبل لا لعلّة، ورد من ردّ لا لعلّة، والإشارة إلى حكم ذلك الخفاء والاستهلاك ومراتب الخلق في ذلك قوله عزّ من قائل: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البَقَرَة: الآية 74] الآية، فأشدّ قسوة يشير إلى حكم استهلاك القلب وزوال قابلية ارتفاع أحكام الحجب عنه، وكالحجارة يشير إلى خفاء القلب مع بقاء قابلية ظهوره وظهور آثاره برفع الحجب عنه، وباقي الآية يشير إلى مراتب ظهور أحكام القابلية المذكورة.

فمهما ظهر حكم السابقة المعبّر عنها بالعناية الأزليّة المشار إليها في قوله تعالى: ﴿لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [يُونس: الآية 2] في تشخص إنساني بحكم قلّة ميل حقيقته من الحضرة البرزخية إلى الحقيقة الإمكانية، أو بحكم عدم ميلها منها أصلاً حتى ظهر من باطنه أثر النور الفطري الإيماني إما بواسطة سمعه، أو بلا واسطة، فآمن بربّه وانقاد لحكمه، ثم بعد ذلك انجذب من عين هذه الحجب والأحكام المذكورة وتخلّص من قيودها سرّه الوجودي المفاض على حقيقته، والمضاف إليها إلى أصله واستتبع الأثر الروحاني والنفس الإنسانية في حكم ذلك

الانجذاب والتخلّص وخلع لباسات تلك الأحكام بحكم ظهور أثر قبل من قبل لا لعلّة، وبموجب جذبة من جذبات الحقّ توازي عمل الثقلين، فكان من الأولياء الذين أخرجهم الله تعالى من الظلمات إلى النور بلا سعي وكسب منهم أصلاً، أو ظهر النور الإيماني من باطنه، ثم رأى عينه ومظهريه الروحاني والنفساني مسجونين كلّهم في سجن التلبّس بالأحكام الطبيعية وآثار الحجب الظلمانية متشبّثين بأذيال الأسباب المتفرّقة في حصول لذّاتهم وشهواتهم الحيوانية، فقال السرّ الرحمٰني والفيض الربّاني مخاطبًا لمظهريه ومنبّهًا لهما عن نومة الإعراض عن الأمر الحقيقي، وعن الاستجابة للعزيز الجبار، وعن سنّة الإقبال على الأُمور الخيالية السريعة الزوال والانتقال والاستدبار: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ءَأَرۡبَابٞ مُّتَفَرِّقُونَ خَيۡرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ ﴿٣٩﴾﴾ [يُوسُف: الآية 39]؟ فعند ذلك تنبّهت النفس الإنسانية بباطنها وباطن باطنها عن نومتها واستيقظت من سنة غفلتها وأحسّت بنقصانها بتضييع زمانها، فقالت: يا حسرتا على ما فرّطت في جنب الله، وأحسّت أيضًا بحجب متراكمة ظلمانية وقيود طبيعية محكمة إمكانية غالبة محتوية عليها منتشئة من أحكام عاداتها ومتابعة شهواتها ومراداتها، وأحسّت أيضًا حينئذ بأنه وجب ولزم عليها بحكم هذا التنبّه والإحساس ثلاث أمور مهمّة:

أوّلها: الأخذ في السير والرجوع من مقار أحكام عاداتها وملازمة طلب حظوظها وشهواتها ومراداتها الزائلة الفانية الطبيعية الحيوانية، وذلك بملازمة الأمر والنهي في جميع حركاتها وسكناتها قولاً وفعلاً، وهذا الأخذ في السير متعلّق بمقام الإسلام.

وثانيها: دخولها، أي دخول النفس من حيث باطنها في الغربة بالانفصال عن مقرّها الحيوانية ومقام مألوفاتها الشهوانية ووطن ظهورها بصور كثراتها وانحرافاتها الجسمانية والشيطانية والاتّصال بحضرة باطنها وأحكام عدالته ووحدته من الأوصاف والأخلاق الملكية الروحانية، وذلك متعلق بمرتبة الإيمان.

وثالثها: حصول النفس من حيث سرّها على المشاهدة الجاذبة إلى عين التوحيد بطريق الفناء عن أحكام الحجب والقيود الطارئة عليها بالتنزّل والتلبّس بأحكام المراتب، ونفض غبار آثار خلقيّتها عن أذيال حقّيتها، وذلك متعلّق بمقام الإحسان.

أما المهم الأول: الذي هو الأخذ في السير، فمنقسم على ثلاثة أقسام: كل قسم يتضمّن أمورًا كلّية مهمة مسمّاة بالمقامات لإقامة النفس في كل واحد منها لتحقيق ما هو تحت حيطتها المتناوئة ظهورها على النفس المسمّاة أحوالاً لتحوّلها، فإن النفس الطارئة عليها الحجب المذكورة لها ثلاثة وجوه:

أحدها: وجه توجّهها إلى تدبير البدن وتكميله وتوصيله إلى ما فيه نفعه عاجلاً وآجلاً على وجه جميل، أي على وفق الشريعة بوساطة قواها ومداركها ومظاهرها، ويسمى السير من هذا الوجه ومقاماته من قسم البدايات، فإنه بداية الأخذ في استعداد السير بتقويم قوى النفس وتعديل آلاتها الظاهرة وتحصيل قواها وقوّتها الباطنة.

وأمّا **وجهها الثاني**، فهو وجه توجّهها إلى عينها ونفسها وتعديل صفاتها والنظر في عواقبها وتسكين ثباتها، وهذا الوجه باب دخولها في السير من الظاهر إلى الباطن، فيسمّى قسم الأبواب.

وأمّا **وجهها الثالث**، فهو وجه توجّهها إلى باطنها - أعني إلى الروح الروحانية - والسير الربانية واستمدادها منهما في إزالة الحجب وقبوله المدد في مقابلة إزالة كل حجب، فلهذا يسمّى هذا القسم قسم المعاملات وملاك مقامات كل قسم منها، وأهمّها ثلاث مقامات، والباقي متمّمات هذه الثلاثة ومصحّحاتها.

أمّا أهم مقامات قسم البدايات وملاكها، فأوّل ذلك:

مقام التوبة: وهي الرجوع من المخالفة إلى الموافقة، ومن الطبع إلى الشرع، ومن الظاهر إلى الباطن، ومن الخلق إلى الحق، ويدخل فيها اليقظة والإنابة والمحاسبة.

وثانيها: **الاعتصام** بحبل الله الذي هو التعلق بأمر الله ونهيه وتأسيس جميع أفعاله وأقواله وأحواله عن يقين على الشريعة، ويدخل فيه التفكّر والتذكّر والسماع والاعتصام بالله بالتوثّق بجميع أسمائه وصفاته تعلّقًا في مقام الإسلام، وتخلّقًا في مقام الإيمان، وتحقّقًا في مقام الإحسان.

وثالثه: الرياضة، التي هي إزالة الشماس[1] عن النفس بقطع مألوفاتها ورفع عاداتها ومخالفة هواها ومراداتها وأعظم أركان الرياضة دوام الملازمة على الذكر، ذكر لا إلٰه إلّا الله على العموم، أو ذكر آخر لإزالة قيد وحجاب معيّن على الخصوص عن تلقين مرشد ليكون أثره في إزالة ظلمة الحجب أقوى، وعن حضور ودفع كل خاطر حتى خاطر الحقّ أيضًا، ومنع كل تفرقة تخطر بالبال، وعن جميع كل هم غير المذكور وبتوجّه ساذج عن العقائد المقيّدة، بل على اعتقاد ما يعلم الحق نفسه بنفسه في نفسه، ويعلم كل شيء، ويعلم رسول الله ﷺ ويفهم ربّه وكل شيء منه، ويدخل في هذا الباب باب القرار والمجاهدة والمكابدة، فإذا صارت هذه الثلاثة ملكة النفس بتحقيق ما تضمّنته هذه الثلاثة حينئذ تستعد للدخول في قسم الأبواب الذي ملاك مقاماته أيضًا ثلاثة:

فأولها وأهمّها: الزهد، وهو الترك والإعراض عن ما هو خارج عن ذاته من الأعراض والأغراض الظاهرة أولاً، وعن الباطنة منها ثانيًا، وعن كل ما هو غيره ثالثًا، وهو يتضمّن الرجاء والرغبة والتبتّل.

وثانيها: الورع، وهو الاحتراز عن كل ما فيه شوب انحراف شرعي أو شبهة مضرّة معنوية في كل ما تقوم به صورته الحسّية أو المعنوية بحكم النشأة، وهو يتضمّن القناعة، وهو صورة التقوى.

وثالثها: الحزن على ما فات من الكمالات وأسبابها، ويتضمّن ذلك الخوف والحذر والإشفاق والخشوع والإخبات وبتملّكه ناصية هذه الثلاثة يستحق المعاملة إعطاء من حظوظها وأخذ الحقوق، فإذا شرعت أي النفس في القسم الثالث، فأهمّ ما عليه أن يتحقّق بأول مقامات هذا القسم وأهمّه، وهو الإخلاص الذي هو تصفية كل عمل قلبي أو قالبي من كل شوب، ويتضمّن هذا المقام مقام التهذيب والاستقامة.

وثانيها: المراقبة، وهي دوام الملاحظة لما هو متوجّه إليه ظاهرًا وباطنًا، وتندرج فيه الرعاية والحرمة.

---

(1) الشَّمِسُ والشَّموس من الدواب: الذي إذا نخس لم يستقر. وَشَمَسَتِ الدابة والفرس تشمُسُ شِمَاسًا وشُمُوسًا: شردت وجمحت ومنعت ظهرها، وبه شماس... ورجل شَمُوس: صعب الخلق. (لسان العرب).

وثالثها: التفويض الذي هو كلة الأُمور كلّها قبل الوقوع وبعده إلى مجريها، علمًا بأنه أعلم بمصالحه وأرحم وأشفق عليه منه، وذلك بسبب وبلا سبب، وما بسبب هو التوكّل، وبلا سبب هو الثقة، وفي مقابلة مزاحمة العقل والوهم هو التسليم، فإذا تحقّقت النفس بهذه المقامات مع المداومة على الذكر بجمع الهمم ودفع الخواطر حينئذ تزول عنها أحكام الحجابية وكثرة أحكامها وآثارها، فإذا ضعفت أحكام الكثرة في النفس ظهر أثر وحدة جمعيّتها الكامن في أحكام كثرتها، وهو القلب الجزئي النسبي المختصّ بالنفس لا الحقيقي، وظهر أيضًا في ضمن ظهوره بصره وسمعه الخصيصان المنصبغان بحكم وحدته وعدالته، فلا يرى كل ما ينظر بهذا البصر إلا حسنًا جميلاً، ولا يسمع إلا كذلك؛ فإن الحسن والجمال منبثان عن الملائمة في الأجزاء والألوان والأضواء، وفي الأوصاف والأخلاق فهما متضمّنان معنى العدالة ومظهران لظهور أثر وحدة الفعل والصفة الوحدانيين بها، والقبح مظهر خفاء ذلك الأثر لظهور أثر الكثرة المنسوبة إلى المفعول أو الموصوف، لا إلى الفعل والصفة، سواء كان الحسن والقبح معنويين أو صوريين، وحينئذ يتجرّد بهذا النظر القلبي المضاف إلى السالك فعل الله تعالى الوحداني الساري في جميع الأشياء المتّصف بوصف الحسن ـ كما قلنا ـ وهذا هو التجلّي الفعلي.

وفي هذا المقام ربما يقع لهذا السالك بسلب نظره في بعض المظاهر الحسّية الحسنة من الصور الإنسانية التي هي أعظم المظاهر وأشملها حسنًا وجمالاً ولطفًا وكمالاً ميل حبّي إليه بحكم مناسبة فعلية ونسبة جمعيّة، فإن المحبة ـ كما قلنا ـ عين البرزخية والجمعية بين المحبية والمحبوبية، وذلك بأن يتجلّى الحق سبحانه الذي هو المحبوب الحقيقي من حيث فعله الوحداني الساري في جميع الأسباب والمسبّبات الظاهرة أثره على جميع الكائنات في مرآة تلك الصورة المنظورة له، فيشاهد بها وفيها الحسن الشامل والجمال الكامل الذي هو صورة الفعل الوحداني المضاف إلى من يجل عن التقيّد بوصف فعلي أو غير ذلك حتى ينحصر في إضافة الحسن إليه، فإن التجلّي بطريق الأفعال لا يكون أبدًا إلّا في مظهر كما قدمنا، فكان ذلك المظهر كأس قهوة المحبّة وحامل تلك القهوة إلى فم قلبه نظره، ثم يعمّ حكم المحبة لعموم حكم شهود الحسن الفعلي في كل شيء محسوس ومعقول ومصنوع، فكان مشرع هذه القصيدة التائية التي نحن بصدد شرحها ومبدئها من هذا

المقام بدليل ترقّي هذه المحبة الفعلية إلى المحبة الصفاتية في باطنه، وترقّيه بحكمها وتبعيّتها إلى مقام شهود الصفات، ثم إلى فوق ذلك من أعلى المقامات، ثم ترجع إلى تمام تقرير المقامات، فنقول:

إذا فنيت عن نفس هذا السالك في هذه الأقسام الثلاثة والمقامات الكلّية التسعة حجب أحكام الكثرة المذكورة وكثرتها وظهرت وحدتها، وحصل له هذا النظر المذكور، حينئذ ينتقل من مقام الإسلام الذي هو حدقة عين الإيمان إلى باطنه، الذي هو نور حدقة الإيمان، ولما كانت العلاقة بين النفس والروح والسرّ قوية جدًّا ما دامت ظاهرة في هذه النشأة الدنيوية، وكل واحد منها له نشأة مخصوصة به، فنشأة النفس حسّية شهادية وحكمها مختصّ بمرتبة الإسلام، ونشأة الروح غيبية إضافية كونية، وحكمها مختصّ بباطن الإيمان وسرّه، ونشأة السرّ غيبية حقيقية حقيّة وحكمه الإحسان، ونشأة كل واحد غربة بالنسبة إلى غيره، وكل نشأة ظهر وغلب أثره كان صاحبه في وطنه متبّعًا صاحبيه وهما غريبان فيه.

لا جرم كانت النفس في مقام الإسلام مستتبعة للروح والسر في أمر رجوعها إلى مولاها وسلوكها سبيل الوصول عند تحقّقها بالمقامات المذكورة، وإزالة الحجب عنها وشهودها فعل ربّها، فلما انتهى سيرها بظهور وحدتها وانتفاء أحكام كثرتها آل أمر السير إلى الروح وتحقّقها بحقائق الإيمان بإزالة خفايا أحكام انحرافية باقية في أعيان الأخلاق أو أصول الأوصاف التي كانت آثارها وفروعها ظاهرة في النفس وقواها منحرفة متكثّرة ناقضة، فأزيلت بالرياضة والتوبة والزهد والتفويض وغيرها تلك الانحرافات وأحكام الكثرة والنقصان القائمة بتلك الآثار والفروع عن النفس، وبقيت خفايا منها في الأعيان والأُصول القائمة بالروح لتأثر المنطبع من الأثر الحاصل في المرآة، ولا بدّ من إزالتها حتى يكمل الإيمان، فشرع الروح في السير لذلك، واستتبعت النفس دفعًا لتوقع الشر والسرّ جلبًا للنفع، فوقعت النفس في غربة، فلهذا سمّيت هذه الرتبة الطلبية غربة؛ لقوله ﷺ: «طلب الحق غربة»[1]، فإن حقيقة الطلب المترتّب عليه وجدان المطلوب المعني في قولهم الطلب والوجدان توأمان لم يتحقّق إلّا في هذه الرتبة الإيمانية، وهذه الرتبة لها ركنان:

(1) أورده العجلوني في كشف الخفاء، حديث رقم (1662) [2/ 53].

أحدهما: قسم الأخلاق التي هي بمثابة الشروط في الصلاة، **والثاني** قسم الأُصول، أعني أُصول الطلب المترتّب عليها الوجدان ـ كما قلنا ـ التي هي بمنزلة الأركان في الصلاة، فأعمّ الأخلاق حكمًا وأشملها أثرًا إنما هو الصبر الذي لا يتمّ شيء من الأُمور إلّا به، وحقيقته حبس النفس الطاعات ولزوم الأمر والنهي.

ثم على ترك رؤية الأعمال وترك الدعوى مع مطالبة الباطن كذلك، وعلى الإعراض عن إظهار العلوم والأحوال وكل ما يبدو للروح من المواجيد والأسرار، ثم حبس السر والروح عن الاضطراب في كل ما يبدو من الإلهامات والواردات والتجلّيات والثبات على ذلك، ثم على مقامات البلايا لرؤيتها رافعة للحجب الدقيقة النورانية الدقيقة حتى يصير كل بلاء ومحنة بتلك الرؤية عطاء ومنحة ويصير وظيفة السالك ومقامه شكرًا بعد أن كانت صبرًا، فالصبر يشمل حكمه جميع المقامات والأخلاف والأعمال والأحوال، فإن جميع ما ذكرنا لا يتحقّق إلّا بحمل النفس تابعة كانت أو متبوعة على الثبات في التوجّه إلى تحقيقه، وعلى مقاساة الشدّة في تصحيحه وتنقيحه، فلا يخرج شيء عنه.

والركن الثاني: إنما هو الشكر على نعمة التخليق أولاً، وعلى الهداية والتوفيق ثانيًا، وعلى التأييد في أداء حقوق الطريق ثالثًا، وعلى البلوغ إلى رتبة التحقيق رابعًا، ويندرج فيها الصدق والتواضع والحياء والخلق والإيثار والكرم والفتوة.

والركن الثالث: **الرضاء**، فإن معناه وحقيقته وجدان نفس السالك وروحه وسرّه لكل ما يبدو ويقع في الوجود صادرًا من فعل الله تعالى مطابقًا لمرادها ومحبوبها، فلا تكره شيئًا أصلاً إلّا ما يكون مخالفًا للشرع، فتكرهه وتنكره بلسان الشرع موافقة له لا من كونه فعل الله تعالى الحكيم العليم، فإذا تحقّق هذا الركن بهذه الأخلاق حينئذ تخفّ أثقال السائر، فيشرع مجدًّا في سيره، فإنه حالتئذ يكون حاله في حصول مطلوبه والوصول إلى مقام محبوبه كحال من قطع البوادي حتى يكون مقصوده بمرأىً منه، فيكون محقّقًا للركن الثاني، ومقاماته التي هي بمنزلة الأركان من الصلاة، وذلك أربعة أركان:

فالأول هو القصد الصحيح في التوجه عن بصيرة وطمأنينة بحكم التجرّد والانقطاع عن كل ما يعوقه، فإذا قصد فربما يعتريه في أثناء الجدّ في السير أثر شوف والتفات يسير إلى أثر من آثار ما يقطع وتجرّد عنه باقٍ فيه يجرّه إلى وراء مع قوّة باعث السير، فيحتاج إلى تقوية الباعث بقطع ذلك الأثر، ويسمّى ذلك عزمًا، وهو الركن الثاني لقسم الأُصول، وهذان الركنان يقوّيهما أمران، فالقصد تقوية الإرادة الباعثة على الجد في السير، والعزم يقوّيه الأدب الذي يظهر الخوف بصورة القبض والرجاء بصورة البسط، ويراعي التوسّط بينها، فإن اجتلاء قرب المقصد مما يوجب بسطًا في حظوظ الطالب من مطلوبه، وذلك سبب شدّة إقدامه، واستقبال حضرة المحبوب وهيبته يستلزم قبضًا مقتضيًا إحجامه وفتوره في السير والأدب بحفظ التوسّط بينهما، فلهذا يكون الأدب مقوّيًا للعزم، فإذا صح عزمه ورقت حجب خلقيته وانقطعت آثار تشوّفه وتلفّته إلى الأحكام الكونية الظلمانية الموجبة للجهل والتردّد حينئذ يظهر حكم:

الركن الثالث: وهو اليقين من حيث رتبته الثانية، التي هي عين اليقين الذي معناه السكون والاستقرار بالاستغناء عن الدليل باستجلاء العين بشهود الفعل الوحداني الساري في كل شيء، وعن الخبر والإيمان به في جنح ليل الغيب بطلوع نجم شهود عينه، أي عين الفعل، فإن الرتبة الأُولى من اليقين هو علم اليقين الذي معناه السكون والاطمئنان بما غاب بناءً على قوّة دليله، وهو متعلّق بمرتبة الإسلام ومبادىء المرتبة الإيمانية المرتبطة بحالة الحجاب بالكلّية.

وأمّا **رتبة حق اليقين**، فمتعلّقة بإسفار فجر التجلّيات الصفاتية أولاً وطلوع شمس التجلّي الذاتي ثانيًا في المرتبة الإحسانية، ويدخل في هذا القسم الوسطاني من اليقين الأنس والذكر الباطني، والإشارة إلى أن عين اليقين متعلق بشهود التجلّي الفعلي المتعلق بالمظهر الكوني في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ ۝٧﴾ [التكاثر: الآية 7]، فالرؤية لا تكون إلّا في مظهر، فإذا وصل السالك إلى هذا المقام تخلص الروح أيضًا عن جميع قيود الانحرافات والالتفاتات، وظهرت أحكام وحدتها وآثار بساطتها متميّزة عن أحكام النفس وكثرة قواها وآلاتها التدبيرية مع زوال آثار الانحرافات عنها، وظهور وحدة جمعيّتها وظهور أثر تجلّي وحدة الفعل الوحداني المضاف إلى حضرة ربّها فيها وانتفت آثار المغالبة الواقعة بين رتبة السرّ والروح والنفس، وتميّزت أحكام كل مرتبة عن الأخرى، فيصل عند ذلك حكم:

«وما يزال العبد يتقرّب إليّ بالنوافل حتى أحبّه»[1]، ويستقبل المتقرّب بموجب: «وإن أتاني يمشي أتيته هرولة»[2] آثار عناية حتى أحبّه، فيلقي السيار حينئذ عصا تسياره وتنتهي مقاسمات شدائد كربة غربته وأستاره، وتتداركه تلك الآثار الحبّية فتنقله من مقام الكون والبون إلى حضرة الصون والعون، فيكون متحقّقًا بحقيقة الفقر الذي هو الركن الرابع من قسم الأُصول، وهو الخلق الحقيقي عن جميع أحكام الغيرية حتى عن رؤية ذلك الخلوّ، وعن نفي تلك الرؤية أيضًا، فإن اشتقاق الفقر لغة من أرض قفراء، وهي التي لا نبات فيها ولا شيء أصلاً، فهو من المقلوب.

ولمّا كانت نسبة الفاعلية إلى الروح الروحانية أقوى لشدّة ارتباطها بحضرة الوجوب بظهور أحكام وحدتها فيها ونسبة الانفعال إلى النفس الإنسانية الحيوانية أشدّ لقوّة ارتباطها بالحضرة الإمكانية بظهور أثر خصائصها التي هي الكثرة فيها، وقد شاهد كل واحد من السرّ والروح والنفس تعلق ظهور كماله الخصيص به بالآخر، والميل إلى الكمال حكم ذاتي ظاهر في كل واحد منها بحكم سراية المحبّة الأصلية الذاتية فيها كلها، وبظهور حكمها والحالة هذه بحكم عناية حتى أحبه كما ذكرنا فيها، حرّك ذلك الحكم الحبّي كل واحد منها نحو صاحبها، فحنّت الروح الروحانية بأحكامها إلى النفس الإنسانية حنين الزوج الراضي إلى زوجته الموافقة، وحنّت النفس أيضًا بأحكامها وقواها الأصلية إلى الروح حنين الزوجة الراضية المرضية عن الزوج البارّ في حقّها، ومال كل واحد منهما إلى صاحبه، واجتمعا وامتزجا بكل ما تضمّن كل واحد منهما من الآثار الوحدانية

---

(1) رواه البخاري في صحيحه، باب مَن جاهد نفسه في طاعة الله، حديث رقم (6137) [5/ 3384]؛ وابن حبان في صحيحه، ذكر الإخبار عمّا يجب على المرء من الثقة بالله، حديث رقم (347) [2/ 58]؛ ورواه غيرهما.

(2) رواه البخاري في صحيحه في بابين أحدهما باب ما يذكر في الذات والنعوت وأسامي الله...، حديث رقم (6970) [6/ 2694]؛ ورواه مسلم في صحيحه في أبواب عدّة منها: كتاب الذِّكر والدعاء والتوبة...، حديث رقم (2675) [4/ 2061]؛ ورواه غيرهما ونصّه: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «يقول الله تعالى: أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم، وإن تقرّب إليّ شبرًا تقرّبت إليه ذراعًا، وإن تقرّب إليّ ذراعًا تقرّبت إليه باعًا، وإن أتاني يمشي أتيته هرولة».

الاعتدالية امتزاجًا آخر بطرز آخر، فتولد بحكم اجتماعهما عن مشيمة جمعية النفس ولد قلب حقيقي جامع بين جميع أحكامهما وأحكام السرّ أيضًا ظهور ولد رشيد بارّ بوالديه، وصار هذا القلب الوحداني الجامع التقي النقي عن أحكام الانحرافات مرآة ومجلى للتجلي الوحداني الصفاتي المتعيّن من حضرة من حضرات الاسم الظاهر، الذي كانت النفس بقواها وآلاتها مظهر تمام جلائه واستجلائه، فشمل حكم هذا التجلّي جميع قواه الظاهرة، فانشقّ رابع أبطن سمعه وبصره ونطقه حتى ظهر له بذلك أن ما كان مضافًا إليه قبل هذا الشهود من هذه القوى والصفات في حال حجابيته إنما كانت كلّها مضافة إلى عين هذا التجلّي من حيث ظهوره في تنزّله إلى أنزل المراتب، وكانت إضافتها إلى خلقيته مجازية لا حقيقية، وحينئذ يكون السائر متخطّيًا جميع المراتب الكونية، وداخلاً في مبدأ الحضرات الحقية المسمّى بمقام الإحسان، وبانت له حقيقة: فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ولسانه الذي ينطق به إلى آخر ما نصّ به الخبر الصحيح[1]؛ فعند ذلك ترقّيه المحبة الإلٰهية من مرتبة اسم إلى مرتبة اسم آخر أعلى منه حيطة وكلّية، ويسير به من وادي وصف وأثر من أوصاف الأسماء وآثارها الظاهرة به وفيه من علم وحكمة وبصيرة قلبية سرية لا عقلية أو روحية، ووادي فراسة يفترس فيها المغيبات الشاردة عن الأفهام سرّه بديهة لا نظرًا واستدلالاً، ثم في وادي إلهام عند رجوع سرّه إلى حكم المظهر وحجابيته، وهو ـ أعني الإلهام ـ علم رباني وارد على القلب منصبغ بحكم الحال الغالب والحاكم عليه حالتئذ، ثم في وادي طمأنينة السر عقيب اضطراب حاصل من أثر هيبة ودهشة هي من أحكام جلال الغيب، ثم في وادي سكينة واقعة عند تردّد من أثر تلك الأحكام، ثم في وادي همّة مثيرة وشدّة انتهاض إلى معالي الأُمور وإطلاقاتها، وبعد قطع هذه الأودية تظهر هذه الحقيقة الحبية الظاهر والغالب حكمها على سرّ هذا السائر بموجب، فإذا أحببته في قلبه وسرّه وروحه ونفسه خواصها وشؤونها وآثارها المتبوعة المتفرّعة بعضها من بعض لإزالة أنواع من أحكام البقايا الخفية من قيود كل واحد منها بأوصاف مختصّة به لا يطّلع السيار عليها البتّة. نعم ولإزالة عين تعيّنه وتقيّده به أيضًا وتميّزه بأحكام ذلك التعيّن

(1) سبق تخريجه.

والتقيّد وآثارهما والجامع لكلّيات تلك الخواص والآثار الحبّية عبّر عنه بعض المحقّقين بقسم الأحوال:

فأوّلها: الغيرة المقتضية إزالة الغيرية ونفض غبار آثاره الخلقية عن أذيال الحقية.

ثم الشوق الذي هوأثر الغيرة، وهو هبوب قواصف قهر المحبة لشدّة ميلها إلى إلحاق المشتاق بمشوقه والعاشق بمعشوقه.

ثم القلق، وهو ظهور أثر الشوق في المشتاق بحصول اضطراب قوي وحركة من محبة معنوية منه لرفع المانع والحائل الذي هو عين تعيّنه وتميّزه به.

ثم عطش حاصل فيه من أثر تلك الحركة المزعجة توجب كآبة وحرقة لا يرويه إلّا قطرة من سلسبيل العناية والمدد فيما هو بصدده.

ثم وجدان السرّ أثر الألم والقهر من ذلك القلق والعطش بحيث يكاد أن يغيبه ذلك عن تعيّنه.

ثم الهيمان الذي هو تحقيق الغيبة من أثر الوجد.

ثم البرق، وهو لائح إطلاقي مددي مترتّب على تلك الغيبة عن أثر التعيّن قاهر وساتر ظلمة ذلك الأثر بالكلّية.

ثم ذوق قطرة مطرة نازلة في ضمن ذلك البرق من الحضرة العمائيّة مستدعية تسكين حرقة العطش المذكور، فهذه أحوال مرقّية سرّ السائر ومنقلة إياه من حضرات نازلة جزئية إلى حضرات، رفيعة كلّية بالنسبة لما يشتمل عليه الاسم الظاهر الذي حكمه رؤية الوحدة الوجودية في عين الكثرة الظاهرة بالنفس، وقواها وآلاتها مزيلة قيدًا وتعيّنًا مختصًّا بتلك الحضرة التي ترقى وتنقل منها، وبإزالة كل قيد وتعيّن عن سرّ السيّار في هذه الأطوار يزداد قوّة وكلّية في ذاته وصفاته وإدراكاته وقربه من مدارج نهاياته.

فسمّى بعضهم هذا التقوّي بهذه النسبة القريبة إلى النهاية قسم الولايات، فيلحظ السرّ بتلك القوّة عينه بجميع آثاره وصفاته ونعوته الأصليّة والعارضية والكمالات الحاصلة أو المتعلّقة له بتلك الآثار، ويلحظ أيضًا نهايته النسبية أو الحقيقية، ويلحظ المحل المعنوي الذي يحصل ذلك اللحظ فيه، وذلك هو باطن

الزمان المسمّى باصطلاح القوم الوقت، وهو الحال المتوسّط بين الماضي والمستقبل وله الدوام، فإن هذه الحال هو الذي كان جميع المعلومات متعلّقًا به وكائنًا فيه في الحضرة العلمية، فكلّ معلوم كان حاصلاً في حصة معنوية منه بجميع توابعه ولواحقه، وإضافة الوجود إليها أيضًا متعلق به، فلحظ سرّ هذا السائر أيضًا كان متعلّقًا بوقته وبما يقتضيه وقته حينئذ يصفو حاله عن أكدار الأغيار، فكان اللّحظ والوقت والصفاء من مقاماته، فيكون عند ذلك متلبّسًا بمقام السرور بذاته ولحظه ووقته وصفائه.

وإذا كان حاصلاً في الحال الذي هو لا زمان بالنسبة إلى شهود الأغيار، فكان حاله الإسرار بحكم الوقت، فلا يطّلع عليه وعلى حاله غيره البتّة، وإليه الإشارة بقوله ﷺ حكايةً عن ربّه تعالى: «**أوليائي تحت قبابي لا يعرفهم سواي**»[1]، فيكون هذا الوليّ الصاحب للسرّ في هذا الحال صاحب نفس واحدة، ويظهر أثر نفسه في نفسه بحسب حالة حجابيّته واستتاره لإعدام كل صورة توجب حجابه وستره وبعده، وإيجاد صورة تستلزم كشفه وتجلّيه وقربه، ويظهر ذلك الأثر بحسب حال كشفه وشهوده وتجلّيه بإحياء القلوب الميتة وإيجاد صورة في موضع وإعدامها في موضع آخر: (أجد نفس الرحمٰن من قبل اليمن)، إشارة إلى هذا المقام بحسب الحالة الأولى، ﴿أَنَا ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ [النمل: الآية 40] إشارة إليه بحسب الحالة الثانية، فافهم.

ومَنْ هذا حاله يكون في الغربة بين الخلق كائن معهم بصورته، بائن عنهم بمعناه وسريرته، راحل عنهم إلى أوطانه، قاطن فيهم في مقرّ حدثانه، فيكون في مقام الغرق في لجّة بحر القرب في غيبة عن الإحساس بالروح والنفس واللّب، فيدخل باب التمكين بحيث لا يتأثر من التلوين ـ أعني تلوّن التجلّيات الظاهرية الأسمائية ـ بغلبة ظهور أحد الأسماء وأحكامه وآثاره على الآخر، واعلم أن التلوين والتمكين يظهر كل واحد منهما بأثره وحكمه من حيث ثلاث مراتب:

الأُولى: مرتبة التجلّي الظاهري، فإن التلوين فيها تعاقب ظهور آثار الأسماء على قلب الشائر وسرّه متنوّعة الأحكام ومتلوّنة الآثار متميّزة الأوصاف، فيحجب السائر كل واحد بأثر تميّزه وخصوصيّته عن حكم الآخر إلى أن يبدو بارق جمعية

(1) أورده الإمام الجرجاني في التعريفات [1/ 295].

الاسم الظاهر، ويقيم السيّار في نقطة حاق وسطيّته الذي نسبة جميع الأسماء إليه على السّواء، فتلك النقطة هي مقام التمكين الذي يتمكّن صاحبها من كل واحد ولا يحجبه أحد عن أحد.

والرتبة الثانية: مرتبة التجلّي الباطني، وحكمها فيها على ما قلنا في التجلّي الظاهري.

والرتبة الثالثة: مرتبة الجمع والبرزخية بينهما، أي بين الظاهر والباطن.

فإن أحكام كل واحد منهما بموجب خصوصيّاتها وآثار تميّزاتها تستلزم الاحتجاب عن أحكام الآخر، فإذا حصل السائر في البرزخ بينهما يتمكّن من الجمع بين أحكامهما ويفرق بينهما، فلا يحجبه شأن عن شأن، وهذا هو مقام التمكين في التلوين.

ومقام التمكين الذي ذكرنا آنفًا أردنا به التمكين في المرتبة الأُولى، ثم إذا تحقّق هذا الوليّ بهذا المقام الموافق يبتدأ له قسم الحقائق، وذلك بانتهاء سيره الأول الحبي بعد تحقّقه بجميع ما يحتوي عليه الاسم الظاهر من الأسماء الكلّية والجزئية، ثم يشرع في السير والسفر الثاني المحبوبي لرؤية كثرة التعيّنات النسبية المنسوبة إلى الشؤون الباطنة التي هي مرآة لوحدة الوجود العيني الغالب على الروح حكمها، فإن للوجود كما قلنا حكمين:

أحدهما: من جهة كونه مفيضًا، **والآخر** من جهة كونه مفاضًا؛ فالغالب على الروح أثر الحكم الأول، وعلى النفس أثر الحكم الثاني، وفي النفس وحده شعاع الوجود العيني من كونه مفاضًا مرآة لكثرة أحكام الحقائق الكونية المتعلّقة بمراتبها، فكان المنطبع في مرآة الشعاع الوحداني الوجودي المفاض تلك الكثرة، فكانت تلك الكثرة المنطبعة في المرآة ظاهرة، ووجه المرآة مخفيًّا، كما ترى في الخارج أنه إذا انطبع في المرآة صورة كان المنطبع ظاهرًا، ووجه المرآة مخفيًّا.

وأما في الروح، فكثرة شؤون الوجود العلمي الباطني النسبية التي صورتها الحقائق الكونية مرآة لوحدة الوجود العيني الظاهري، فالوحدة فيها ظاهرة، وكثرة الشؤون باطنة، ففي السير الأول ترفع حجب الكثرة أحكامها النفسانية عن مرآة وحدة الوجود إلى أن يظهر ويتجلّى وحدة الوجود الظاهر من عين كثرة النفس وصور العالم، ويظهر الكمال الحاصل للوجود الواحد بتلك الكثرة نزولاً.

وفي السير الثاني يخرق حجاب وحدة الوجود العيني الغالب أثره على الروح عن مرآة كثرة الشؤون النسبية المضافة إلى الوجود العلمي الباطني، ليظهر التجلّي الباطني بخصائص تلك الكثرة النسبية، وهي العلوم الغيبية والأسرار الآلية، وبعد فتق الروح يحصل بين أحكامهما المتعلقة بحقيقتها الكونية، وبين أحكام سرّها ـ أعني الوجود العيني المضاف إليها ـ وبين أوصافها امتزاج وفعل وانفعال، كما جرى بينها وبين النفس أولاً، لكن هٰهنا ينسب الفعل إلى السرّ، والانفعال إلى الرّوح، فيتولّد من مشمّة الروح عند ذلك ولد قلب قابل للتجلّي الوجودي الباطني المشتمل على الشؤون وكثرتها النسبية مع مظاهرها التي هي الصور العلمية ليتحقّق بالسير في عرض هذه الحضرة الباطنية بكلّيات الأسماء السلبية، فتدخل في مبدأ ظهور التجلّي الباطني في قسم الحقائق، فتظهر عليه وبه وفيه أحكام هذا القسم.

واعلم أن الشاهد في هذا القسم سرّ وجودي ظاهري، والمشهود سرّ وجودي باطني، بل يكون السرّ الظاهري مرآة للسرّ الباطني وأحكامه وآثاره، فيكون السرّ الباطني بأحكامه وآثاره ظاهرًا على السرّ الظاهري، لكن يخفى عينه وآثاره عليه، بل يكون كل واحد منهما مرآة للآخر بهذا الحكم المذكور، فيظهر من بين ذلك حقيقة كل شيء وسرّه، كما هو في حضرة العلم الأزلي بلا تغيير وتبديل، فأوّل ما يبتدىء السر الباطني من وراء ستر رقيق من صفة أو حقيقة إلٰهيّة أو كونية لسرّ ظاهري، ولكن من خلف حجاب شفاف من اسم إلٰهي مقيّد بحكم مختصّ بوصف، ويسمّى ذلك مكاشفة لانكشاف حقيقة كل واحد منهما بحكمه ووصفه على الآخر، ثم إذا بان كل واحد منهما للآخر بلا مظهر حقيقة وصفه، لكن مع خصوصية وتميّز بسرّ ما علمي مدرج في كل واحد منهما، فيسمّى مشاهدة، ثم إذا عاين كل واحد منهما عين صاحبه بلا وصف وخصوصية إلّا كون هذا ظاهرًا والآخر باطنًا، فيسمّى معاينة، ثم إذا تجلّى كل واحد منهما للآخر بعينه ووصفه وخصوصيته، ولكن لا يحجبه الوصف عن العين أيضًا، فهي حياة سارية فيهما، وذلك الوصف وتلك الخصوصية.

أمّا علم أو أمر جامع بينهما أو عين وجود تنصبغ جميع النسب بصبغته، فيؤمن موت هذه الحياة كل واحد منهما من موت الاعتلال من الأحوال، وعن الانفصال من عين هذا الاتّصال، وعن موت الغيبة عن أزل الآزال، فإذا كانت هذه

المكاشفة والمشاهدة والمعاينة والحياة مقصودة عليه، فهو في قبض، فإذا انبسطت منه حتى يتخطى بها بواسطته آخر، فالسائر في بسط، وفي القبض والبسط معنى آخر، وهو أنه إذا كان مدده في هذه الأُمور من حضرة جلال الغيب وإطلاقه ينطوي السيّار في جلباب القبض، بحيث لا يتفرّغ للإدراك والنظر أصلاً، فهو في قبض. وإن كان من عين الجمال، فينبسط ويظهر بصورة ملق وسؤال، فهو في بسط حتى ربما يسكر من قوّة الذوق، فيتجاوز طوره، فإذا صحا تاب، وذلك أعلى مقام التوبة.

ثم يتواصل بالإمداد عليه، فتوصله بالممدّ، ثم ينفصل عن الاتّصالات المنبئة عن نوع من انفصال، ثم ينفصل عن رؤيتهما لكونهما عين الاعتلال، وهذا كلّه من شعب المرتبة الثانية من التلوين وحكم التقيّد يصحبها، فيوجب احتجاب كل واحد منهما عن الآخر عند تفرّدهما.

فإذا انتهى إلى آخر هذا القسم وتحقّق بمقام التمكين المختصّ به تخطى حينئذ مقام التجلّي الباطني وتصدّى للدخول في حضرة جمع الجمع لتحقّقه بحقيقة المعرفة التي هي الإحاطة بعينه وإدراك ما له وعليه، فذلك مبدأ مقامات قسم النهايات، وعند ذلك عرف حقيقة أن عليه بقيّة من حقوق الفناء في الفناء الذي هو إزالة قيد التقيّد بحكم أحد التجلّيين الظاهري والباطني، بحيث لا يحجب كل واحد منهما بآثاره عن الآخر، فيتوجّه حينئذ توجّهًا حقيقيًّا إلى حضرة جمع الجمع مستمدًّا منها في ذلك باستعداده، فتداركته العناية الأزلية أولاً بفناء معرفته المقيّدة بأحد التجلّيين، وثانيًا بفناء تعيّن كل واحد منهما وتميّزه في عين حضرة جمع الجمع الذي هو أصلهما ومنشؤهما، وثالثًا بالفناء عن شهود هذا الفناء، وذلك عند ظهور كل واحد من الاسمين الظاهري والباطني بكمالاتهما الاختصاصية المتعلقة بكلّيات تعيّناتهما ورجوعهما بتلك الكمالات الاختصاصية وأحكامهما التميزية إلى عين التعيّن والبرزخية الثانية، فتحكم عليهما البرزخية باجتماع وامتزاج وفعل وانفعال بينهما وبين أحكامهما، فيتولّد من بينهما حقيقة قلب متبحر جامع بين الحضرتين هو صورة عين البرزخية الثاني، فيظهر حينئذ حكم ذلك الفناء وحقيقته بأحكامه ومراتبه المذكورة آنفًا، وهو فناء العين في العين فيطلع من مشرق هذا القلب الكامل الشامل الجمعي شمس التجلّي الذاتي الجمعي الكمالي، فإن هذه البرزخية الثانية التي قلب هذا الكامل صورتها الحقيقية هي عين الحضرة الكمالية

وميزانها، وهي أيضًا عين المرتبة الثالثة من مراتب التمكين، فلم يبق عليه اسم ولا رسم ولا عبارة ولا إشارة تؤذن ذلك بحقيقة تميّز وإضافة.

نعم اللّهمّ إلّا أثر خفيّ من حكم أحد الكلّيات الأُصول من الأسماء، فيتمكّن السيار حينئذ من التلبّس بأي لباس شاء، ويظهر في أي مظهر أراد، ويتمكّن من معرفة معروفه في أي لباس ظهر، وفي أي صورة تجلّى حقًّا وخلقًا، ويسمى هذا مقام التلبيس وهو على مراتب التمكين الذي هو التمكين في التلوين، ثم يتحقّق بحقيقة الوجود الذي ما به يجد العين المقصود في كل شيء بحكم السريان في كل معدوم وموجود، ثم يتجرّد عن جميع الملابس والمظاهر، فيشهد ويشاهد بقلب غائب حاضر، وهذا أعلى مراتب التجريد، ثم يتفرّد بأن لا يشهد شيئًا إلا ذاته من عين البرزخية الثانية وحاقها وهو أعلى مقامات التفريد، وعند ذلك يتحقّق بحقيقة الجمع بين نفي التفرقة وبين إثباتها، وذلك برؤية المجمل في تفصيله والتفصيل في جملته في جميع المراتب الحقية والخلقية، وبهذا يصح أعلى مراتب التوحيد بتلاشي الحدث في القدم والغير في العين، ثم يعود الانتهاء إلى الابتداء لإتمام الدائرة، فينصب عموم شواهد وآيات للعامة أهل الشريعة ورسوم قواعد هدايات للخاصة أصحاب الطريقة وهجوم عوائد عنايات لخاصة الخاصة من أرباب الحقيقة، ليظهر عند الجميع علمًا وعينًا وحقًّا وحقيقة بأن الأمر كلّه لله منه ابتداؤه وإليه انتهاؤه وإليه يرجع الأمر كلّه، فهو الأول والآخر والظاهر والباطن، وهو بكل شيء عليم، وهذا الذي ذكرنا كلّه من أحوال حضرة قاب قوسين ومقاماتها.

أمّا مقام أو أدنى المختصّ بسير نبيّنا محمد سيّد الأولين والآخرين ﷺ الذي تصدّى صاحب القصيدة لترجمانية مقامه، فإن ابتداء الشروع في السير فيه كان بعد الانتهاء إلى آخر هذه المقامات المذكورة كلّها، وسرّه شهود كل شيء فيه كل شيء وكيفيّة حصول هذا السير والشهود أن يتحصّل بين الأسماء الذاتية نحو مفاتيح الغيب وأحكامها الوحدانية الثابتة في الرتبة الأُولى المضافة إلى التجلّي الأول، وبين الأسماء الكلّية الأصلية المتعيّنة من التجلّي الثاني بعد ظهور كمالاتها الاشتمالية والاختصاصية أيضًا في سيرها الأول ورجوعها بكمالاتها اجتماع وامتزاج بحكم سراية المحبّة الأصلية في كل واحد منها، وفي مظاهرها الروحانية والنفسانية، فيحصل من ذلك الاجتماع والامتزاج بتأثير الذاتيّات في الصفاتيات والأصليات في

الفرعيات ولد قلب تقي نقي أحدي جمعي محمّدي هو صورة عين البرزخية الأُولى الأصلية، ويتجلّى فيه عين التجلّي الأول الذي له أحدية الجمعية بين جميع الأسماء الكلّية والجزئية والأصلية والفرعية والذاتية والصفاتية، بحيث لا تظهر غلبة شيء من الأسماء على شيء أصلاً، فكان كل اسم منها مشتملاً على الجميع اشتمالاً حقيقيًّا في ذوقه وشهوده والنظر بعين قلبه، والإشارة إلى تلك الأحدية الجمعية أو أدنى.

ولما كانت المحبّة الأصلية الأوّلية ـ كما قررنا في أول الكتاب ـ هي عين القابلية، وعين حقيقة الحقائق الأحمدية والبرزخية الأُولى بين الواحدية والأحدية، لا جرم كان قبلة توجّهها وتعلّقها عين المزاج الأحمد والقلب الأعدل المحمّدي ﷺ اللذين هما محلّي كمال استجلاء التجلّي الذاتي الأولي إلى الأحدي الجمعي، الذي كان في الأول نوره على ما أشرنا إليه غير مرّة، ولهذا كان اسم حبيب الله من أخصّ أسمائه ﷺ؛ فلا جرم لما التزم صاحب القصيدة أن يكون بنظمه مترجمًا عن ذوقه وسيره في مقاماته وتطوّراته في أطوار تقلّباته ﷺ كان مشرع تقريره نظمًا على لسان المحبّة المختصّة به وبحقيقته صلوات الله وسلامه عليه.

ولمّا كانت المحبّة حكم المناسبة وما به الاتّحاد بين المحبّ والمحبوب والمناسبات منحصرة في خمسة أقسام مرجعها إلى القسمين المذكورين في أبيات عن الصديقة الصغرى رابعة العدوية رضي الله عنها، وهي:

أحبّك حبَّيْن حب الهوى ... وحبًّا لأنك أهل لذاكا
فأمّا الذي هو حب الهوى ... فذكرك في السرّ حتى أراكا
وأما الذي أنت أهل له ... فشغلي بذكرك عمّن سواكا
فلا الحمد في ذا ولا ذاك لي ... ولكن لك الحمد في ذا وذاكا

فحبّ الهوى كنت به عن حكم المناسبة الذاتية التي لا يعلم سببها وأصلها، ولهذا قالت: فذكرك في السرّ، تعني ذكره تعالى لها.

وأما الثاني، فينقسم أربعة أقسام وجب ذكر حصرها ووجه الحصر في الأقسام الخمسة أن هذه النسبة والرابطة المسمّاة بالمحبّة، إمّا أن تكون منتشئة من عين الذات الذي أضيفت إليه المحبية والمحبوبية بلا اعتبار معنى أو صفة زائدة

على عين ذاتهما، أو منتشئة من الذات من حيث اعتبار معنى أو صفة، **فالأوّل** هو المناسبة والمحبة الذاتية.

الثاني إمّا أن يتعدى من ذلك المعنى أو الصفة أثر إلى غير أم لا، فالأول سمّي مناسبة ومحبة فعلية كما بين الصانع ومصنوعه والكاتب ومكتوبه، والثاني لا يخلو إمّا أن يكون لذلك المعنى ثبات ودوام فيمن قام به أو ظهر فيه أم لا؟ والثاني هي المناسبة والمحبة الحالية كما تظهر في حال الوجد والسماع بين شخصين وتخفى بانتهاء تلك الحالة، والأوّل إمّا أن يكون حكم المرتبة التي هي محل ظهور ذلك المعنى وقيامه بذلك الشخص ظاهرًا وغالبًا حالة تحقّق ظهور تلك النسبة الحبية في المحب والمحبوب عليهما أم لا، فإن غلب ذلك كانت المحبة مرتبية كما بين مؤمن ومؤمن من جهة الإيمان، وبين الولي والولي من جهة الولاية في نحو المتحابّين بجلال الله، وإن لم يغلب حكم المرتبة والمعنى له ثبات ولا يتعدّى أثر إلى الغير، فهي محبّة صفاتية كسائر التعلّقات الحبّية.

ولما كان الفعل والحال والمرتبة راجعة إلى الصفات كان أصلها صفاتية، إلّا أن الفعل أشدّ خصوصية بالصفة لابتناء صفة التكوين عليه، وأثر صفة الفعل أظهر وأبين في المفعولات والمصنوعات من غيرها من الصفات، حتى إن أغلب الأسماء الإلٰهيّة ظهرت بهذه الصور الثلاث أسماء ذات، وأسماء صفات، وأسماء أفعال؛ فلهذا أول ما بدا للسالك من التجلّيات هي التجلّيات الفعلية، حيث يبدو له كل شيء حسنًا جميلاً، ثم يبدو له من جلال ذلك الحسن والجمال الصوري أو المعنوي المنبىء عن الوحدة والعدالة بحكم التناسب والملائمة وحدة الفعل السارية في كل سبب وواسطة بها يظهر المسبّب والمفعول، فتظهر المحبة بحكم جمعية وحدة الفعل بين المحبّ والمحبوب، وذلك بعد تعديل قوى النفس وآلاتها الظاهرة بالرياضة والسلوك المستقيم على رعاية شرائطه أو بحكم الفطرة والعناية حتى ترق حجب النفس وتشفّ كما ظهر على صاحب القصيدة التي نحن بصدد شرحها أولاً حبّ وتوحيد فعلي بدليل ذكره الرؤية أولاً في مظهر حسّي، فإن الرؤية في المظهر الحسّي لا تكون أولاً إلا للمريد في ابتداء أمره تأنيسًا له، ثم في تجلّيه الظاهري لا يرى المظهر، بل يغيب عنه عند شهوده وحدة التجلّي الوجودي الظاهري.

وأمّا في مقام التلبيس ـ كما ذكرنا ـ يرى المنتهى ويشهد في المظهر وفي غير المظهر، وحيث كان صاحب القصيدة رضي الله عنه يذكر الترقّي والسلوك في

المراتب الحبّية علمنا بأن رؤيته أولاً رؤية فعل لا رؤية عين على ما سنشرع في تقرير ترقياته في ذلك شارحًا ألفاظ قصيدته ومعانيها، وما أدرج فيها من ذكر المراتب ومبانيها، وتبيين ما أودع في مضمون إشاراتها وتعيين ما أبدع من فنون البديع في مكنون عباراتها، وفتح مقفلات أبياتها، وحلّ مشكلاتها، وتفصيل مجملاتها إن شاء الله تعالى مستعينًا بالله ومتوكلاً عليه ومتضرّعاً مستكينًا بين يديه، معترفًا بالقصور والتقصير مغترفًا من بحر إحسانه العزيز، فإنه نِعْم المولى ونِعْم النصير، حامدًا له على ما أنعم ومصلّيًا على رسوله محمد ﷺ.

تتمة الديباجة

مهمة محرّرة للأمر المقصود هي بعينها
مقدمة مقررة للشروع في الشرح الموعود

اعلم أن مراتب القرب التي هي العلّة الغائية للسير والسلوك ورفع الموانع من وجهي العناية بالجذبة والهداية بالسلوك منحصرة في رتب أربع:

الأُولى: منها رتبة المحبة المرتبة على الجذبة تارة، المعنية بقوله: **«ما تقرّب عبدي بشيء أحبّ إليّ من أداء ما افترضت عليه»**[1]، وعلى السلوك مرّة أخرى المعني بقوله: **«ولا يزال العبد يتقرّب إليّ بالنوافل حتى أحبّه»**[1].

والثانية: رتبة التوحيد المبنية على الرتبة الأولى المشار إليها بقوله: **«فإذا أحببته كنت سمعه وبصره ولسانه»**[1].

والثالثة: رتبة المعرفة المبنية على الثانية المعبّر عنها بقوله: **«فبي يسمع وبي يبصر وبي يعقل»**[1]، وهي المعبّر عنها في لسان القوم بمقام البقاء والجمع والحقيقة.

والرابعة: رتبة التحقيق وهي رتبة الخلافة من وجه والكمال من جميع الوجوه المشتملة هذه الرتبة الرابعة على الجميع الجامعة بين البداية والنهاية وأحكامهما، وأحكام مقام الجمع والتفرقة والوحدة والكثرة والحقية والخلقية والقيد والإطلاق بلا غلبة ومغلوبية بيّنة ظاهرة عن حضور بلا غيبة عن شيء مما ذكرنا ويقين بلا ريبة، وإنما قلنا إن مراتب القرب منحصرة في هذه الرتب الأربع؛ وذلك لأن بين العبد بفقره وذلّه الذاتي له وبين مولاه بغناه وعزّه الذاتي له بونًا بيّنًا يقتضي انتفاء النسبة والرابطة بينهما، غير أن الحب يثبت ويظهر بينهما

---

(1) هذا الحديث سبق تخريجه.

نسبة ورابطة من جهات ثلاث:

إحداها: من جهة الفعل الرابط بين الفاعل والمفعول، **وثانيها**: من جهة الصفة التي هي القدر المشترك بين ذات الوصف والموصوف والقديم والمحدث، وبين المتعين بالذات وبين المتعين بالغير وبالعرض، **وثالثها**: من جهة الذات التي هي عين الوجود، فتسري المحبة للطفها أولاً في الفعل، وثانيًا في الصفة، وثالثًا في الذات، فتزيل الأحكام الامتيازية بين الفاعل والمفعول، ثم تزيل العوارض والنِّسب والإضافات المجازية الطارئة على الصفات الأصلية، كالسمع والبصر مثلاً حتى يتوحد بإسقاط تلك النسب والإضافات عنها؛ كما قال: «**كنت سمعه وبصره**»[1]، ثم لا تبقي ولا تذر من غير وغيريّة لا عينًا ولا أثرًا، فحيثما قوى ظهور المحبّة ترتّب عليه التوحيد، وبالتوحيد تتحقّق المعرفة بسراية أثر المحبوب في المحب بموجب «**فبي يسمع وبي يبصر وبي يعقل**»[1] كما ذكرنا، ثم بالرجوع من البداية إلى النهاية، وبالجمع بين أحكامهما تبيّنت رتبة الكمال والتحقيق، ثم فوق ذلك طور الأكملية المختصّة بالحضرة المحمدية ﷺ الذي تصدّى الناظم لترجمانيّته.

ولما كان الأمر كما تقرّر جعل مشرع قصيدته هذه من رتبة المحبة وذكر أطوارها لمعنيين: **أحدهما** ما ذكرنا أن مبدأ مراتب القرب والوصل والمقصود به إنما هي المحبة، والمعنى **الثاني** تنبيه على حكم ترجمانيّته لصاحب رتبة الأكملية، فإنه هو صاحب مقام المحبة بالأصالة؛ لكونه ﷺ هدف سهم، «**فأحببت أن أعرف**»[1]، ولهذا كان أعلم العلماء بالله وكان حبيب الله من أخصّ أسمائه ﷺ.

ثم أردف تقرير أطوار المحبة بتقرير مراتب التوحيد والجمع، وفي أثناء ذلك يرجع إلى التقرير ويتكلّم بلسان الإرشاد والهداية وذكر كلّيات مقامات السلوك على سبيل الإجمال، ثم بني على ذكر رتب التوحيد تقرير رتب المعرفة وخصائصها، ثم أعقب ذلك بتقرير مراتب الكمال والتحقيق غير أنه قرّر أكثر هذه الرتب بلسان سراية حكم المقام المحمدي وأحدية جمعيّته في كل واحد من المراتب والأشياء، وذلك بطريق الحكاية والترجمانية على ما سيتّضح لك بالتدريج في أثناء شرح الأبيات إن شاء الله تعالى.

---

(1) هذا الحديث سبق تخريجه.